

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة

العنوان

أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
-دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج -الطاهير -

مذكرة مقدمة إستكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معقمة

إشراف الأستاذ:

عمر بوجميلة

إعداد الطالبتين:

أمينة كعولة

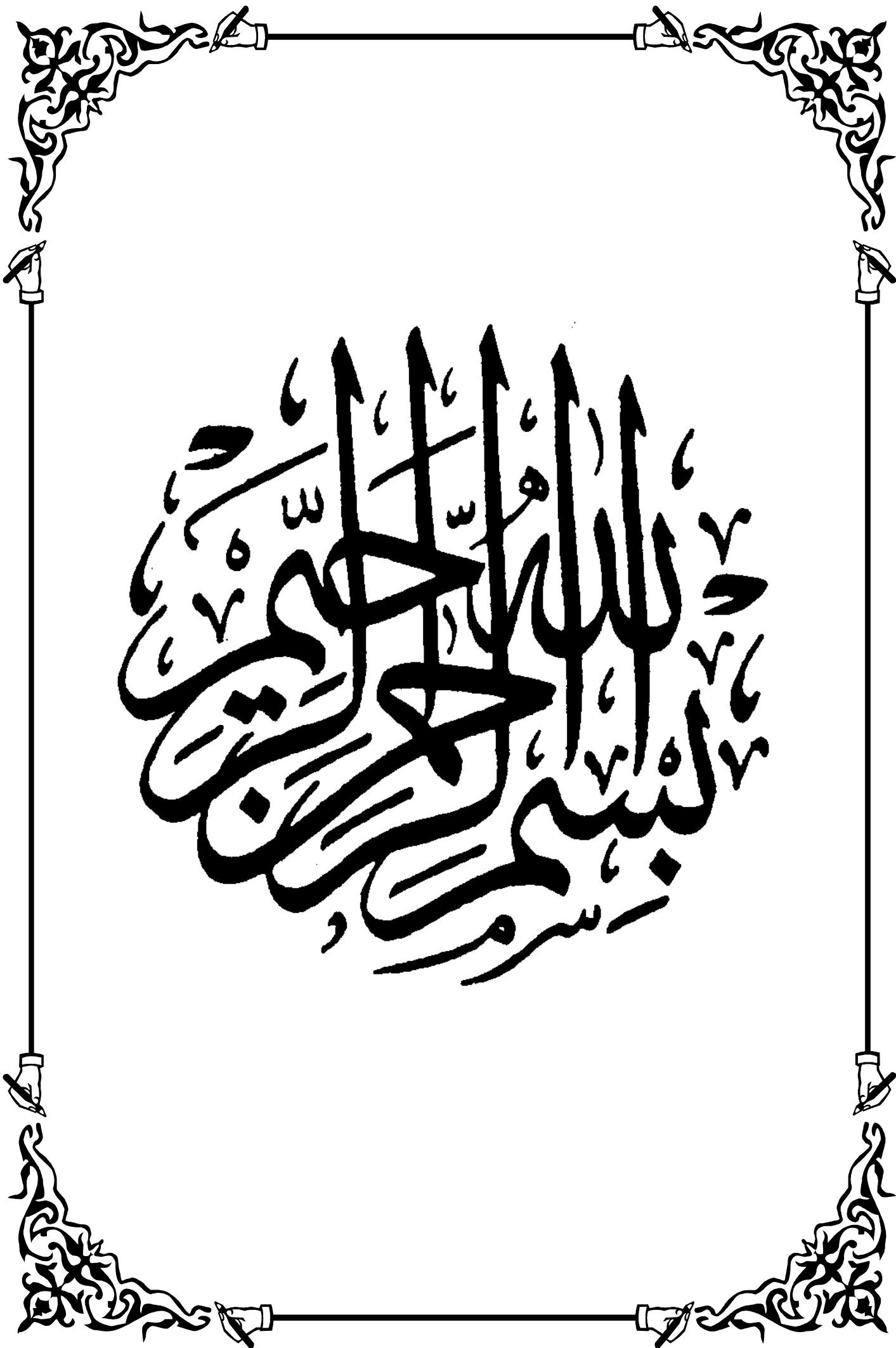
نهلة سعودي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	د / محمد حيمان
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	أ / عمر بوجميلة
مناقشا	جامعة جيجل	أ / فريد زعرات

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير

شكر و تقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على كل من آتانا من فضله العظيم، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد صلّ الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد.

نتقدم بجزيل الشكر

إلى من كان سندا بجهده و أستاذا بعلمه ومشرفا بحكمته إلى من لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته الأستاذ المشرف " عمر بوجميعة "

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كافة السادة عمال الشركة الإفريقية للزجاج والذين سهلوا علينا مهمة إنجاز الجانب التطبيقي لهذه المذكرة بالأخص

السيد " أحسن سلولة "

وأخيرا نسدي عبارات الشكر والعرفان لكل من ساعدنا في إتمام هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

الإهداء

إهداء

باسم الله أبتدى وبرسوله أقتدي أحمد الله حمدا يليق
بجلالته وعظمته وكماله، لا خالق ولا هادي غيره

إلى من غمرتني

دوما بحبها وحنانها إلى من كان دعاؤها نورا يضيء كل شيء

إلى والدتي الغالية

إلى من كافح في صمت من أجل أن أشق طريقي إلى نور الحياة

إلى من أفاض علي بفضلته وعلمه

إلى أبي الغالي

إلى أحبتي في هذه الدنيا إخوتي الأعزاء

شعيب، إسحاق، عبد الله

إلى من رافقتني في هذا العمل المتواضع صديقتي "نهلة"

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر "دراسات محاسبية وجبائية"

معمقة

أمينة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
" وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "
الحمد لله الذي وهب لنا أسباب القدرة وحسن التدبير لإتمام هذا
البحث في كل ظروف الحياة.
أهدي ثمرة عملي هذا إلى من كانت سندي في السراء والضراء إلى من
اجتهدت وحرصت على تربيتي إلى من غمرتني بحبها وعطفها وحنانها
إلى التي الجنة تحت أقدامها " أمي الحبيبة "
إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي
نحو العلم والمعرفة، إلى من ضحى من أجل أن ينير دربي وطريقي
" أبي الغالي "
إلى من عشت معهم وترعرعت بينهم إخوتي الأعزاء: إبتسام ، إسلام ،
صهيب.

إلى رفيق دربي المستقبلي حسني وعائلته الكريمة
إلى كل أخوالي كل بإسمهم
إلى من قاسمتني عناء هذا العمل صديقتي " أمينة "
إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر "دراسات محاسبية وجبائية
معمقة"

نهلة



فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
I	الشكر
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
	الفصل الأول: خزينة المؤسسة وأسس تسييرها
7	تمهيد
8	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخزينة
8	المطلب الأول: مفهوم الخزينة
10	المطلب الثاني: مكونات ووظائف الخزينة
13	المطلب الثالث: دوافع ومزايا الإحتفاظ بالنقدية
15	المبحث الثاني: أسس تسيير الخزينة
15	المطلب الأول: مفهوم تسيير الخزينة
17	المطلب الثاني: مصادر تمويل الخزينة وتوظيفاتها
21	المطلب الثالث: طرق التنبؤ بالخبزينة
25	المطلب الرابع: إجراءات الرفع من كفاءة تسيير الخزينة
28	المبحث الثالث: جدول تدفقات الخزينة
28	المطلب الأول: مفهوم جدول تدفقات الخزينة
30	المطلب الثاني: أهداف جدول تدفقات الخزينة واستخداماته
32	المطلب الثالث: مكونات جدول تدفقات الخزينة وطرق إعداده

41	خلاصة
	الفصل الثاني: أدوات تسيير الخزينة ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة
43	تمهيد
44	المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي وتقييمه
44	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
45	المطلب الثاني: معايير الأداء المالي
47	المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي وعناصره
49	المطلب الرابع: الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي
50	المبحث الثاني: أدوات تسيير الخزينة المعدة وفقا لأساس الإستحقاق
50	المطلب الأول: عرض القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج)
56	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي كأدوات لتسيير الخزينة
65	المطلب الثالث: النسب المالية لتسيير الخزينة في المؤسسة
70	المبحث الثالث: تسيير الخزينة وفقا للمؤشرات المعدة على الأساس النقدي
70	المطلب الأول: تحليل تدفقات الخزينة
75	المطلب الثاني: النسب المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة
79	خلاصة
	الفصل الثالث: دراسة أثر سياسات تسيير الخزينة على الأداء المالي لشركة الإفريقية للزجاج
81	تمهيد
82	المبحث الأول: تقديم الشركة الإفريقية للزجاج
82	المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة الإفريقية للزجاج
82	المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشركة
84	المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للشركة

89	المبحث الثاني: تشخيص وتسيير الخزينة وفق أساس الإستحقاق
89	المطلب الأول: تطور الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة (2012-2016)
95	المطلب الثاني: تشخيص الخزينة باستخدام مؤشرات التوازن المالي المعدة على أساس الإستحقاق
103	المبحث الثالث: تشخيص وتسيير الخزينة وفق الأساس النقدي وأثره على الأداء المالي
104	المطلب الأول: تحليل جدول تدفقات الخزينة
107	المطلب الثاني: تشخيص وتسيير الخزينة باستخدام النسب المالية
112	المطلب الثالث: أثر سياسات تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة
115	خلاصة
117	الخاتمة
122	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق
	الملخص



قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية	33
2	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة	34
3	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة.	38
4	جانب الأصول للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)	89
5	جانب الخصوم للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)	91
6	جدول حسابات النتائج للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)	94
7	مؤشرات التوازن المالي للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)	95
8	نسب السيولة للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)	98
9	نسب النشاط للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)	100
10	نسب التمويل للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)	101
11	نسب المردودية للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)	103
12	صافي التدفقات النقدية للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)	104
13	نسب تقييم السيولة للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)	107
14	نسب تقييم جودة الأرباح للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)	109
15	نسب تقييم سياسة التمويل للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)	111
16	درجة الارتباط بين الخزينة ومختلف الأنشطة	112
17	علاقة الارتباط بين السيولة والمردودية المالية ومختلف تدفقات الأنشطة	113
18	علاقة الارتباط بين مستوى الخزينة ومؤشرات الأداء المالي	114

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	التمثيل البياني لخزينة نموذج (Miller model)	1
24	الرصيد النقدي لنموذج باومول (BAOUMOL)	2
65	التمثيل البياني لوضعيات الخزينة	3
84	الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج	4
91	تطور جانب الأصول للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2016-2012)	5
93	تطور جانب الخصوم للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2016-2012)	6
99	تطور نسب السيولة للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2016-2012)	7
101	تطور نسب النشاط للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2016-2012)	8
102	تطور نسب التمويل للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2016-2012)	9
107	تطور تغير صافي التدفقات النقدية للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2016-2012)	10



قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

اسم الملحق	رقم الملحق
الميزانية المالية	1
جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	2
القوائم المالية لسنة 2012	3
القوائم المالية لسنة 2013	4
القوائم المالية لسنة 2014	5
القوائم المالية لسنة 2015	6
القوائم المالية لسنة 2016	7
أثر سياسات تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة	8

مقدمة

إن المؤسسات الإقتصادية تسعى في الوقت الراهن إلى الوصول لتحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها الربح و التوازن المالي، فبقاء أي مؤسسة واستمرارها مرهون بكفاءة أدائها عامة، وأداءها المالي خاصة والكفاءة في أداء الوظيفة المالية لأي مؤسسة تتوقف على استخدام الأساليب العلمية والرشادة في تدبير الموارد المالية اللازمة وتسييرها تسيير عقلاني في المدى القصير والطويل.

إن أهم تمثيل واقعي لتسيير الموارد المالية في المؤسسة هي الخزينة، التي تعتبر من أهم الأدوات في التسيير الفعال للموارد والإستخدامات ولعل أهم هدف تسعى إليه المؤسسة من خلال الخزينة هو التسيير الأمثل للسيولة النقدية، حيث تواجه المؤسسات الإقتصادية في الجزائر صعوبات في تحقيق التوازن المالي باعتباره الشرط الجوهري الذي يضمن لها البقاء و النمو، فعدم الإهتمام بالتسيير الفعال وجعله أمرا ثانويا والتركيز على تنظيم التحكم في الخزينة له مكانة هامة، ولتتمكن المؤسسة من معرفة مدى بلوغها لأهدافها وهل حُققت بالوسائل المعقولة فإنها تحتاج إلى قياس وتقييم نتائج بواسطة مؤشرات ومعايير مالية التي تعطينا صورة واضحة عن الحالة المالية للمؤسسة ومراحل تطورها عبر الزمن.

إن اختلاف الأدوات التحليلية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية ومدى إرتباطها ببعضها البعض أدى بالضرورة إلى استخدام جدول تدفقات الخزينة والإهتمام بعنصر التدفق النقدي من خلال أنشطة المؤسسة في تحليل وتقييم خزنتها.

من خلال ماسبق يمكن طرح التساؤل التالي:

1- إشكالية البحث

كيف تؤثر سياسات تسيير الخزينة على الأداء المالي للشركة الإفريقية للزجاج؟

الأسئلة الفرعية

بالإضافة إلى التساؤل الرئيسي يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ❖ فيما تتمثل أدوات تسيير الخزينة؟
- ❖ كيف يتم استخدام جدول تدفقات الخزينة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة للحكم على مدى كفاءة الأداء المالي؟
- ❖ هل الشركة الإفريقية للزجاج في وضعية جيدة خلال الفترة 2012-2016 وفقا لمؤشرات تسيير الخزينة؟
- ❖ هل لسياسات تسيير الخزينة أثر موجب على مؤشرات الأداء المالي للشركة الإفريقية للزجاج؟

2-فرضيات الدراسة

- ❖ تتنوع أدوات تسيير الخزينة ما بين أدوات مبنية على أساس الإستحقاق و أدوات مبنية على الأساس النقدي؛
- ❖ الشركة الإفريقية للزجاج في وضعية جيدة خلال الفترة 2012 -2016 وفقا لمؤشرات تسيير الخزينة؛
- ❖ لسياسات تسيير الخزينة أثر موجب على المردودية المالية للشركة الإفريقية للزجاج؛
- ❖ لسياسات تسيير الخزينة أثر موجب على درجة السيولة للشركة الإفريقية للزجاج.

3- أسباب اختيار الموضوع

من أهم دوافع إختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ❖ محاولة التقرب بين الجانب النظري لموضوع الخزينة والأداء المالي وواقع المؤسسات الجزائرية؛
- ❖ كون الموضوع يعالج مشكل من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية وهو كيفية تحليل وتسيير الخزينة؛
- ❖ كون الموضوع يتسم بالحدثة النسبية في التطبيق بالمؤسسات الاقتصادية؛

4- أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال:

- ❖ تناولنا في هذا البحث أهم القوائم المالية التي تساعد في الكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة وهي الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة؛
- ❖ الأهمية البالغة التي يتميز بها جدول تدفقات الخزينة في تقدير سيولة المؤسسات الجزائرية و ربحيتها.

5-أهداف الدراسة

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- ❖ الوقوف على مدى تطبيق جدول تدفقات الخزينة في الواقع العملي للمؤسسة الاقتصادية؛
- ❖ بيان علاقة تسيير الخزينة بالأداء المالي؛
- ❖ معرفة حالات العجز والفائض في مستويات الخزينة؛
- ❖ بيان مدى مساهمة المؤشرات المشتقة من جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي؛
- ❖ بيان سبب الوصول إلى التسيير المالي الجيد من خلال التحكم في تسيير الخزينة.
- ❖ التعرف على إحدى طرق تسيير الخزينة بفعالية لرفع كفاءة الأداء المالي؛

6- حدود الدراسة

يمكن توضيح حدود الدراسة على النحو التالي:

❖ **الحدود الموضوعية:** سوف نتطرق إلى موضوع "أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية"، من خلال إلقاء الضوء على الأداء المالي للمؤسسة والتركيز على مؤشر الخزينة، وما له من أهمية في تقييم وتحسين الأداء المالي داخل المؤسسة.

❖ **الحدود المكانية:** سوف نحصر دراسة هذا الموضوع على الشركة الإفريقية للزجاج .

❖ **الحدود الزمانية:** سيتم الإعتماد على معلومات وبيانات مالية ومحاسبية للشركة خلال الفترة الممتدة 2012-2016.

7- منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث ومحاولة إختبار صحة الفرضيات، تم الإعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري من خلال استخلاصه من أهم الدراسات والكتب والمداخلات والملتقيات العلمية، لأنه ملائم لسرد الحقائق وفهم جوانب الموضوع، أما الجانب التطبيقي فسيتم الإعتماد على المنهج التحليلي لتدعيم الدراسة النظرية من خلال دراسة أثر سياسات تسيير الخزينة على الأداء المالي للشركة الإفريقية للزجاج، والذي سنعتمد فيه على الوثائق المتحصل عليها من مصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة محل الدراسة.

8- الدراسات السابقة

يمكن توضيح بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوعنا فيما يلي:

❖ دراسة حدي عبد القادر، تسيير خزينة المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المحاسبي المالي الجديد رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، سنة 2011، وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول ما هي الإستحداث التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق تسيير خزينة المؤسسة، وما مدى مساهمتها في ترشيد تسييرها.

هدفت هذه الدراسة إلى التفصيل في أهم مفاهيم الخزينة وأدوارها في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة، التعمق في قائمة التدفقات النقدية والتي خصص لها معيار محاسبي دولي كامل هو المعيار السابع 7 IAS.

أهم ما توصل إليه الباحث هنا تحكم المؤسسة في تسيير خزينتها و الذي يضمن لها تحقيق المردودية والأمان ودورها في التسيير المالي للمؤسسة مرهون بتطبيق الأساليب العلمية الحديثة في التسيير و الرشادة في إتخاذ القرارات المالية، تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تفسر المركز المالي للمؤسسات، كما

أن التوجيهات المحاسبية الدولية تنصب على هذه القائمة باعتبارها توفر معلومات مالية دقيقة وذلك لإعتمادها على الأساس النقدي.

❖ دراسة عبد الناصر شحده السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، سنة 2008 وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول مدى مساهمة النسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي في تقييم سيولة وجودة أرباح المؤسسة ذلك من وجهة نظر محلي الإئتمان ومحلي الأوراق المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي والفرقة بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي، والتعرف على آراء ووجهات نظر كل من مسؤولي الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية محلي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي في تقييم سيولة المؤسسة وجودة أرباحها ومدى تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات مالية. أهم ما توصل إليه الباحث أن هناك إتفاق بين آراء محلي الإئتمان ومحلي الأوراق المالية بأن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي تعتبر أداة هامة لتقييم السيولة وجودة أرباح المؤسسة، وأن هناك إختلاف بين وجهتي نظر محلي الإئتمان ومحلي الأوراق المالية حول أهمية نسب قائمة تدفقات الخزينة في تقييم السيولة وتقييم جودة أرباح المؤسسة عند مستوى المعنوية البالغ 5% .

أجريت هذه الدراسة عن طريق توزيع إستبيان على عينة من محلي الإئتمان في البنوك التجارية ومحلي الأوراق المالية وما يميز دراستنا عنها أننا قمنا بإجراء دراسة حالة بإحدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لأجل معرفة كيفية تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي.

❖ دراسة بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2010 تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول ما هو دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

هدفت هذه الدراسة في أن قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتهدف إلى توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة جدول التدفقات النقدية الذي يصنفها بدوره إلى ثلاثة دورات رئيسية، تساعد هذه القائمة المالية مستخدميها على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل، تساعد في تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على الوفاء بالإلتزامات.

توصل الباحث إلى أن المؤسسة لم تستطع تحقيق التوازن المالي وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل إستثماراتها عن طريق مواردها الثابتة، كذلك من خلال حساب نسب تقييم السيولة تبين أن المؤسسة مثقلة بالديون وخاصة نسبة تغطية الديون وهي غير قادرة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الإستثمارية والتمويلية.

9- هيكل الدراسة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والتوصل إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين و آخر تطبيقي.

الفصل الأول بعنوان خزينة المؤسسة وأسس تسييرها والذي قسم إلى ثلاث مباحث في المبحث الأول تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول الخزينة، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه إلى أسس تسيير الخزينة في حين يتعرض المبحث الثالث من هذا الفصل إلى جدول تدفقات الخزينة.

أما بخصوص الفصل الثاني فجاء بعنوان أدوات تسيير الخزينة ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث أشرنا في المبحث الأول منه إلى أساسيات حول الأداء المالي وتقييمه، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه إلى أدوات تسيير الخزينة المعدة وفق أساس الإستحقاق، في حين تعرض المبحث الثالث من هذا الفصل إلى تسيير الخزينة وفقا للمؤشرات المعدة على الأساس النقدي.

وأخيرا خصصنا الفصل الثالث للدراسة التطبيقية حيث سيتم إسقاط الدراسة النظرية على واقع الشركة الإفريقية للزجاج بالطاهير وذلك بدراسة أثر سياسات تسيير الخزينة على الأداء المالي إنطلاقا من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة.

الفصل الأول: خزينة المؤسسة وأسس تسييرها

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخزينة

المبحث الثاني: أسس تسيير الخزينة

المبحث الثالث: جدول تدفقات الخزينة

خلاصة

تمهيد

يعتبر تسيير الخزينة أمراً ضرورياً ولازماً في كل مؤسسة إقتصادية للتأثير المباشر على الوضعية المالية، فجميع النشاطات التي تقوم بها تنعكس على الخزينة تقوم بمتابعة التدفقات النقدية وحركتها من وعلى المؤسسة في كل لحظة من أجل معرفة حجم السيولة التي تتوفر عليها المؤسسة، وهذا ما يمكنها من ضمان استقرارها واستمراريتها وذلك من خلال وجود أموال جاهزة دائماً لمواجهة متطلباتها المختلفة.

ومن أجل إبراز الجوانب المتعلقة بهذا الفصل قسم إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخزينة.

المبحث الثاني: أسس تسيير الخزينة.

المبحث الثالث: جدول تدفقات الخزينة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخزينة

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أحد المؤشرات الهامة لقياس الأداء المالي وهي الخزينة والتي لها أهمية بالغة في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة إذ تعتبر المصب التي تتجمع فيه كل من التدفقات المالية من وإلى المؤسسة حيث تساعد بشكل كبير في القرارات التي تتخذ داخل المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الخزينة:

يمكن النظر للخزينة بمفاهيم متعددة وذلك نظرا لإختلاف وجهات نظر الباحثين حيث نجد من غير الممكن حصرها في تعريف واحد.

أولا: المفهوم التقليدي للخزينة:

ينظر للخزينة حسب هذا المفهوم على أنها الفرق في لحظة معينة بين المصادر الموضوعة لتمويل نشاط المؤسسة والإحتياجات الناتجة عن هذا النشاط.

ويتضح من خلال هذا التعريف أن مفهوم الخزينة يرتبط إرتباطا وثيقا بالمصادر المتعلقة بتمويل نشاط المؤسسة وإحتياجات هذا الأخير ويمكن تصنيف المصادر الممولة للنشاط كما يلي: ⁽¹⁾

1- المصادر المرتبطة مباشرة بدورة الإستغلال: أو ما يعرف بالمصادر الدورية لأنها تتجدد دوريا وتتناسب مع هذه الدورة وتتمثل في التسهيلات الممنوحة للمؤسسة من طرف الموردين، وبعض الديون الأخرى قصيرة الأجل غير المالية الناتجة عن دورة الإستغلال.

2- المصادر غير المرتبطة بدورة الإستغلال: وتعرف بالمصادر غير الدورية مثل الأموال الخاصة، والديون الطويلة والمتوسطة الأجل كما يمكن تصنيف الإحتياجات الناتجة عن النشاط إلى نوعين:

1-2- الإحتياجات المرتبطة أساسا بدورة الإستغلال (شراء، إنتاج، بيع): وهي ما تعرف بالإحتياجات الدورية فهي تتجدد بمعدل ثابت مع دورة الإستغلال وتتمثل في: الحقوق على العملاء، المخزونات من البضائع ومنتجات ومواد والرسوم المستحقة على المبيعات.

(1) - باديس بن يحي بوخلوة، الأمثلة في تسيير الخزينة، الطبعة الأولى، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، صص 26، 27.

2-2- الإحتياجات الغير مرتبطة بدورة الإستغلال: وهي الإحتياجات الدائمة أو الغير دورية مثل: الإستثمارات الثابتة.

ومن هذا المنظور تعتبر الخزينة صورة لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء طويلة أو قصيرة الأجل، وهذا ما يتطلب وجود أموال جاهزة باستمرار لمواجهة الإحتياجات المختلفة وهي تعكس حالة التسيير للمؤسسة.

ثانيا: المفهوم النقدي للخزينة:

الخزينة هي مفهوم نقدي يتوقف مستواه على مميزات هيكلية إستخدامات موارد المؤسسة، هذا الهيكل يمكن تعريفه إستنادا إلى درجة التقارب النقدي الخاص بمختلف أقسام إستخدامات وموارد المؤسسة، ويتميز التقارب النقدي للإستخدامات بخاصيتين هما: (1)

أ- السيولة: تتوقف على مدى سرعة تحوّل الإستخدم (الأصل) إلى سيولة، وهي النقود السائلة والجاهزة لمعاملات المؤسسة.

ب- المتاحات: وهو قدرة عناصر الأصول على توفير النقدية دون إحداث توقف في نشاط المؤسسة في حين يتميز التقارب النقدي للموارد بما يلي:

- الإستحقاق: ويتعلق بفترة تسديد القرض.

- عدم الإستقرار: ويعبر عن إمكانية سحب المورد (أحد عناصر الخصوم) من دون تمويل المؤسسة.

ثالثا: المفهوم التفاضلي للخزينة:

تعتبر خزينة المؤسسة عن رصيد لمجموع الموارد ومجموع الإحتياجات فهي تعرف إذن بأنها الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

تظهر الخزينة في هذا التعريف كنقطة وصل بين الأجل الطويل الممثل ماليا برأس المال العامل والأجل القصير الممثل ماليا باحتياجات رأس المال العامل وفي هذا الجانب التفاضلي ترتبط الخزينة بالخران

(1) - نفس المرجع، ص 27.

النقدي أين تلتقي فيه نوعين من التدفقات النقدية هما: (1)

- التدفقات النقدية المجمعة في الأجل الطويل أو الإستثمار نتيجة العمليات المالية الخاصة بأعلى الميزانية والقائمة على تعديل رأس المال العامل.

- التدفقات النقدية المجمعة في الأجل القصير (شراء، إنتاج، بيع) نتيجة العمليات المالية الخاصة بأسفل الميزانية والتي تقوم بتعديل مستوى إحتياجات رأس المال.

رابعاً: المفهوم الديناميكي للخزينة:

وهو مقياس لحظي ناتج عن الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة المرتبطة أساساً بالنشاط الإقتصادي للمؤسسة، فجوهر الخزينة إذن هو ضمان الحركة المستمرة للتدفقات النقدية حيث تشمل التدفقات الداخلية على تلك الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من أطراف متعددة (المساهمون، البنوك، الزبائن)، لمواجهة الإحتياجات التشغيلية بالتدفقات الخارجية (أجور المستخدمين، تسديد الديون، الضرائب).⁽²⁾

المطلب الثاني: مكونات ووظائف الخزينة

تعتبر الخزينة عن حصيلة التدفقات الداخلة والخارجة للمؤسسة، وبالتالي فهي تنقسم إلى شطرين أساسيين هما عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من واجبات وهي بذلك تقوم بمجموعة من الوظائف لتسير هذه المكونات.

أولاً: العناصر المكونة للخزينة: يمكن تحديد العناصر المشكلة للخزينة فيما يلي:

1- عناصر أصول الخزينة: وتضم كل أصل سائل متاح وهي: (3)

- الأوراق التجارية للتحويل: يعتبر تحصيل الأوراق التجارية من أهم وسائل التمويل التي تلجأ إليها المؤسسة من أجل تدعيم خزينتها بالأموال وهذا عن طريق إتصال المؤسسة ببنكها أو البنك المتعامل مع

(1) عبد القادر حددي، تسيير خزينة المؤسسة في ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2011، ص2.

(2) باديس بن يحيى بوخلوة، مرجع سابق، ص28.

(3) المرجع السابق، ص ص، 30، 31.

الزبون لخصمها، وبالتالي تحصل المؤسسة على قيمة الورقة التجارية مع إقطاع جزء منها يتمثل في العمولة التي يأخذها البنك مقابل الخدمة التي يقدمها.

- **الخصم غير مباشر:** هو وسيلة لتمويل مشتريات الزبون نقداً، في هذا النوع من الخصم المدين هو الذي يقدم الورقة للخصم، ولإجراء هذه العملية يكفي أن يكون صاحب الورقة قد حمل السفتجة باسم المدين وبالمقابل يتم الدفع النقدي بدينه، ويستطيع البنك إما بتسديد الورقة مباشرة للمدين أو للمورد، ومصاريف الخصم يتحملها أحدهما والعملية يقوم بها البنك العميل.

- **الودائع لأجل:** تقوم المؤسسة بتوظيف أموالها الفائضة من خلال فتح حسابات بنكية لأجل، وهذه الآجال تكون متغيرة حسب إحتياجات الخزينة وهي تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر وفي حالة ما إذا كانت المؤسسة في حاجة إلى سيولة نقدية قبل انقضاء المدة القانونية فإن البنك يمنحها قرض الخزينة.

- **الحسابات الجارية:** هي الأموال الجاهزة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت، وتتمثل في حسابات الصندوق، البنك، الحساب البريدي الجاري.

- **سندات الخزينة:** تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك التي يطرحها للإكتتاب، مدة إستحقاقها لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وعند حلول موعد الإستحقاق فإن البنك يسدد قيمة السند مضاف إليه الفائدة المحددة.

2- **عناصر خصوم الخزينة:** هي الأموال التي تمنح مباشرة لخزينة المؤسسة من قبل البنك أي أن البنك يحول إحتياجات المؤسسة بمنحها السيولة التي تحتاج إليها لتسديد قيمة السلع والخدمات وتسديد الديون، وتتمثل في: (1)

- **تسهيلات الخزينة:** وتكون موجهة للمساعدة الطرفية للمؤسسة فهي عبارة عن سد مباشرة للثغرة في خزينة المؤسسة، حيث يقوم البنك بتقديم تسهيلات لتجاوز الفترة الصعبة التي تمر بها المؤسسة، ويتم الإتفاق بينه وبين المؤسسة عن حجم التسهيلات والعمولة التي تدفعها المؤسسة خلال هذه العملية.

- **السحب على المكشوف:** هذا النوع من القروض يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى في حالة مدينة بصفة أطول من الأولى نظراً لخطورة العملية، وبالتالي فإن منح هذا الإئتمان يتوقف على دراسة البنك لحالة

(1) - نفس المرجع، ص31.

المؤسسة، ومقابل هذا القرض فإن البنك يقتطع عمولة أكبر من النوع الأول، وتمنح ضمان للبنك في شكل أوراق مالية التي تغطي محفظتها المالية.

- **السلفات المصرفية:** من خلال إتفاق بين المؤسسة والبنك يمكن لهذه الأخيرة أن يسمح لها بسحب الأموال حتى وإن لم يكن لها أموال جاهزة في البنك.

ثانيا: وظائف الخزينة

يعتبر قسم الخزينة من أهم أقسام المؤسسة فهو المسؤول عن جميع العمليات النقدية التي تتم في المؤسسة سواء منها المقبوضات، أو المدفوعات التي تنشأ عن عمليات في الصندوق، ويتم ذلك من خلال الصندوق الرئيسي والصناديق الفرعية، التي تنقسم بدورها إلى صناديق المقبوضات وصناديق المدفوعات.

وتتلخص وظائف الخزينة الرئيسية فيما يلي:⁽¹⁾

- إستلام النقد المتجمع لدى أمناء الصناديق الفرعية؛

- تنظيم المستندات والقيود الخاصة بما سبق؛

- جرد الخزينة الرئيسية في نهاية كل عمل ومطابقتها مع القروض الدفترية؛

- تغذية الفروع بما تحتاج من نقد، وإستلام الفائض منه من هذه الفروع؛

- إيداع النقد الفائض عن الحد المعين في البنك المركزي أو البنوك الأخرى وسحب ما تحتاجه منها.

وتتلخص وظائف الصناديق الفرعية للمقبوضات فيما يلي:⁽²⁾

- قبض ما يودع لديها من العملاء؛

- تسليم المتجمع لديها في نهاية كل يوم عمل إلى الصندوق الرئيسي؛

- تنظيم الكشوفات والمستندات المتعلقة بهذه المقبوضات.

(1)- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص53.

(2)- المرجع السابق، ص54.

وتتلخص وظائف الصناديق الفرعية للمدفوعات في: (1)

- إستلام ما يلزمها من نقد صبيحة كل يوم عمل من الصندوق الرئيسي؛

- تسليم المتبقي لديها في نهاية اليوم إلى الصندوق الرئيسي؛

- تنظيم المستندات والكشوفات المتعلقة بهذه المدفوعات.

المطلب الثالث: دوافع ومزايا الإحتفاظ بالنقدية

تحاول الإدارة المالية دائما أن توفر قدرا مناسباً من النقدية من أجل مواجهة إلتزامات المؤسسة المالية، حيث تحل مواعيد إستحقاقها ثم تستبعد خطر العسر المالي، والذي يترتب عليه قيام الدائنين بالمطالبة القضائية لحقوقهم.

أولاً: دوافع الإحتفاظ بالنقدية:

يحتفظ المشروع بالنقدية للأسباب التالية: (2)

1- المعاملات: (Transactions)

يشير هذا الدافع إلى ضرورة الإحتفاظ برصيد من النقدية يكفي لإدارة نشاط المشروع وإتمام المعاملات الخاصة به من مدفوعات ومقبوضات مرتبطة بالعمليات التشغيلية.

2- الإحتياط: (Précaution)

تختلف درجة دقة التنبؤات بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى لذلك لا بد من الإحتفاظ برصيد نقدي كإحتياطي لمواجهة التقلبات العشوائية الغير متوقعة، وكلما قلت دقة التنبؤ بالتدفقات النقدية كلما زادت الحاجة إلى الإحتفاظ برصيد نقدي أكبر إلا إذا كان في إستطاعة المنشأة أن تحصل على ما تحتاج إليه من قروض بسرعة وبشروط ميسرة.

(1)- المرجع السابق، ص55.

(2)- محمد صالح الحناوي وآخرون، أساليب الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر 2001، ص188.

3- المضاربات: (spéculations)

قد يتم الإحتفاظ ببعض الأرصدة النقدية لمساعدة المنشأة على إنتهاز بعض الفرص المتاحة أمامها مثل: شراء المواد بكميات كبيرة للإستفادة من إنخفاض مفاجئ في الأسعار وهو ما يؤدي لزيادة الإيرادات أو تخفيض التكاليف الإجمالية للمنشأة.

4- الرصيد المعوض: (compensations to Banks)

يلتزم المشروع بالإحتفاظ بحجم معين من الرصيد النقدي في حسابه الجاري لدى البنك وذلك مقابل الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل: تقديم المعلومات المالية وتحصيل الشيكات، ويمثل هذا الرصيد مصدرا هاما للإيراد من وجهة نظر البنك حيث يستطيع إستثماره لتحقيق بعض المزايا (وذلك بدلا من قيام المشروع بدفع قيمة الخدمات التي حصل عليها نقدا).

ثانيا: مزايا الإحتفاظ بالنقدية

تبتغي المؤسسة من خلال إحتفاظها بالنقدية (إستثمارات قصيرة الأجل، عالية السيولة وضئيلة المخاطر) إلى تحقيق المزايا الآتية ذكرها: (1)

- من الضروري أن يتوفر لدى المؤسسة أرصدة نقدية كافية للإستفادة من الخصومات التجارية والنقدية على مشترياتها، إذ يقدم الموردون خصومات لعملائهم عند قيام بالسداد المبكر لفواتير الشراء، وبشكل عدم الإستفادة من الخصومات تكلفة مرتفعة جدا على المؤسسة، لدى فمن المتعين أن يتوفر لديها أرصدة نقدية كافية تساعدها على سداد مدفوعاتها في أوقات الإستفادة من الخصومات؛

- يساعد إحتفاظ المؤسسة بأرصدة كافية من النقدية وأشباه النقدية في الحفاظ على تصنيفها، حيث يؤدي ذلك إلى إرتفاع نسب التداول والسيولة السريعة بالمؤسسة إلى المستويات السائدة على مستوى الصناعة ويساعد المركز الإئتماني القوي للمؤسسة على الشراء من الموردين بشروط مناسبة كما يتيح لها فرص جيدة للحصول على الإئتمان المصرفي بتكلفة وشروط معقولة؛

(1)- محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي الإئتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، الأردن، ص324.

-يعطي توافر أرصدة من النقدية وأشباه النقود ميزة للمؤسسة تساعد في الحصول على فرص جيدة للتعامل والإستثمار، حيث تستطيع أن تحصل على شروط جيدة من الموردين، أو يمكنها أن تقتنص فرص جيدة للإستحواذ على المؤسسات؛

- يجب أن يتوافر لدى المؤسسة أرصدة من النقود وأشباه النقود لمواجهة الظروف الطارئة كالإضرابات الحرائق، والحملات السوقية للمنافسين، والإخفاض في النشاط.

المبحث الثاني: أسس تسيير الخزينة

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتجدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئتها، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تحديد مفهوم تسيير الخزينة مصادر تمويل الخزينة وتوظيفاتها، طرق التنبؤ بالخزينة، إجراءات الرفع من كفاءة تسيير الخزينة.

المطلب الأول: مفهوم تسيير الخزينة

تسعى المؤسسة من خلال تسيير خزنتها إلى التسيير الأمثل لإستثماراتها وذلك من خلال تقليل التكاليف المتعلقة بها وضمان عدم التوقف عن الدفع، وسيتم في هذا المطلب التركيز على مفهوم تسيير الخزينة من حيث التعريف والأهداف.

أولاً: تعريف تسيير الخزينة

تعددت التعاريف حول تسيير الخزينة ويمكن حصرها فيما يلي:

التعريف الأول: تعتبر الخزينة أداة للتخطيط النقدي التي تهدف إلى دراسة الوضع التمويلي والسيولة النقدية للمؤسسة، وكذلك تحديد الفائض النقدي للمؤسسة والمواقيت التي سيحقق فيها هذا الفائض النقدي كإستثمار التصير المدى، مما يمكنها من معرفة متى تستطيع أن تستثمر في حالة الفائض ومتى يجب أن تقترض في حالة العجز.⁽¹⁾

(1)-فركوس محمد، الموازنات التقديرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص211.

التعريف الثاني: تسيير الخزينة هي مجموعة القواعد والقرارات والإجراءات التي تجعل من الممكن ضمان أقل تكلفة للحفاظ على الرصيد المالي الفوري للشركة والغرض الرئيسي منه هو منع مخاطر التخلف عن السداد، والثاني هو تحسين النتيجة المالية من خلال مهمتها التقليدية لتحقيق التوازن.⁽¹⁾

وبالتالي يمكن القول أن تسيير الخزينة على أنها عملية التخطيط والتنظيم والتحكم بالكتلة النقدية للمؤسسة، وذلك من أجل التقليل من التكاليف وتوفير رصيد نقدي فوري لضمان تغطية العجز وتحقيق أفضل العوائد.

ثانياً: أهداف تسيير الخزينة

إن الغاية من تسيير الخزينة هو إحكام السيطرة والرقابة على مستوى معين من النقد الموجود في المؤسسة والإحتفاظ به للإحتياجات المستجدة في المستقبل مثل: دفع الأجور، ورواتب العمال، شراء المواد الخام، والموجودات الثابتة ودفع الضرائب.

ويتمثل هدف تسيير النقدية في خفض حجم النقدية التي ينبغي الإحتفاظ به واستخدامه في النشاطات العادية، والعمل في نفس الوقت على توفير النقد اللازم للأغراض التالية:⁽²⁾

- للحصول على الخصم التجاري عند دفع الإلتزامات النقدية في موعدها؛

- للحفاظ على المستوى الإئتماني للمؤسسة؛

- لمواجهة متطلبات الغير متوقعة على النقدية.

والهدف الرئيسي لتسيير الخزينة هو تقليل مخاطر السيولة على المؤسسة ويمكن تفصيل هذا الهدف على النحو التالي:

1- مواجهات الإحتياجات النقدية:

ويتم ذلك من خلال:

- إعداد التنبؤات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛

- توفير التمويل للإحتياجات المتوقعة والغير متوقعة.

⁽¹⁾-Nathalie Gardes : **gestion de trésorerie**, conférence,2006,p4

⁽²⁾-مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص529.

2- تقليل الإحتياجات النقدية:

ويتم ذلك من خلال:

- تقليل تسرب النقد من المؤسسة؛

- الإسراع في تحصيل ديون المؤسسة؛

- التأخير في دفع المستحقات على المؤسسة إلى أقصى حد ممكن مسموح به من قبل الدائنين دونما إضرار سمعة المؤسسة الائتمانية.

3- تقليل كلفة النقد:

ويتم من خلال مايلي: (1)

- تقليل الحاجة إلى النقد؛

- الإقتراض بأفضل الشروط الممكنة؛

- البحث عن أفضل الفرص لإستثمار الفوائض النقدية.

المطلب الثاني: مصادر تمويل الخزينة وتوظيفاتها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مصادر التمويل الخزينة المتمثلة في المصادر الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى مختلف توظيفات أموال والخزينة

أولاً: مصادر تمويل الخزينة.

تتمثل مصادر تمويل الخزينة في التمويل الداخلي والتمويل الخارجي.(2)

1-التمويل الداخلي:

يتكون التمويل الداخلي للخزينة من خلال عملية البيع نقدا والبيع لأجل.

(1)- المرجع السابق، ص530.

(2)- عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص226.

1-1- البيع نقدا: حيث يتم إستلام ثمن البضاعة حال إكمال عملية البيع ويعتمد هذا الأسلوب على مدى توفر السيولة النقدية لدى المشتري (الزبون)، وسياسة البائع في البيع والإئتمان.

1-2- البيع لأجل (الإئتمان التجاري): عملية بيع البضاعة بالأجل أو على الحساب، هي ناتجة عن العمليات الشائعة خصوصا عندما لا تتوفر السيولة النقدية الكافية لدى الزبائن، أو أن البائع يرغب بتصرف بضاعته بالسرعة الممكنة، ومن المعلوم أن ثمن البيع بالأجل يكون عادة أعلى من ثمن البيع النقدي للأسباب التالية:

- تحمل البائع لمصاريف مختلفة لإدارة الديون كرواتب العاملين ومصاريف المراسلات وغيرها؛
- إحتمال تحمل البائع لبعض الخسائر جراء عدم تسديد بعض الزبائن للديون المترتبة بذمتهم.

2- التمويل الخارجي

تتكون مصادر التمويل الخارجية للخزينة في القروض المصرفية القصيرة والطويلة الأجل، بالإضافة إلى التأجير التمويلي (1) :

1-2- الإقتراض المصرفي قصير الأجل: ويشمل في القروض العامة وسميت بهذا الإسم كونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، وليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمى أيضا بقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة وصعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض التي تمس الخزينة في: تسهيلات الصندوق، والسحب على المكشوف.

- **تسهيلات الصندوق**(2): هي عبارة عن قروض معطاة لتحقيق صعوبات السيولة المؤقتة أو قصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي إذن ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون، حيث يقطع مبلغ القرض، ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر.

- **السحب على المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجما عن عدم كفاية رأس المال العامل ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدنيا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة، على الرغم من الشبه الموجود بين تسهيل الصندوق

(1)- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص58، 59.

(2)- نفس المرجع ، ص59.

والسحب على المكشوف في كون كل منهما يتجسد في ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا فإن هناك إختلافات جوهرية بينهما تتمثل في مدة القرض وطبيعة التمويل.

2-2- الإقتراض المصرفي طويل الأجل: تحصل المنشأة على قروض طويلة الأجل من المؤسسات المالية كالمصاريف وشركات التأمين أو من مؤسسات خارجية وبخلاف السندات، تمثل القروض وسيلة عن طريق التفاوض المباشر يتم من خلالها إنتقال الأموال من المقرض إلى المقترض.

2-3- التأجير التمويلي: وهو نوع من التأجير يمثل مصدرا تمويليا للمنشأة المستأجرة يعوضها عن الإقتراض لإمتلاك الأصل لتقتصر إلتزاماتها المالية على دفع دوري للمؤجر يضمن له تغطية تكلفة الأصل، وتحقيق عائد بمعدل الفائدة على قرض مضمون.⁽¹⁾

ثانيا: توظيفات أموال الخزينة

تأخذ توظيفات أموال الخزينة أشكالا عديدة، منها التوظيف خارج السوق المالي والتوظيف عن طريق السوق المالي.

1- التوظيف خارج السوق المالي:

يتم التوظيف خارج السوق المالي من خلال الودائع لأجل أدونات الخزينة، إقتناء سندات الإستحقاق.

1-1- الودائع لأجل: الوديعة لأجل هي مبلغ معين من المال يوضع لدى البنك أو مؤسسة مالية لمدة معينة على أساس سعر الفائدة، يتم الإتفاق عليه على أن يعيد البنك مبلغ الوديعة، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة في تاريخ الإستحقاق إلى الجهة المودعة.⁽²⁾

هذه الودائع تشكل استثناء عن قاعدة الأموال الجاهزة النقدية، ويمكن أن يعهد بها إلى البنوك أو الخزينة تكون عادة قصيرة نسبيا، أي ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنة (ودائع ذات استحقاق ثابتة).⁽³⁾

1-2- أدونات الخزينة: تعد أدونات الخزينة من أهم أدوات الدين التي تصدرها الحكومات في مختلف دول العالم وتتراوح فترة استحقاقها بين 03 أشهر، و06 أشهر، و12 شهرا، لتمويل العجز الميزانية العامة للدولة

(1)- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، مصر، 1998، ص555.

(2)- طاهر حردان، أساسيات الإستثمار، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2012، ص140.

(3)- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، المنهل اللبناني، لبنان، 2000، ص36.

ويتقدم لخصم هذه الأذونات جميع المتعاملين في سوق النقد، ويتم تداول هذه السندات عن طريق بيعها بإستخدام مبدأ الخصم.⁽¹⁾

1-3- إقتناء سندات الإستحقاق: يبيع البنك سندات للمؤسسة وتحتفظ بإمكانية إعادة شراءها خلال أجل محدد وسعر محدد مسبقاً، بائعي هذا النوع من السندات هم بنوك لهم محفظة سندات والمشتريين هم زبائنهم.⁽²⁾

2- التوظيف عن طريق السوق المالي

التوظيف عن طريق السوق المالي يتم من خلال سندات الخزينة القابلة للتداول وشهادات الإيداع وسندات الخزينة والأسهم، ويشمل أيضاً صناديق التوظيف المشتركة.

2-1- سندات الخزينة القابلة للتداول: وهذه السندات يتم تداولها في الأسواق المنظمة والغير المنظمة وتختلف وهذه السندات عن الإذخارية، في أن العائد يشمل معدل الفائدة، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي يمكن تحقيقها.⁽³⁾

2-2- شهادة الإيداع: وهي عبارة عن شهادات تصدرها البنوك التجارية لتثبيت حق وديعة بقيمة معينة وتاريخ إستحقاق وبمعدل فائدة محددة وتنقسم شهادات الإيداع إلى نوعين: النوع الأول شهادة الإيداع القابلة للتفاوض والنوع الثاني شهادات الإيداع الغير قابلة للتفاوض.⁽⁴⁾

2-3- سندات الخزينة: وهي سندات يمكن لصاحبها تحويلها إلى نقدية عند الطلب وتتميز سندات الخزينة بأنها عديمة المخاطر، سهولة التحويل إلى نقدية فور الحاجة إليها، لكن عادة ما يكون معدل العائد إليها أقل من معدل العائد على الأموال المالية الأخرى.⁽⁵⁾

(1)- متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2009، ص124.

(2)- باديس بن يحي بوخلوة، مرجع سابق، ص93.

(3)- خالد أمين عبد الله إسماعيل، إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص350.

(4)- نور الدين خياطة، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 1997، ص200.

(5)- نفس المرجع، ص200.

2-4- الأسهم: السهم هو جزء من رأس مال الشركة المساهمة إذ يمتلك حامل السهم الحق في حضور جلسات الهيئة العامة للمساهمين، ومناقشة ميزانية الشركة وانتخاب مجلس إدارتها، ويحصل حامل السهم على نسبة من صافي أرباح الشركة في نهاية كل فترة محددة.⁽¹⁾

2-5- صناديق التوظيف المشتركة: مؤسسات مالية وسيطة تقوم بجمع الموارد المالية من صغار المستثمرين حيث تقوم ببيعهم حصص مشاركة مقابل أموالهم، وتقوم بشراء أوراق مالية لهم، وعن طريق تجميع المبالغ الصغيرة من المستثمرين تقوم هذه الصناديق بشراء كميات كبيرة من الأوراق المالية بأسعار منخفضة.⁽²⁾

المطلب الثالث: طرق التنبؤ بالخزينة

لكي تتمكن المؤسسة من تحديد الحجم الأمثل للخزينة وجب على مسير الخزينة إتباع مجموعة من النماذج الرياضية، حيث تعبر للعلاقة النظرية بين عدد من المتغيرات، نحاول التعرف على هذه النماذج من خلال هذا المطلب.

أولاً: نموذج ميلر وأور (Miller et Orr):

يعتبر نموذج "ميلر أور" لإدارة النقد هي واحدة من مختلف نماذج إدارة الخزينة، وهو نموذج هام يساعد على إدارة التدفقات النقدية مع أخذ بعين الإعتبار التقلبات في التدفقات النقدية اليومية، ويطبق هذا النموذج لإدارة النقد على نطاق واسع من قبل معظم الكيانات التجارية ومع ذلك يجب إتباع ما يلي:⁽³⁾

- تحديد المستويات الممكنة للرصيد النقدي المطلوب للتحقيق من معدل الفائدة؛

- حساب الإنحراف المعياري من التدفقات النقدية العادية.

يعتبر نموذج "ميلر" الخزينة جزء من الأصول، وبالتالي فإن ما ينطبق على إستثمار المحفظة المالية في الأجل القصير، ينطبق عليها (وهنا نقصد بها عملية المضاربة في سوق الأسهم والسندات للعمليات قصيرة الأجل)، ويضع حدين للسيولة في الخزينة، حد أقصى وحد أدنى، فإذا تجاوزت السيولة الحد الأقصى، يستثمر الفائض في السيولة في توظيفات قصيرة الأجل، وعندما يقل مستوى الخزينة عن الحد

(1) - زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص282.

(2) - عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، 2006، ص291.

(3) - Miller and Orr, model of cash management finance, article.

الأدنى يجب تحويل جزء من الأصول المتداولة الموظفة لزيادة السيولة الجاهزة وبحسب النموذج بالعلاقة التالية: (1)

$$st^* = \sqrt[3]{\frac{3FC^* \sigma^2}{4 \frac{HC}{360}}}$$

حيث تمثل:

ST*: الحجم الأمثل لرصيد الخزينة من السيولة الجاهزة، وهو يمثل نقطة انعطاف، فقد تكون أقصى أو أدنى خزينة وعندها يتم إتخاذ قرار البيع أو الشراء للأصول المتداولة الموظفة.

FC: التكاليف الثابتة للطلبية نتيجة شراء أو بيع الأصول المتداولة.

σ^2 : تباين أرصدة الخزينة.

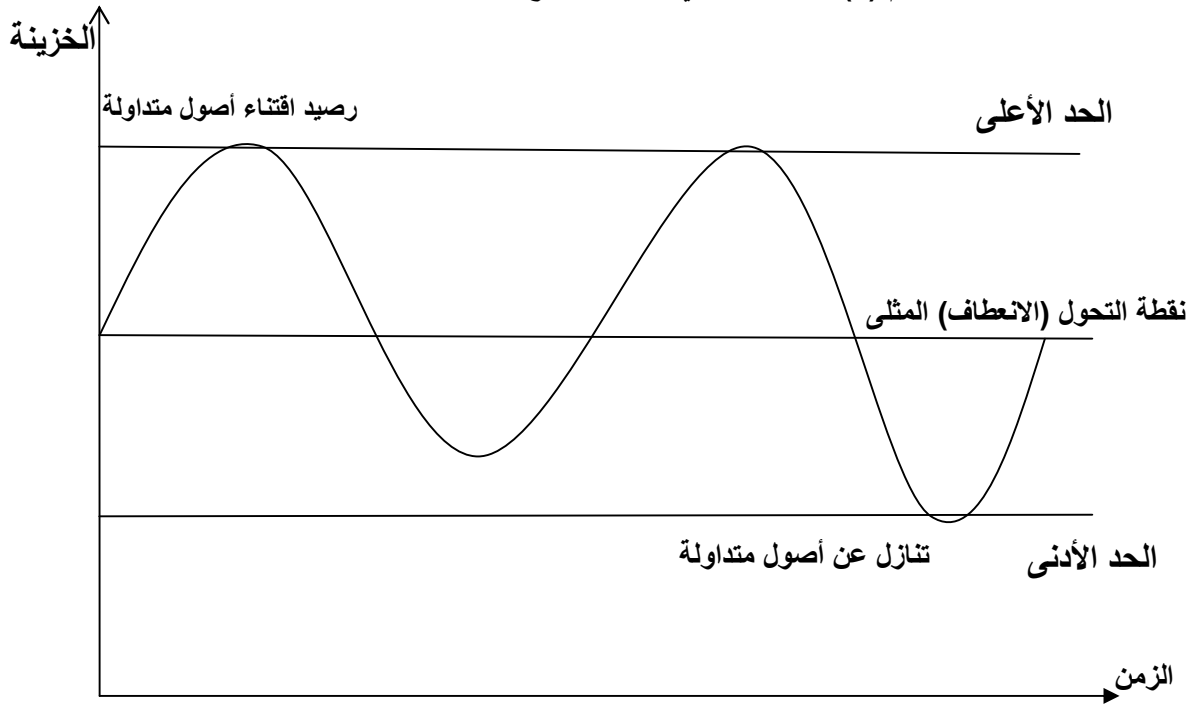
HC: تكلفة الفرصة البديلة وهي معدل الإيراد المتوسط من توظيف السيولة الجاهزة، وتؤخذ متوسط ما تعرضه البنوك من سعر فائدة على التوظيفات قصيرة الأجل.

360: عدد أيام السنة.

والشكل التالي يوضح التمثيل البياني للخزينة نموذج (MODEL MILLER) :

(1) - مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص، 254، 255.

الشكل رقم (1): التمثيل البياني لخزينة نموذج Miller Model



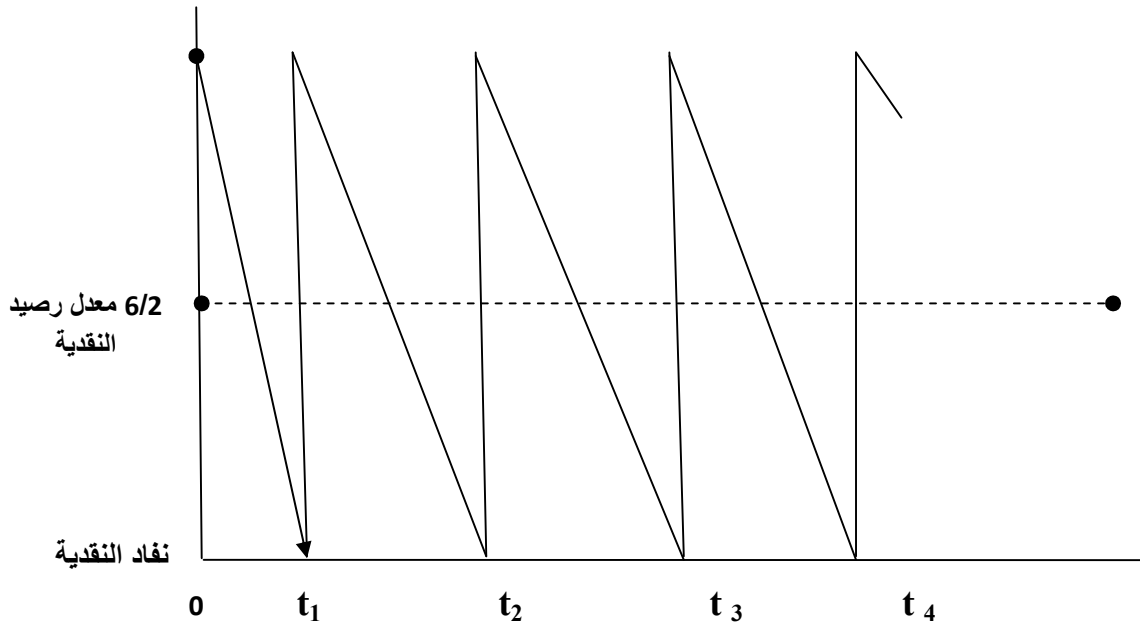
المصدر: مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 256.

ثانياً: نموذج باومول (Baumol Model)

ويسمى كذلك بنموذج التعديد الدقيق Model Determenestic إذ يفترض النموذج بأن حالة الشركة مستقرة، وإمكانية التنبؤ الدقيق بالتدفقات النقدية للشركة خلال عدد من الفترات الزمنية، أي يفترض حالة التأكد Certainty ويسمى كذلك نموذج موازنة الكلف، إذ يعد رصيد أمثل للنقدية تكون عنده الكلف الإجمالية في أدناها، وهو نموذج بسيط نسبياً بتجاهل الإتجاهات الفصلية والدورية ويفترض أن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة تحدث بصورة مستقرة، وفي ضوء إفتراضات هذا النموذج فإنه يطبق نموذج المخزون في إدارة النقدية.⁽¹⁾

(1) - محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 256.

الشكل رقم(2): يمثل الرصيد النقدي لنموذج Boumol Model



المصدر: محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص256.

يتبين من الشكل (2)، بأنه عند الإستخدام لنموذج "Boumol" فإن الشركة تبدأ بمقدار من النقد مقداره C ، وعندما يصرف أو ينفق هذا المقدار فإن الرصيد النقدي يسترجع من خلال بيع الأوراق المالية القصيرة الأجل أو إقتراض مبلغ إضافي مقداره C ، وأن تحديد الرصيد النقدي الأمثل C ، يتضمن المبادلة بين تكاليف الإحتفاظ، من معدلات العائد لاستثمارات الفرص البديلة، وتتجم هذه التكاليف عن الإحتفاظ برصيد نقدي كبير يزيد عن معدل رصيد النقدية المطلوب أما تكاليف المعاملات فهي تكاليف مصاحبة لعدم كفاية الأرصدة النقدية.

واستنادا إلى نموذج "Boumol" فإن جمع تكاليف الإحتفاظ مع تكاليف المعاملات ينتج عنها إجمالي التكاليف وذلك حسب المعادلة التالية: (1)

إجمالي التكاليف = تكاليف الإحتفاظ + تكاليف المعاملات

$$TC = \frac{CK}{2} + \frac{TF}{C}$$

(1) - المرجع السابق، ص257.

حيث أن:

C: مقدار النقد المطلوب للمعاملة الواحدة الناتج عن بيع استثمارات أو الاقتراض.

$C/2$: معدل الرصيد النقدي.

K: تكاليف الإحتفاظ (معدل العائد على الإستثمارات قصيرة الأجل أو كلفة القروض).

T: مقدار النقد السنوي المطلوب.

F: التكاليف الثابتة للمعاملة الواحدة لبيع الأوراق المالية.

T/C : عدد المعاملات خلال المدة.

نموذج "Boumol" يحمل الإفتراضات التالية: (1)

- معدل الإستخدام النقدي ثابت ومعروف بيقين، هذا النموذج محدود الإستخدام في أوقات عدم اليقين والشركات التي تكون تدفقاتها النقدية منقطعة أو واعدة؛

- يتم إستثمار الفائض النقدي في أوراق مالية قابلة للتداول، ويتم التخلص من تلك الأوراق المالية مرة أخرى لتحويلها إلى نقد، وتشمل معاملات الشراء والبيع .

- يمكن شراء وبيع الأوراق المالية القابلة للتداول على المدى القصير، وجود سوق حرة، للأوراق المالية القابلة للتداول هو شرط أساسي لنموذج "Boumol".

المطلب الرابع: إجراءات الرفع من كفاءة تسيير الخزينة

سنحاول التطرق من خلال هذا المطلب إلى التسيير اليومي للخزينة وتسيير عناصر الإحتياج في رأس المال العامل.

(1) -Aisha, tope 2cash management mode OF Financial management, article.

أولاً: التسيير اليومي للخزينة

يتم التسيير اليومي للخزينة وذلك من خلال متابعة تغييرات الخزينة والتوفيق بين حساب المؤسسة لدى البنك.

1- متابعة تغييرات الخزينة: جميع التغييرات اليومية في الخزينة هي وسائل لإدارتها ومنها حفظ الشيكات ووضعتها في البنوك، حالات التقرب والتفاوض معه، تسيير فواتير المدينين وكذلك عمليات محفظة الأوراق المالية حسب تاريخ الإستحقاق.

عمليا كل شركة لها إمكانية التفاوض مع البنك الذي تتعامل معه في أي خطوة يمكن أن تخطوها وكذلك لها إمكانية بدرجة معينة لدفع شيكات رغم أن رصيدها البنكي سالب، ومن أجل تجنب هذا عادة ما تعتمد الشركة على مخطط موازنة الخزينة إلا أنه يبقى تقديري فقط إلى أن تتحقق المدفوعات والمقبوضات المختلفة فعلا ومخطط الخزينة يجب أن يكون قابل للتعديل.⁽¹⁾

2- التوفيق بين حساب المؤسسة لدى البنوك:

المؤسسة لديها عدة حسابات في بنوك مختلفة، في الحقيقة عند طلب قرض يستطيع البنك المقرض أن يطلب فتح حساب ووضع مبلغ معين كضمان، ومن جهة أخرى فالمؤسسة عندما تضع أموالها في حسابات متعددة فإنها تضع البنوك، موضع المنافسة وعليه فأمين الخزينة يجب أن يقوم على الفور بحساب مجموع الأموال في حساباتها المختلفة وبالتوفيق بين الحسابات الدائنة والمدينة.⁽²⁾

ثانياً: تسيير عناصر الإحتياج في رأس المال العامل

يتم تسيير عناصر الإحتياج في رأس المال العامل من خلال ما يلي:

- تحريك الذمم المدينة:

يتم تحريك الذمم المدينة من خلال الإسراع في تحصيل المستحقات وتأخير سداد المدفوعات وموائمة التدفقات النقدية.

1- الإسراع في تحصيل المستحقات:

(1) - باديس بن يحيى بوخلوة، مرجع سابق، ص ص 79، 80.

(2) - سارة قيسوم، صيربنة مخالفة، تشخيص آلية تسيير الخزينة لدى شركة التأمين، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2011، ص 65.

يتطلب الإسراع في تحصيل المستحقات speeding collactions العمل على ثلاثة محاور رئيسية:

- المحور الأول يتمثل في حث العملاء على سرعة السداد؛
- المحور الثاني يتمثل في الإسراع في تحويل الشيكات المستلمة إلى نقدية؛
- المحور الثالث يتمثل في استخدام وسائل أخرى غير الشيكات لضمان سرعة سداد المستحقات.⁽¹⁾

2- الإبطاء في سداد المطلوبات:

كذلك يمكن للمنشأة الإبطاء في سداد ما عليها من مستحقات من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي: تغيير نمط سداد بعض المستحقات، وإطالة الفترة الزمنية التي تمضي بين تحرير الشيك وبين سحب قيمته من حساب المنشأة، وأخيرا استخدام وسائل أخرى للسداد غير الشيكات، ويمكن للمنشأة تغيير نمط سداد المستحقات بممارسة قدر من الضغط على الموردين لمدة فترة الإئتمان.

كما يمكنها الاستفادة من الإئتمان الممنوح إلى أقصى حد، وذلك بالسداد في آخر يوم من فترة الإئتمان، كما يمكن لها إتباع سياسة نقض بدفع الأجر على أساس شهري بدلا من دفعها على أساس أسبوعي، ذلك أنه كلما طالت الفترة التي تدفع عنها الأجر وغيرها من المصروفات التي تدفع مؤخرا إنخفض متوسط رصيد النقدية الذي ينبغي الاحتفاظ به للوفاء بقيمة تلك المصروفات، كذلك يمكن للمنشأة تخفيض سرعة التدفقات النقدية الخارجية وتخفيض متوسط رصيد النقدية الذي ينبغي الاحتفاظ به.

كذلك يمكن للمنشأة إبطاء سداد المطلوبات المستحقة من خلال استخدام الكمبيالات ووسائل الدفع الأخرى المماثلة، فالكمبيالات تختلف إختلافا جوهريا عن الشيكات، فبينما يستحق الشيك عند الطلب أي بمجرد تقديمه إلى البنك المسحوب عليه، فإن الكمبيالة لا تستحق السداد إلا بعد أن يقوم الدائن بإعادتها إلى المنشأة.⁽²⁾

(1)- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003، ص226.

(2)- المرجع السابق، ص226، 227.

3- مواعمة التدفقات النقدية:

يقصد بمواعمة التدفقات النقدية التنسيق بين توقيت التدفقات النقدية الداخلة وتوقيت التدفقات النقدية الخارجة، بشكل يسمح بتخفيض الرصيد النقدي الذي ينبغي على المنشأة الاحتفاظ به، ومن أهم إجراءات التنسيق في هذا الشأن، قيام الإدارة بمحاولة المواعمة بين التدفقات النقدية الخارجة لأغراض سداد مستحقة للموردين بين التدفقات النقدية الداخلة المتمثلة في متحصلات الذمم فإذا كانت فترة الإئتمان التي يمنحها الموردين تقل عن فترة الإئتمان التي يحصل عليها العملاء، فقد يقتضي الأمر التفاوض مع الموردين لمدة فترة الإئتمان حتى تتلائم مع فترة الإئتمان الممنوح للعملاء وأن تقدم المنشأة لعملائها خصم تعجيل الدفع.⁽¹⁾

المبحث الثالث: جدول تدفقات الخزينة

لازالت المحاسبة تعتمد بشكل كامل على القوائم المالية المعدة وفقا لأساس الإستحقاق المحاسبي وذلك من أجل توفير الإفصاح الكلي عن المركز المالي وتزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها ومن أجل تحقيق ذلك جاء النظام المحاسبي المالي بقائمة التدفقات النقدية، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم جدول تدفقات الخزينة وأهدافه واستخداماته ومختلف مكوناته وطرق إعدادة.

المطلب الأول: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

إلى جانب كل من قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة، والميزانية ورغم ما يقدمون إلى حد ما وبصورة ملخصة معلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، إلا أنهم لا يعرضون الملخص التفصيلي لكل التدفقات الداخلة والخارجة خلال نفس الفترة ولتلبية هذه الحاجة يتم إعداد وعرض قائمة جديدة سنحاول إعطاء تعريفات لها كما يلي:

(1) - المرجع السابق، ص 229.

أولاً: تعريف جدول تدفقات الخزينة

التعريف الأول: هو عبارة عن قائمة مالية تلخص التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة للشركة خلال فترة من الزمن والهدف منها إعلام المستخدمين بكيفية وسبب التغيرات الطارئة على نقدية الشركة خلال فترة من الزمن.⁽¹⁾

التعريف الثاني: هو عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المنشأة سواء بالزيادة أو بالنقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة.⁽²⁾

التعريف الثالث: قائمة التدفقات النقدية هي القائمة التي تفسر لنا المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة، أي توضح لنا من أين أتت النقدية وأين أنفقت، وتفسر لنا أسباب التغير في رصد النقدية.⁽³⁾

من خلال ما سبق نستنتج أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر حالياً من القوائم المالية الأساسية التي توفر معلومات مهمة لا توفرها باقي القوائم والتي أصبح إلزاماً على الشركات إعدادها، لأنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة، حيث أنها القائمة التي تظهر التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (مدفوعات).

ثانياً: أهمية جدول تدفقات الخزينة

إن المعلومات التي تحتوي على قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى والمهتمة على تقييم المجالات التالية المتعلقة بالمركز المالي للمنشأة.⁽⁴⁾

– قدرة المنشأة على توليد التدفقات نقدية مستقبلية

(1) نضال محمود الرمحي، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص342.

(2) مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص111.

(3) طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص176.

(4) مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص351.

- قدرة المنشأة على سداد العائد على الأسهم إلى المساهمين والوفاء بالديون المستحقة عليها كما أن قائمة التدفقات النقدية لها أهمية خاصة حيث أنها مفيدة جدا في تقييم مدى اليسر المالي والسيولة المالية في المنشأة ومعرفة مدى مرونتها المالية، حيث تتميز بمجموعة من الخصائص تميزها عن القوائم المالية وتتلخص أهميتها في:

- مؤشر جيد على صدق ربحية المنشأة؛

- مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع؛

- توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية عن فترة محددة؛

- توفير معلومات وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة الثلاث، (التشغيل، الاستثمار، التمويل).

المطلب الثاني: أهداف جدول تدفقات الخزينة واستخداماته.

يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إظهار كيفية تغير الخزينة من دورة لأخرى من خلال ثلاث وظائف أساسية وذلك من أجل مساعدة مستخدميها.

أولا: أهداف جدول تدفقات الخزينة

صممت قائمة التدفقات النقدية لكي تحقق الأغراض التالية:⁽¹⁾

-التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، فالنقدية وليس الربح المحاسب هي التي تستخدم في سداد الطلبات والتوزيعات؛

- تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين؛

- تبين قائمة التدفقات النقدية بين صاف الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة.

(1)- طارق عبد العالي حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، 2002، ص247.

- يعتبر جدول تدفقات النقدية من أهم القوائم المالية لأنه يقدم كدليل على إستقرار الشركة لإستفتاء إلتزاماتها المالية قصيرة الأجل؛⁽¹⁾

- الإعلان عن المستلزمات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية؛

- وضع وتطوير نماذج تساعد في إجراء المقارنات بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية.

ثانياً: إستخدامات جدول تدفقات الخزينة

يمكن إستخدام جدول تدفقات الخزينة والإنتفاع منها من قبل كل الجهات الداخلية والخارجية للمؤسسة:⁽²⁾

- **إستخدامات الإدارة:** يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات مهمة عن القرارات المتخذة من طرف الإدارة كإصدار أسهم رأس مالية أو بيع سندات طويلة الأجل وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط.

- إستخدامات الدائنين والمستثمرين:

تساعد قائمة التدفق النقدي الدائنين والمستثمرين وبقية الجهات في تحديد ما يلي:⁽³⁾

- قابلية المنشأة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية؛

- قابلية المنشأة على مواجهة إلتزاماتها الجارية؛

- قابلية المنشأة على دفع حصص والأرباح للمساهمين؛

- مدى حاجة المنشأة للتمويل الخارجي.

(1)- نضال محمود الرمحي، مرجع سابق، ص359.

(2)- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، صص145، 146.

(3)- نفس المرجع، ص146.

المطلب الثالث: مكونات جدول تدفقات الخزينة وطرق إعداده

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها (منشأها)، حيث يتم إعداد هذا الجدول وفق طريقتين، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى مكوناته وطرق إعداده.

أولاً: مكونات جدول تدفقات الخزينة

تقسم قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاث أقسام:⁽¹⁾

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة والتي تشمل ما يلي:

- صافي الدخل النقدي للفترة؛

- النقد المحصل من العملاء، أي الناتج عن المبيعات؛

- النقد المدفوع للموردين أي ثمن البضائع؛

- النقد المدفوع للضرائب؛

- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية: وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات

الطويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند

تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأمثلة عليها ما يلي:⁽²⁾

- النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات؛

- النقد المدفوع مقابل إستثمارات أخرى طويلة الأجل؛

- متحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الإستثمارات.

(1) - مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجندين للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 276.

(2) - المرجع السابق، ص 276، 277.

3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادتها لهم، ذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة عليه ما يلي:

- النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل؛

- النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال؛

- النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية؛

- النقد المدفوع على توزيع الأرباح؛

- النقد المدفوع لتسديد السندات؛

- النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.

الجدول رقم (1): عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية.

تدفقات المؤسسة	التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
الأنشطة التشغيلية	- مبيعات السلع والخدمات - مصادر الإيرادات الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الإستثمارية والتمويلية	- مشتريات البضاعة - الرواتب والأجور - الفوائد المدفوعة - المصاريف الأخرى - الضرائب على الأرباح
الأنشطة الإستثمارية	- بيع عقارات ومعدات - بيع الإستثمارات المالية - حصص الأرباح المستلمة	- شراء عقارات ومعدات - شراء الإستثمارات المالية
الأنشطة التمويلية	- إصدار أسهم رأس المال - إصدار سندات	- دفع الديون - دفع حصص الأرباح النقدية

المصدر: منير شاكور محمد وآخرون، التحليل المالي، الطبعة الثانية، الأردن، دار وائل للنشر، 2005، ص144.

ثانيا: طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة حسب SCF

لقد حدد المشرع الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي طريقتين في إعداد تدفقات الخزينة الناتجة من الأنشطة العملية، إما بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة.

أ- جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

الطريقة المباشرة يتم بموجبها تجاهل صافي الربح، ويتم تحديد التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والمصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير مكررة مثل: عوائد الإستثمار والفوائد الدائنة:⁽¹⁾

الجدول رقم (2): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.

السنة ن+1	السنة ن	الملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية - التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمار
			-المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينة أو معنوية - التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينة أو معنوية - المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية - التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية - الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية - الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل - التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها

(1)- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص193.

			- التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات - تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب +ج)
			- أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية - أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية - تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المالية

المصدر: القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008 يحدد قواعد تقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46/19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص35.

فيما يلي سنقدم وشرحا لكيفية إعداد جدول تدفقات النقدية من خلال الطريقة المباشرة عن طريق توضيح كيفية حساب البنود الموجودة في هذا الجدول.

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (التشغيلية):

من خلال هذه الطريقة يتم حساب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من خلال تحديد الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي (المقبوضات)، والتدفقات النقدية الخارجة من النشاط التشغيلي (المدفوعات)، وهو يشمل العناصر التالية:⁽¹⁾

- **المقبوضات من الزبائن:** ح/70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة ماعدا الحساب (709) تخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة (+) الرسم على القيمة المضافة على المبيعات (-) التغير في رصيد حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد آخر المدة -رصيد أول المدة).

⁽¹⁾ - زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2013، ص88.

وهناك تحصيلات أخرى ضمن هذا العنصر د/74 إعانات الاستغلال + د/757 المنتجات الإستثنائية عن عمليات التسيير + د/758 المنتجات الأخرى للتسيير الجاري + التغير في د/487 المنتجات المسجلة مسبقاً.

- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين: الحساب 60 المشتريات المستهلكة ما عدا د/609 التخفيضات والتتريلات المتحصل عليها من المشتريات (+) الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + د/61 الخدمات الخارجية + الحساب 62 الخدمات الخارجية الأخرى (+) الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية والأخرى (-) التغير في رصيد الحساب 401 المورد والمخزونات والخدمات - التغير في رصيد الحساب 467 الحسابات الأخرى الدائنة أو المدنية (+) الحساب 63 أعباء المستخدمين - التغير في الحساب 42 المستخدمون والحسابات الملحقة (-) التغير في الحساب 43 الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقة.

وهناك مبالغ مدفوعة للمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر وتحدد على النحو الآتي:

حساب 64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (+) 65 الأعباء العملياتية أخرى (-) التغير في رصيد حساب 445 الدولة والضرائب على رقم الأعمال (-) التغير في رصيد د/486 الأعباء المسجلة مسبقاً.

- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة: وتتمثل في د/66 الأعباء المالية.

- الضرائب على النتائج المدفوعة = د/695 الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية (-) التغير في رصيد د/444 الدولة والضرائب على النتائج.

- تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية: وتحدد بالفرق بين د/77 منتجات العناصر غير العادية ود/67 أعباء العناصر غير العادية.

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية: يشمل عمليات تسديد الأموال من أجل إقتناء إستثمار وتحصيل الأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل وتحدد كما يلي: (1)

(-) تسديدات الحياة قيم ثابتة مادية ومعنوية؛

(1) - نصر الدين بن ندير، عمار بوشناق، جدول تدفقات الخزينة "ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المحاسبة الدولية"، المركز الجامعي، الوادي، 2009، ص07.

(+) التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المعنوية والمادية؛

(-) تسديدات الحيابة قيم ثابتة مالية؛

(+) التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المالية؛

(+) الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال؛

(+) الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من النشطة الإستثمارية على النحو الآتي:

- تسديدات لحيابة قيم ثابتة مادية ومعنوية: التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية لسنة المالية (+) القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

- التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المعنوية والمادية: وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

-التسديدات لحيابة قيم ثابتة مالية: التغير في القيم الثابتة المالية (+) القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

-التخفيضات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية: وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

- الفوائد المحصلة عن توظيفات الأموال: وتتمثل في د/76 المنتجات المالية.

3- التدفقات من الأنشطة التمويلية: وهي أنشطة ناتجة عن تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض وتحدد كما يلي: (1)

(+) التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم: التغير في د/ 101 رأس المال (+) التغير في د/ 103 العالوات المرتبطة برأس المال.

(-) الحصص وغيرها من توزيعات التي تم القيام بها: د/ 12 نتيجة السنة المالية (-) التغير في الحساب 106 الإحتياطات.

(1)-شعيب شوف، مرجع سابق، ص ص191، 192.

(+) التحصيلات المتأتية من القروض: وتتمثل في التغيير في ح/د16 القروض والديون المماثلة.

(-) تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة: وتتمثل في الديون الجديدة والمتحصل عليها خلال السنة المالية.

2- الطريقة الغير المباشرة: تقوم هذه الطريقة على تحويل صافي الربح إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، ويعود السبب إلى تعديل صافي الدخل إلى استخدام المؤسسات أساس الإستحقاق في المحاسبة، والذي يتطلب تسجيل إيرادات عند إكتسابها وتسجيل والمصروفات عند تحميلها، وقد تتضمن الإيرادات المكتسبة مبيعات آجلة لمتحصل نقداً، كما أن المصروفات التي تتحملها المؤسسة قد تتضمن مصروفات لم تسدد بعد، وعلى ذلك فإنه في ظل أساس الإستحقاق في المحاسبة فإن صافي الدخل لم يشير إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، يوضح الجدول التالي جدول التدفقات النقدية وفق هذه الطريقة.⁽¹⁾

الجدول رقم (3): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة.

السنة ن+1	السنة ن	الملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية - صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الإهلاكات والأرصدة - تغيير الضرائب المؤجلة - تغيير المخزونات - تغيير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب - تغيير الموردين والديون الأخرى
			تدفقات الخزينة الناتجة عن نشاط الإستغلال (أ)
			- تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات الإستثمار - مسحوبات عن اقتناء تثبيات - تحصيلات التنازل عن التثبيات - تغييرات محيط الإدماج
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار(ب)

(1)- اليمين السعادة، إستخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص90.

			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض تسديد القروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة لعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية
			تغير أموال الخزينة

المصدر: القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008 يحدد قواعد تقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46/19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص36.

وفيما يلي سنقدم شرحا لكيفية إعداد جدول التدفقات النقدية من خلال الطريقة غير المباشرة عن طريق توضيح كيفية حساب بنودها الموجودة في هذا الجدول.

1- التدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة : وتحدد كما يلي:⁽¹⁾

صافي نتيجة السنة المالية؛

(+) الإهلاكات والمؤونات؛

(-) تغير الضرائب المؤجلة؛

(-) تغير المخزونات؛

(-) تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى؛

(-) تغير الموردون والديون الأخرى

(-) نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

⁽¹⁾- نصر الدين بن ندير، عمار بوشناق، مرجع سابق، ص09.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال على النحو الآتي:⁽¹⁾

- الإهلاكات والمؤونات: يتمثل في د/ 68 المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.
 - تغير الضرائب المؤجلة: تتمثل في التغير في د/ 442 الدولة، الضرائب والرسوم القابلة ولتحصيل من أطراف أخرى.
 - تغير المخزونات: تتمثل في التغير في حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ - التغير في د/ 39 خسائر القيمة عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.
 - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى: يتمثل في التغير في د/ 41 الزبائن والحسابات الملحقة 42 المستخدمين والحسابات الملحقة والحسابات 43 الهيئات الإجتماعية والحسابات الملحقة بالقيم الإجمالية(-) تغير في د/49 خسائر القيمة من حسابات الغير.
 - تغير الموردون وديون أخرى: يتمثل التغير في د/ 40 الموردون والحسابات الملحقة.
 - نقص أوزيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب: يتمثل في سعر التنازل(-) القيمة المتبقية للإستثمارات المتنازل عنها، فإذا كان فائض يطرح أما إذ كان عجز يضاف.
- أما فيما يخص التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار وتدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل فتحسب بنفس الطريقة المباشرة لإعداد جدول التدفقات النقدية.

(1)- نفس المرجع، ص 9.

خلاصة الفصل:

تعتبر الخزينة وظيفة أساسية واجبها توفير الوسائل المالية التي تكون بحاجة إليها في أقرب وقت وبأقل تكلفة، إذ تعتبر صورة لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وهذا ما يتطلب وجود أموال جاهزة دائما لمواجهة متطلبات المؤسسة التي تنعكس على تسيير الخزينة، كما أن مؤشر وسلامة كل مؤسسة هو قدرتها على التحكم في مستوى السيولة التي بحوزتها والذي يمكنها من ضمان إستمراريتها، فتسيير الخزينة إذن أصبح أمرا ضروريا ولازما في كل مؤسسة مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها، نظرا للتأثير المباشر على الوضعية المالية، فكل نشاطاتها سواء كانت هذه النشاطات مرتبطة بدورة الإستغلال أو خارج دورة الإستغلال تكون من إختصاص الخزينة، فالخزينة هنا تقوم بمتابعة التدفقات النقدية وحركتها من وعلى المؤسسة في كل لحظة من أجل الوقوف على حجم السيولة التي تتوفر عليها المؤسسة.

وباعتبار تسيير الخزينة أمرا ضروريا داخل المؤسسة، لذا سيتم التطرق في الفصل الموالي على كيفية تأثير هذه الأخيرة على الأداء المالي.

الفصل الثاني: أدوات تسيير الخزينة ودورها في

تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

تمهيد

المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي وتقييمه

المبحث الثاني: أدوات تسيير الخزينة المعدة وفقا

لأساس الإستحقاق

المبحث الثالث: تسيير الخزينة وفقا للمؤشرات

المعدة على الأساس النقدي

خلاصة

تمهيد:

يعد العنصر المالي سببا رئيسا لنجاح أي مؤسسة كما أن الحفاظ على هذا العنصر وحسن إستغلاله يعد مطلب ضروري ومهم للحفاظ على قوتها ومركزها التنافسي، حيث يساهم الأداء المالي للمؤسسة بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، ولكي تحقق هذه الأخيرة الفوائد المرجو منها.

ينبغي أن تكون دقيقة وملائمة وتقدم في الوقت المناسب وبشكل مستمر وهذا لا يكون إلا إذا قامت المؤسسة بتقييم أدائها المالي بإستمرار من أجل معرفة نقاط القوة والضعف، فالغرض من هذا الفصل هو تشخيص الخزينة ومعرفة تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

فهيكل هذا الفصل يكون كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي وتقييمه.

المبحث الثاني: أدوات تسيير الخزينة المعدة وفقا لأساس الإستحقاق.

المبحث الثالث: تسيير الخزينة وفقا للمؤشرات المعدة على الأساس النقدي.

المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي وتقييمه.

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلف أنواعها فلا يمكن لها إستغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة، حيث لا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققت من نتائج وما وضيعته من فرص، إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي وهذا ما سنتطرق إليه خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من بين الركائز الأساسية للمؤسسة لهذا لجأ الباحثون في هذا المجال، إلى تقديم العديد من التعاريف التي تسمح بتوضيح معناه، وبسبب إختلاف نظرة كل باحث أدى ذلك إلى تباين مفهوم الأداء المالي.

أولاً: تعريف الأداء المالي

1-التعريف الأول: يقصد بالأداء المالي مدى قدرة الشركة على تحقيق أفضل النتائج المالية، من جراء إستخدامها للأموال المتاحة لديها وتقاس هذه القدرة من خلال تحليل القوائم المالية في قائمة الدخل (income statment)، وقائمة المركز المالي (Balance sheet)، لأن هذه القوائم تعكس حصيلة الأداء المالي والإداري والفني خلال مدة زمنية معينة.⁽¹⁾

2- التعريف الثاني: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات، إذ يركز على إستخدام مؤشرات مالية، لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر عن أداء الشركات، باعتباره الدائم الأساسي للأعمال المختلفة، التي تمارسها تلك الشركات.⁽²⁾

وبالتالي يمكن القول عن الأداء المالي أنه يعبر عن مدى نجاح المؤسسة في إستغلال كل الموارد المتاحة لديها موارد مادية ومعنوية أفضل إستغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

(1)- فيصل محمود الشوارة، الإستثمار في بورصة الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص233.

(2)- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص45.

ثانيا: أهمية الأداء المالي

تتم أهمية الأداء المالي فيما يلي:⁽¹⁾

- إن المؤسسة ذات الأداء المالي تكون أكثر قدرة على الإستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق مقارنة بغيره من المؤسسات التي تعاني من الأداء المالي؛

- يعد الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسات إذ يوفر نظاما متكاملًا للمعلومات الدقيقة والموثوقة لمقارنة الأداء المالي الفعلي لأنشطة المؤسسة من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات.

كذلك تتم أهمية الأداء المالي:⁽²⁾

- متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته؛

- متابعة ومعرفة بالظروف المالية الإقتصادية المحيطة؛

- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

المطلب الثاني: معايير الأداء المالي

يعتمد الأداء المالي على جملة من المعايير التي تعتبر الأداة المناسبة حيث تمكن المسيرين من تحديد الأساليب والطرق التي يعتمد عليها من أجل مراقبة أداة كل مصلحة.

1- تعريف المعيار: يعرف المعيار كمفهوم عام كونه أية وسيلة للقياس يمكن الإستعانة بها في إتخاذ القرار حكم موضوعي على حالة معينة، وقد يأخذ أشكالا مختلفة أو قاعدة قانونية، أو إقتصادية، أو إجتماعية، أو عبارة عن جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب ومعدلات تساعد مقومي الأداء المالي في حساب المعايير المعتمدة.⁽³⁾

⁽¹⁾- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل صبحي إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص43.

⁽²⁾- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص234.

⁽³⁾- مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص57.

ومن أهم معايير الأداء المالي نجد ما يلي:⁽¹⁾

1-1- المعايير التاريخية:

تعتمد هذه المعايير على أداء مؤسسة الأعمال للسنوات السابقة إذ تمكن المحلل المالي الداخلي من حساب النسب المالية، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الإتجاه العام والكشف عن مواضيع الضعف والقوة بين الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لغرض الرقابة على النسبة المطلوبة وتقييم الأداء من الإدارة العليا فضلا عما يقدمه من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية.

1-2- المعايير القطاعية:

تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة النشاط، ويستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل لأنها مستمدة من القطاع ذاته.

1-3- المعايير المطلقة:

هي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ بشكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية، ورغم إتفاق الكثير من المالىين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل: نسب التداول... الخ.

1-4- المعايير المستهدفة:

هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بمعايير المحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الإنحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك اتخاذ القرارات التصحيحية لها.

(1) - علاء طالب فرحان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي، درا صفاء، الأردن، 2011، ص ص 73، 74.

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي وعناصره

يعتبر تقييم الأداء المالي وسيلة هامة للحكم على إدارة المؤسسة كما يساعد في عملية إتخاذ القرار سنركز في هذا المطلب على مفهوم تقييم الأداء المالي وعناصره.

تعددت التعاريف حول تقييم الأداء المالي نذكر منها:

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي:

1-1- التعريف الأول: يعد تقييم الأداء المالي أحد العناصر الأساسية العملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في تحقيق أهداف المنشأة والتعرف على إتجاهات الأداء فيها لهذا يوفر أساساً في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها.⁽¹⁾

1-2- التعريف الثاني: يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم "Jugement" ذو قيمة "Valeur" حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية المتخذة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة) أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.⁽²⁾

وعليه نستنتج من خلال التعاريف السابقة، أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو عبارة عن وصف لوضعيتها المالية الحالية، وتحديد الإتجاهات التي تستخدمها بغية الوصول لتحقيق أهدافها المسطرة بالإستعانة بالقوائم المالية.

(1) - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000، ص118.

(2) - ددان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 4، 2006، ص41.

ثانياً: أهداف تقييم الأداء المالي

يوجد العديد من أهداف تقييم الأداء المالي من بين هذه الأهداف ما يلي:⁽¹⁾

- تساعد في التحقق من مدى قدرة المنشأة من تحقيق أهدافها، حتى يمكن معرفة مدى تطابق الإنجاز الفعلي مع الخطط الموضوعة فلا بد من توفير مجموعة من الأسس والأساليب التي تقيس ذلك، وعملية تقييم الأداء هي أحد أهم الأساليب التي يمكن إستخدامها لهذه الغاية، ومن خلال العملية يمكن تحديد مواطن الضعف والقوة؛

- الإسهام في تطوير المنشأة لأن عملية تقويم الأداء الفعال تتضمن تشخيص للمشاكل التي تعاني منها المنشأة ومحاولة معالجتها بعد تقويمها من خلال وجود معايير محددة.

- معرفة إنتاج كل قسم من أقسام المنشأة وكميته، وأوضاع الأقسام المختلفة بشكل دقيق ومفصل؛

- المتابعة المستمرة للمحافظة على مستوى متقدم (consistent) للكفاية الإنتاجية؛

- إعطاء معلومات دقيقة للقيادة الإدارية العليا في المؤسسة عن الأوضاع ومستويات الأداء جميعاً.⁽²⁾

ثالثاً: عناصر تقييم الأداء المالي

تقوم عملية تقييم الأداء المالي على عدد من العناصر ترتبط بينهما علاقة ضمن بيئة الوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه العناصر كالآتي:⁽³⁾

1- عنصر الفاعلية: وهو مصطلح يتعلق بعمل الأشياء بنجاح كما تعني الدرجة التي تستطيع فيها الوحدة تحقيق أهدافها.

⁽¹⁾- معنصم فضل عبد الرحمان وآخرون، بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقويم الأداء بالصندوق القومي للمعاشات، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السعودية للعلوم والتكنولوجيا، العدد2، 2015، ص70.

⁽²⁾- حسين الصديق، تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، العدد1، 2012، ص216.

⁽³⁾- سحر طلال إبراهيم، تقويم أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد35، 2013، ص349.

2- عنصر الكفاءة: وهو مصطلح يتعلق بتحقيق النتائج "أي المخرجات" باستخدام أقل قدر من الموارد "المدخلات" كما تعرف بأنها العلاقة بين المخرجات من السلع والخدمات والموارد التي استخدمت في إنتاجها.

3- عنصر الإقتصادية: وهو مصطلح يتعلق بكلفة الموارد المستخدمة في إنجاز الأنشطة المختلفة مع مراعاة المحافظة على الجودة، كما أن الإقتصادية تشير إلى ضمان أن موارد الوحدة تستخدم بأقل كلفة ممكنة مع الأخذ بنظر الإعتبار الجودة المطلوبة إلا أنه يتوجب مراعاة أن يتم الإنتاج بالكميات المحددة.

4- عنصر الأداء الإجتماعي: وهو مصطلح يتعلق بمسؤولية الوحدات عن تحسين أحوال المجتمع والمحافظة على البيئة وتحقيق أمان المنتجات والمحافظة على العاملين والموارد الطبيعية، إذ أضحي الأداء الإجتماعي يشكل أحد التحديات الهامة التي تواجهها الوحدات الإقتصادية، بحيث أصبح استمرار ازدهار الوحدة الإقتصادية في الأمد البعيد مرهونا بمدى تحقيقها لهذا العنصر.

المطلب الرابع: الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي

هناك مجموعة من الأطراف تقوم أو تطلب تقييم الأداء المالي وذلك لإستعماله في أغراض مختلفة ولاتخاذ قرارات مختلفة مبنية في تلك المعلومات، ومن هذه الأطراف نذكر ما يلي:⁽¹⁾

1- المستثمرون: يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية كثيرا بالعائد على رأس المال المستثمر، والقيمة المضافة والمخاطر المتعلقة بالإستثمار في المؤسسة، ومن خلال تقييم تلك الجوانب، يتخذ قراره بشأن الإحتفاظ أو التخلي عن الأسهم التي يمتلكها.

2- إدارة المؤسسة: يعتبر تقييم الأداء المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نشاط المؤسسة والتوصل إلى نتائج الأعمال، وهذا التقييم يتم عرضه على أصحاب حقوق الملكية أو الجمعية العامة، بحيث يظهر هذا التقييم مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

الدائنون: الدائن هو الفرد أو الجهة الذي قام بالإكتتاب في السندات الخاصة بالمشروع أو يفكر في شراء السندات المصدرة، كما يقصد به المؤسسة المالية التي تقوم بدراسة إمكانية منح قرض أو تسهيلات إئتمانية للمشروع، وتختلف وجهة نظر الدائنين باختلاف مدة القرض.

(1) - جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللّحج، الإدارة المالية مدخل لإتخاذ القرارات، الدار الجامعية، 2007، ص ص، 98،97.

4-الموردون: تتشابه إهتمامات الموردين في مجالات تقييم الأداء المالي مع إهتمامات الدائن حيث يركز على قدرة المنشأة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل وموقف السيولة لديها، كذلك يهتم المورد بدراسة متوسط فترة الإئتمان الممنوحة من المنشأة للعملاء ومتوسط فترة التحصيل.

5- العملاء:⁽¹⁾ يتطلع العملاء للحصول على أفضل الشروط لأداء إلتزاماتهم باتجاه الموردين، ومن تم بناء تفصيلاته في التعامل مع أي المصادر، كذلك قد يقوم العميل بمتابعة مراكز الموردين ومنهم المنشأة موضع التقييم، للتأكد من ضمان إستمرارهما وفرص تخفيض التكلفة.

6- الهيئات الحكومية: تقوم الهيئات الحكومية المتمثلة في إدارة الضرائب والمصالح الأخرى بمراقبة النشاط الإقتصادي وتحصيل الضرائب المفروضة من المؤسسات الإقتصادية، لذلك يمكن القول أن إهتمام الهيئات الحكومية، بتقييم الأداء ذو دواعي رقابية وضريبية.

7- جهات أخرى: هناك جهات أخرى مهتمة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة مثل: الأفراد والجهات المتعاملة في سوق الأوراق المالية حيث تقوم بدراسة وتحليل التغيرات السريعة في الأسعار من أجل متابعة توظيفاتها في السوق المالية.

المبحث الثاني: أدوات تسيير الخزينة المعدة وفقا لأساس الإستحقاق

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التقييم المالي وأكثرها إنتشارا، لأنها تحتوي على العديد من المؤشرات المالية التي تمكن من تقييم القوائم المالية وذلك من أجل الحصول على مختلف المعلومات للوضعية المالية للمؤسسة التي تهتم الأطراف المعنية والتي تساهم على إتخاذ قراراتهم وسنتطرق في هذا المبحث إلى تقييم الأداء المالي بإستخدام القوائم المالية (الميزانية المالية ، وجدول حسابات النتائج).

المطلب الأول: عرض القوائم المالية المعدة وفقا لأساس الإستحقاق (الميزانية وجدول حسابات النتائج)

القوائم المالية لها عدة أنواع مختلفة سنركز في هذا المطلب على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

(1)- المرجع السابق، ص ص، 99،100.

أولاً: مفهوم الميزانية المالية

للميزانية المالية عدة تعاريف منها:

1-1- التعريف الأول: قائمة المركز المالي هي تصوير للوضع المالي للمنشأة في لحظة معينة، وبالتالي فإن محتويات قائمة المركز المالي هي عناصر لحظية وتعرف محاسيباً بمصطلح الأرصدة تميزها عن التدفقات التي تمثل القوائم المالية الأخرى.⁽¹⁾

1-2- التعريف الثاني: تعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة المالية في تاريخ محدد، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم، أي لأن لكل مؤسسة ذمة مالية توضح ما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات.⁽²⁾

مما سبق يمكن القول أن الميزانية المالية هي عبارة عن جدول فيه جانبين أحدهما أصول يتمثل فيما لها من موجودات (إستخدامات)، أما الجانب الآخر فيتمثل في الخصوم الذي يبين ما عليها من مطلوبات (موارد)، ولهذا تسمى أيضاً بقائمة المركز المالي.

1-3- أهمية الميزانية المالية:

تفصح الميزانية المالية عن المركز المالي لوحدة إقتصادية معينة في تاريخ محدد وتوفر الميزانية معلومات للمستخدمين عن طريق طبيعة ومقدار الإستثمار في أصول المنشأة وإلتزامات المنشأة لدائنيها وحق إعلان صافي أصول المنشأة.

عموماً تساهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساسي:⁽³⁾

- حساب معدلات العائد؛

- تقييم هيكل رأس المال في المنشأة؛

- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المنشأة.

(1)- علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة أفاق للطباعة والنشر والتوزيع، فلسطين، 2011، ص124.

(2)- شعيب شنوف، مرجع سابق، ص119.

(3)- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص105.

ثانيا: محتويات الميزانية المالية

تتكون الميزانية المالية من العناصر التالية:

1- الأصول: تعرف الأصول على أنها منافع إقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل، وأن الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي.⁽¹⁾

وتتقسم الأصول بشكل عام إلى قسمين: الأصول الجارية والأصول الغير جارية

1-1- الأصول غير الجارية (المثبتة): وهي عبارة عن أصول لا تتحول إلى نقدية بسرعة وسهولة من خلال العمليات اليومية العادية للمنشأة، ويتم إستغلال هذه الأصول لمدة تزيد عن فترة محاسبية واحدة مرتبطة بالعمر الإنتاجي للأصول الثابتة وتعتبر الأصول الثابتة عن الجانب الأساسي لممتلكات المنشأة والتي على أساسها تعتمد التدفقات النقدية الداخلة (الإيرادات والأرباح).⁽²⁾

وتشمل الأصول غير جارية على:⁽³⁾

- القيم الثابتة المعنوية: براءة إختراع، شهرة المحل، قيم معنوية أخرى.
- القيم الثابتة المادية: تضم الأراضي، المعدات والآلات... الخ.
- الأصول المالية: وتضم سندات معاد تقييمها، سندات المساهمة الثابتة وحقوق ماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة.
- أصول ضريبية مؤجلة.

1-2- الأصول الجارية: ويقصد بها الموارد الإقتصادية التي تم اقتناءها بهدف تحقيق الإيراد وبالتالي فهي تأخذ الصورة النقدية أو التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال سنة أو دورة.⁽⁴⁾

وتشمل الأصول الجارية ما يلي:⁽⁵⁾

- المخزونات والحسابات الجارية؛

⁽¹⁾- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الثانية، دار المسير للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص41.

⁽²⁾- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، الطبعة الرابعة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، ص ص 73، 74.

⁽³⁾- مؤيد راضي خنفر، مرجع سابق، ص41.

⁽⁴⁾- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، للنشر والتوزيع، ص21.

⁽⁵⁾- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، الجزائر، 2008، ص77.

- الزبائن ومدينون آخرون؛

- مدينون آخرون؛

- حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها.

2- الخصوم (الإلتزامات): تعتبر الخصوم (المطلوبات) منافع إقتصادية تضحي بها المنشأة للوفاء بالتزاماتها إتجاه الغير وهي عبارة عن مطالبات من جانب الغير للوفاء بالتزامات على المنشأة وبعض هذه الخصوم سريعة الإستحقاق في الأجل القصير أي أن الخصوم تنقسم إلى قسمين حسب أجالها.⁽¹⁾

وتتضم الخصوم العناصر التالية:⁽²⁾

2-1- الأموال الخاصة: وهي مصدر التمويل الداخلي في المنشآت وتعرف بصافي الأصول وهي ما تبقى من الأصول بعض طرح الإلتزامات وتتمثل أساسا في رأس المال والأرباح المحتجزة والإحتياطيات وتشمل على:

- رأس المال ورأس المال الغير مطلوب؛

- الإحتياطيات وفرق إعادة التقييم؛

- الأموال الخاصة، مرحل من جديد؛

- نتيجة الدورة.

2-2- الخصوم غير المتداولة (غير الجارية)⁽³⁾: وهي الإلتزامات التي يطلب سدادها بعد سنة مالية واحدة أو دورة تشغيلية أيهما أطول وتشمل السندات والقروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل وتشمل على:

- القروض والديون المالية؛

- إلتزام ضريبي مؤجل؛

- خصوم أخرى غير متداولة؛

- مؤونات ومنتجات مقدمة والخصوم المماثلة.

(1) - عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص74.

(2) - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص77.

(3) - المرجع السابق، ص46.

2-3- الخصوم المتداولة (الجارية): تشمل تلك الإلتزامات الواجبة الأداء في فترة قصيرة عادة في حدود فترة نقل عن سنة وتشارك هذه الخصوم غالبا لتمويل الأصول المتداولة وتشمل على:

- الموردون والحسابات الملحقة؛

- ضرائب؛

- ديون ودائنون آخرون؛

ويتمثل الشكل القانوني للميزانية المالية في الجزائر (انظر الملحق رقم 1).

ثالثا: مفهوم جدول حسابات النتائج

تعددت التعاريف حول جدول حسابات النتائج ونذكر منها:

1-1- التعريف الأول: نص القانون رقم 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر في المادة "34 منه" يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الإعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح.⁽¹⁾

1-2- التعريف الثاني: هو وثيقة محاسبية تحدد مختلف مستويات النتائج لدورة مالية معينة، حيث يسجل فيها كل التكاليف والنواتج العائدة للدورة المالية وغير المالية (خارج الإستغلال).⁽²⁾

مما سبق نستنتج أن جدول حسابات النتائج، هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة المالية، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة ما، عادة مع نهاية دورة معينة فإن جدول حسابات النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية.

⁽¹⁾-فاتح سردوك وآخرون، مداخلته بعنوان جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (scf) لملتقى وطني واقع وآفاق المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص6.

⁽²⁾- حواس صلاح، المحاسبة العامة، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص93.

1-3- أهمية جدول حسابات النتائج:

إن جدول حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات

المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تتبع من: (1)

- المساعدة في إجراء عملية التحليل المالي من خلال العلاقات المترابطة بين البنود التي تحتويها وبصورة مفهومة وسهلة الإستخدام من قبل المحلل المالي؛
- لا تتطلب من مستخدميها الإلمام بالنواحي الفنية في المحاسبة وقواعد القيد والترحيل لحساب الأستاذ حتى تمكن فهم دلالة البيانات التي تظهر فيه؛
- تمكين المحللين من تقييم بدائل الإستثمار في مختلف المشروعات؛
- تمكن المالكين من التعرف على نتائج إستثماراتهم؛
- تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح.

2- تحليل عناصر حسابات النتائج: يتم تحليل عناصر حسابات النتائج حسب الطبيعة كما يلي: (2)

- إنتاج السنة المالية: يشمل كل مبيعات المؤسسة من السلع والخدمات، بالإضافة إلى تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة وقيد التصنيع، الإنتاج المثبت وإعانات الإستغلال.
- إستهلاك السنة المالية: يتمثل في إستهلاكات المؤسسة خلال السنة من مشتريات السلع والخدمات، الخدمات الخارجية واستهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها.
- القيمة المضافة: تعبر عن الثروة التي تخلقها المؤسسة بإستخدام وسائل الإنتاج، وتتمثل في الفرق بين إنتاج السنة واستهلاك السنة.
- إجمالي فائض الإستغلال: يقيس الربح الإجمالي الناجم عن دورة الإستغلال فقط، ويتمثل في الفرق بين القيمة المضافة من جهة وأعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (ماعدا IBS) من جهة أخرى.

(1)- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى علمي، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، 2013، ص 259.

(2)- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن 2014، ص ص 148، 149.

- **النتيجة التشغيلية:** تتمثل في الناتج الصافي من العمليات التشغيلية من خلال ممارسة الأنشطة الأساسية (تموين، إنتاج، بيع) ويتم التوصل إليها من خلال إضافة المنتجات التشغيلية الأخرى وخسائر القيمة والمؤونات المسترجعة للفائض الإجمالي للإستغلال وطرح الأعباء التشغيلية الأخرى ومخصصات الإهلاكات والمؤونات.

- **النتيجة المالية:** تتمثل في الفرق بين المنتجات (الإيرادات) المالية والأعباء المالية.

- **النتيجة العادية قبل الضرائب:** تتمثل في النتيجة المحققة من الأنشطة العادية للمؤسسة، يتم الحصول عليها من خلال إضافة النتيجة المالية للنتيجة التشغيلية.

- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** هي النتيجة العادية بعد طرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة.

- **النتيجة الإستثنائية:** تتمثل في الفرق بين الإيرادات والأعباء الإستثنائية الناتجة عن الأنشطة غير العادية للمؤسسة.

- **النتيجة الصافية للسنة المالية:** يتم حسابها إنطلاقا من النتيجة الصافية للأنشطة العادية مضافا إليها النتيجة الإستثنائية.

ويتمثل الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج في الجزائر (انظر إلى الملحق رقم 2).

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي كأدوات لتسيير الخزينة

يتم من خلال هذا المطلب لمؤشرات التوازن المالي بإعتبارها أدوات تساعد على تسيير الخزينة واتخاذ القرارات المتعلقة بها:

أولاً: رأس المال العامل:

1- تعريف رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المتعلقة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين ويشمل في ذلك الجزء من الأموال الدائنة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة:⁽¹⁾

¹-ملكية زغيب، بوشنقير ميلود، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011، ص 49.

2- أنواع رأس المال العامل: هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي: (1)

2-1- رأس المال العامل الصافي: يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه الفائض المالي الناتج عن تمويل الإحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة ويتم حسابه بطريقتين هما:

أ- طريقة أعلى الميزانية:

يعبر رأس المال عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل. (2)

* **الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة):** في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة إستطاعت تمويل جميع إستثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحققت فائض في رأس المال العامل.

الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة): في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الإحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الإحتياجات فقط.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة): وهي حالة نادرة الحدوث أي يمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والإستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الإحتياجات المالية في المؤسسة.

وبحسب رأس المال العامل من أعلى الميزانية بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

(1)-إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص67.

(2)- المرجع السابق، ص68.

ب- طريقة أسفل الميزانية:

يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل حيث، يمثل رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة مدى قدرة المؤسسة على الإستجابة للإستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة هي الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة، يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر: (1)

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل): أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش الأمان، وهو رأس المال العامل حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورها في التوازن المالي للمؤسسة.

الحالة الثانية: رأس المال العامل معدوم (الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل): في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز، وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل سالب (الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل): في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتحقيق الإستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

ويحسب رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

2-2- رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة، من دون الإستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثل في القروض طويلة الأجل، أو مدى إكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الإستعانة بالموارد المالية الأجنبية.

(1) - المرجع السابق، ص ص، 69، 70.

ويتم حسابه وفق العلاقة التالية: (1)

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

2-3- رأس المال العامل الأجنبي:

يبين قيمة الموارد الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الإستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملاذا لها في الحصول على القروض طويلة ومتوسطة الأجل وقصيرة، وملجأ لتدارك العجز في الخزينة.

ويحسب رأس المال العامل الأجنبي وفقا للعلاقة التالية: (2)

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

2-4- رأس المال العامل الإجمالي:

وهو عبارة عن إجمالي الأصول المتداولة وهي تلك الأصول التي يمكن أن تتحول إلى نقدية خلال فترة قصيرة لا تزيد عن السنة وتشمل: (3)

- النقدية؛

- الإستثمارات المالية قصيرة الأجل؛

- الحسابات المدينة؛

- المخزون.

(1) - مبارك لسوس، المرجع السابق، ص39.

(2) - نفس المرجع، ص39.

(3) - طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية، مصر، 2012، ص35.

ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول}$$

3- العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل الصافي:

يؤثر على حجم رأس المال العامل الصافي عدة عوامل أهمها: (1)

أ- **طبيعة الإنتاج:** فكلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس المال العامل أكبر، وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأسمال عامل أكبر من الوحدات التجارية.

ب- **طبيعة المواد الأولية المستخدمة:** هل أن المواد الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم وبالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينها.

ج- **طبيعة العملية التسويقية:** هل تسوق المنتجات بسرعة بمعنى إرتفاع معدل دوران المبيعات وهذا يعني إنخفاض حجم رأس المال العامل والعكس صحيح.

د- **طبيعة الإئتمان والتحويل:** هل تحصل الوحدة على فترة إئتمان من الدائنين كما تعطي هي لمدينها فترة إئتمان للسداد، ذلك أنه كلما كانت فترة الإئتمان ممنوحة للمدينين أقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل أقل والعكس صحيح. (2)

4- التغيرات في رأس المال العامل وأسبابها:

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقص.

ويمكننا تلخيص أسباب النقص والزيادة في رأس المال العامل الصافي كما يلي: (3)

أ- أسباب نقص رأس المال العامل الصافي:

- النقص في الأموال الدائمة من خلال (تخفيض رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل، توزيع جزء من الإحتياجات)؛

(1)- منير شاكر محمد وآخرون، المرجع السابق، ص115.

(2)- محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 127.

(3)- منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص116.

- الإستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة؛

- الخصائص المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة وبالتالي الأموال الدائمة.

ب- أسباب زيادة رأس المال العامل الصافي:

- الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الإحتياجات).

- التخلي عن بعض الأصول الثابتة للبيع؛

- الأرباح المحققة وغير الموزعة؛

- مخصصات إستهلاك الأصول الثابتة.

ثانيا: إحتياجات رأس المال العامل:

إن نشاط المؤسسة الإستغلالي عملية يتوجب عليها (بالإضافة إلى القيم الثابتة) توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدينون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل (المتجددة) وهي الديون الممنوحة من الموردين وتسبيقات ممنوحة، هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى بإحتياجات رأس المال العامل وبعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونات مدينوها (إحتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، وإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهي ما يسمى بإحتياجات رأس المال العامل. (1)

وتعرف الإحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الإحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد قصيرة الأجل، ويمكن حساب هذه الإحتياجات بالعلاقة التالية: (2)

الإحتياجات من رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - النقدية) - (ديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)

(1)- ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص50.

(2)- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص52.

1- مكونات الإحتياج من رأس المال العامل:

يتكون إحتياج رأس المال العامل من إحتياج رأس المال العامل للإستغلال الذي هو مرتبط بالنشاط الإستغلالي للمؤسسة والإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال الذي هو إستثنائيا لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة ويحسب كل منها كالآتي: (1)

1-1 الإحتياجات لرأس المال العامل للإستغلال: تمثل الإحتياجات لرأس المال العامل للإستغلال الفرق بين الإحتياجات الدورية للإستغلال والموارد الدورية للإستغلال.

الإحتياجات لرأس المال العامل للإستغلال = إحتياجات دورية للإستغلال - الموارد الدورية للإستغلال

تسمح الإحتياجات لرأس المال للإستغلال بقياس كتلة الأصول الدورية المرتبطة بالإستغلال إذ تعد كإحتياجات دائمة لأنها تتجدد مع نشاط إستغلال المؤسسة، لكن ظهور إحتياجات رأس المال العامل برصيد سالب تفسر وجود فائض مالي للإستغلال ناتج عن اللجوء للمديونية قصيرة الأجل.

1-2- الإحتياجات لرأس المال العامل خارج الإستغلال: (2)

تحسب من خلال الفرق بين الإحتياجات الدورية خارج الإستغلال والموارد الدورية خارج الإستغلال

الإحتياجات لرأس المال العامل خارج الإستغلال = إحتياجات دورية خارج الإستغلال - موارد الدورية خارج الإستغلال

تضم إحتياجات دورية خارج الإستغلال الأصول الدورية التي ليس لها علاقة مباشرة مع الإستغلال العادي للمؤسسة، أموال مكتتبه غير مستدعاة، قروض ممنوحة للعمال، تسيقات ممنوحة لموردي الإستثمارات سندات التوظيف، تكاليف مقيدة سلفا غير مرتبطة.

أما الموارد الدورية خارج الإستغلال فتضم الوسائل الموجودة تحت تصرف المؤسسة دون علاقة مباشرة مع الإستغلال العادي الديون غير المالية (كالدیون على الإستثمارات)، رصيد الضريبة على أرباح الشركات، أرباح السندات الموزعة، النواتج المقيدة سلفا (غير المخصصة للإستغلال)

(1) خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 86.

(2) المرجع السابق، ص 87، 88.

2- تغيرات إحتياجات رأس المال العامل:

تتغير إحتياجات رأس المال العامل بين فترة وأخرى ويكون التغيير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقصان ويمكن حصر أسباب هذه التغيرات فيما يلي: (1)

2-1- تغيرات إحتياج رأس المال العامل الموجب: في مثل هذه الحالة تكون إحتياجات الدورة لسنة الحالية أكبر من إحتياجات الدورة للسنة الماضية وهذه الزيادة ترجع إلى إرتفاع موارد الدورة المتمثلة في:

- إرتفاع سرعة دوران العملاء؛

- إنخفاض سرعة دوران الموردين.

2-2- تغيرات إحتياج رأس المال العامل السالبة:

في هذه الحالة تكون إحتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من إحتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى إتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

ثالثا: الخزينة الصافية ووضعياتها

تعتبر الخزينة الصافية من أهم المقاييس التي تقاس بها السيولة المالية في المؤسسة الإقتصادية حيث تعبر عن القيم المالية السائلة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لمواجهة إحتياجاتها اليومية، فهي تكون إما عن طريق صافي القيم الجاهزة باستثناء السلفيات المصرفية أو الفرق بين رأس المال العامل إحتياجات رأس المال العامل أي القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بطرح إحتياجات رأس المال العامل من الهامش.

1- تعريف الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية هي مجموعة الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة إستخدامها فورا. (2)

(1)- اليمين سعادة، المرجع السابق، ص65.

(2)- زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، مرجع سابق، ص53.

الخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود مالي بالمؤسسة.

وتحسب الخزينة الصافية إحدى العلاقتين التاليتين: (1)

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{الإحتياج في رأس المال العامل}$$

2- وضعيات الخزينة الصافية:

نميز ثلاث حالات للخزينة الصافية وهي: (2)

2-1- الخزينة الموجبة: إذا كان رأس المال العامل أكبر من إحتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة تقوم بتجميد قسطا أو جزء من أموالها لتغطية إحتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكلة الربحية وعليه يجب على المؤسسة أن تعالج بعض إلتزاماتها أو تعظم قيم إستغلالها عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد.

2-2- الخزينة السالبة: إذا كان رأس المال العامل أقل من إحتياجات رأس المال العامل هذا يعني أن موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كل إحتياجاتها، وبالتالي فالمؤسسة في حالة عجز، لذا يجب عليها تحصيل حقوقها أو تطلب قروضا من البنك أو تنتازل عن بعض إستثماراتها على طاقتها وسياستها الإنتاجية، أو بعض من مواردها.

2-3- الخزينة الصفرية (مثلى): إذا كان رأس المال العامل يساوي إحتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي ولكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير جدا، والخزينة المثلى هي التي تحقق السير العادي للمؤسسة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين رأس المال العامل وإحتياجات رأس المال العامل. (3)

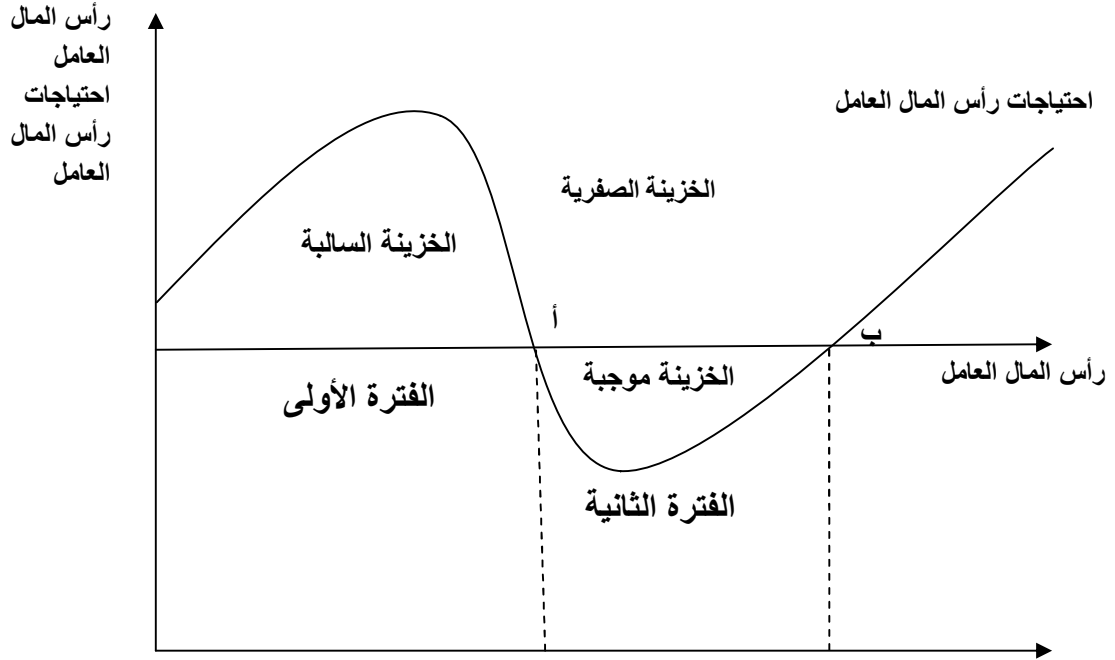
(1) - مبارك لسوس، مرجع سابق، ص35.

(2) - باديس بن يحي بوخلوة، مرجع سابق، ص37.

(3) - عبد القادر حدي، مرجع سابق، ص14.

ويمكن توضيح الحالات في الشكل الآتي:

الشكل رقم 03: التمثيل البياني لوضعيات الخزينة



المصدر: باديس بن يحي بوخلوة، الأمتلية في تسيير الخزينة، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

المطلب الثالث: النسب المالية لتسيير الخزينة في المؤسسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من النسب المالية التي يمكن أن تساعد في تسيير الخزينة وتحسين الأداء المالي للمؤسسة، هذه النسب تتمثل في: نسب السيولة، نسب النشاط وكذا نسب التمويل.

أولاً: نسب السيولة: وتقيس سيولة المنشأة وغرضها الأساسي هو تقييم قدرة المنشأة للإيفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد، وهناك ثلاث نسب تقيس السيولة وهي: نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة السريعة، ونسبة السيولة الجاهزة.

1- نسبة السيولة العامة: وتقيس هذه النسبة عدد المرات التي تستطيع بها الموجودات المتداولة بالمنشأة من تغطية المطلوبات المتداولة، وبشكل عام كلما زادت نسبة التداول كلما زادت قدرة المنشأة على الإيفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية: (1)

(1) - أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 81.

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}} \times 100$$

2- نسبة السيولة السريعة:

من المعروف أن المخزون من الموجودات المتداولة ولكن لأن المخزون أقل سيولة من الأوراق المالية القابلة للتسييل ومن الذمم المدنية فإن محللين المخزون في حساب نسبة التداول ويطلق عليها السيولة السريعة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة-المخزونات}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100$$

3- نسبة السيولة الجاهزة:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، من دون اللجوء إلى كل قيمة جاهزة ذلك أنه على المؤسسة أن تتوقعه في مدة معينة لتحول المخزونات إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم الغير الجاهزة (القيم الغير قابلة للتحقيق)، إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السيولة وتحسب نسبة السيولة الجاهزة بالعلاقة التالية: (1)

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

ثانيا: نسب التمويل

تقيس نسب التمويل درجة إعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، وتنقسم إلى نسبة التمويل الخاص، نسبة التمويل الخارجي، نسبة الإستقلالية المالية، نسبة المديونية.

(1) - مبارك لسوس، المرجع السابق ، ص 48.

1- نسبة التمويل الخاص:

وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية: (1)

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الثابتة}} \times 100$$

2- نسبة التمويل الخارجي:

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية وهي مقارنة موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات وتحسب وفق العلاقة التالية: (2)

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

3- نسبة الإستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة إستقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في إتخاذ قراراتها المالية فكلما كانت هذه النسبة كبيرة إستطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل إقتراض وتسديد للديون أما إذا كانت النسبة صغيرة يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي الديون}} \times 100$$

(1)- المرجع السابق، ص46.

(2)- نفس المرجع، ص46.

4- نسبة المديونية: تسمح هذه النسب بمعرفة الخطر الذي قد يتعرض له دائنو المؤسسة بصفة عامة، المؤسسات الأكثر مديونية تجد صعوبات كبيرة في تحمل سياسة تأثير القروض أو اجتياز أزمة إقتصادية ونسب المديونية الأكثر استعمالاً هي: (1)

$$\text{نسبة المديونية الإجمالية} = \frac{\text{الأموال الأجنبية}}{\text{إجمالي الخصوم}}$$

$$\text{نسبة التبعية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الأجنبية}}$$

تعبّر هذه النسبة عن درجة التبعية المالية للمؤسسة للخارج (مصدر التمويل).

ثالثاً: نسب النشاط

هي النسب التي تبيّن كفاءة المشروع سواء في تحصيل الذمم المدينة أو في إستغلال موارد المشروع الإستغلال الأمثل ويمكن حساب هذه النسب كما يلي: (2)

1- معدل دوران الذمم المدينة:

تعدّ الذمم المدينة (المدينون + أوراق القبض) من العناصر التي تتمتع بسيولة كبيرة ولزيادة التعمق في التحليل المالي لعناصر الأصول المتداولة الأكثر سيولة يجب قياس الفترة التي يتم تحصيل قيمة الذمم المدينة ويمكن قياس فترة التحصيل من خلال إيجاد معدل دوران الحسابات المدينة، أما حسابات الذمم المدينة فيفضل أخذ متوسطها، وتحسب بجمع الذمم المدينة أول المدة + الذمم المدينة آخر المدة ونقسمها على (2) وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط حسابات الذمم المدينة}}$$

(1) - خميسي شيخة، المرجع السابق، ص96.

(2) - دريد كامل آل شبيب، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثالثة، درا المسير، للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص89.

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران الحسابات المدينة}}$$

2- متوسط فترة السداد:

وهي النسبة التي تقيس الفترة اللازمة لتسديد المشتريات الآجلة للمشروع وكلما كانت الفترة أطول كان ذلك أفضل حتى يستطيع المشروع استثمار السيولة المتاحة للإستثمار أفضل، وبحسب بالعلاقة التالية: (1)

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{الذمم الدائنة}}{\text{متوسط المشتريات}}$$

$$\text{فترة السداد} = \frac{360}{\text{معدل الدوران}}$$

3- معدل دوران البضاعة:

يعد معدل دوران المخزون من المؤشرات التي تقيس كفاءة الإدارة في تحويل البضاعة إلى سيولة نقدية، عن طريق بيعها وتحديد درجة سيولة المخزون ويعطيها مؤشرا على جودة أو كفاءة المخزون، لذلك فإن هذا المؤشر عبارة عن معدل يبين نوعية وجودة البضاعة المخزنة ويمكن إستخراج معدل دوران المخزون كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}}{2}$$

(1) - المرجع السابق، ص 91.

4- معدّل دوران مجموع الأصول:

تبين لنا هذه النسبة قدرة المشروع على إستخدام الموارد المتاحة أي إجمالي أصولها في تحقيق المبيعات أي قياس إنتاجية الأصول وقدرة كل دينار مستثمر في الأصول على تحقيق معدّل دوران الأصول ويستخرج هذا المعدل من خلال قسمة المبيعات السنوية على إجمال الأصول.⁽¹⁾

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

المبحث الثالث: تسيير الخزينة وفقا للمؤشرات المعدة على الأساس النقدي

سنتطرق في هذه المبحث إلى أدوات تسيير الخزينة وفق الأساس النقدي وذلك من خلال تحليل جدول تدفقات الخزينة وكذلك تشخيص الخزينة بالإعتماد على مختلف نسب المالية المستخرجة من قائمة تدفقات الخزينة:

المطلب الأول: تحليل تدفقات الخزينة

تدفقات الخزينة تأتي من ثلاث أنشطة أساسية تتمثل في: العمليات المرتبطة بالأنشطة الأساسية التشغيلية، العمليات المرتبطة بالأنشطة الإستثمارية، العمليات المرتبطة بالتمويل، وسنحاول في هذا المطلب تحليلها.

أولاً: فائض الخزينة المرتبطة بعمليات التسيير (ETOG) أو (FNTLA):

تتمثل تدفقات الخزينة الصافية المرتبطة بالنشاط أو التسيير في الأخذ بين إيرادات النشاط المحصلة وأعباء النشاط المسددة، ويمكن حسابها من خلال CAF بالعلاقة التالية⁽²⁾:

$$\text{FNTLA(ETOG)} = \text{CAF} - \Delta \text{BFR}$$

أي: فائض الخزينة عن عمليات التسيير = قدرة التمويل الذاتي - تغير الإحتياجات في رأس المال العامل.

(1) - المرجع السابق، ص94.

ويسمح فائض تدفقات الخزينة بالتسيير الأحسن الذي يحسن ويرفع من مستوى الخزينة أو يؤثر سلبا عليها فإذا كانت عمليات التسيير تؤدي إلى الإنخفاض من مستوى الخزينة ($ETOG < 0$) أو ($0 < FNTLA$) أي في هذه الحالة تكون المؤسسة في حالة حرجة يمكن أن ينتج عنه خطر نقص السيولة في الأجل القصير.

- في حالة العكس إذا كانت عمليات التسيير ترفع من مستوى الخزينة ($ETOG > 0$) فهذا يعني تمتع المؤسسة بقدرة على التمويل الذاتي ويعطي دلالة على مستوى جيد من المردودية.

1- فائض الخزينة للاستغلال ETE: أو تدفق الخزينة للاستغلال FTE:

تحتل عمليات الإستغلال مكانا مهما ضمن عمليات التسيير في المؤسسة تتمثل في العمليات التي تقوم بها المؤسسة بشكل دوري (الأنشطة الرئيسية في المؤسسة).

هذه العمليات (أي عمليات الإستغلال) ينتج عنها فائض (عجز) في المؤسسة يسمى فائض خزينة الإستغلال ETE وبصفة عامة فائض خزينة الإستغلال ETE يعتبر عنصر رئيسي لتدفقات الخزينة المتوسطة بعمليات التسيير ETOG.

حيث:

$$ETE = \text{تحصيلات على المبيعات} + \text{تسديدات على المشتريات} - \text{تسديدات على الأعباء الأخرى} - \text{TVA المدفوع}$$

1-1- طرق حساب ETE:

ويمكن حساب ETE كما يلي⁽¹⁾:

أ- حساب ETE إنطلاقا من الفائض الإجمالي للإستغلال EBE:

يعبر الفائض الإجمالي للإستغلال عن الفرق بين إيرادات الإستغلال ومصاريف الإستغلال إلا أن المصاريف والإيرادات الداخلة في حساب الفائض الإجمالي للإستغلال يتأثران بالتغير في المخزون (مواد أو منتجات) ويرجع ذلك إلى تخزين المشتريات من المواد الأولية قبل إستخدامها وتخزين المنتجات قبل بيعها وبالتالي فهاته العناصر المخزنة لم تساهم في تكوين الفائض وبالتالي لا بد من إستبعادها وذلك كما يلي:

فائض الإجمالي للإستغلال = المبيعات السنوية خارج الرسم + التغير في الإنتاج المخزن - المشتريات السنوية خارج الرسم - التغير في المخزونات - مصاريف أخرى للإستغلال.

حيث: التغير في الإنتاج المخزن = المخزون النهائي - المخزون الأولي

التغير في مخزون المشتريات = المخزون الأولي - المخزون النهائي

أي:

$$\Delta \text{prod stockées} = (S_2 - S_1)$$

$$\Delta \text{Stok} = (S_1 - S_2)$$

$$- \Delta \text{stok} = (S_2 - S_1)$$

ولدينا أيضا:

فائض خزينة الإستغلال = مبيعات سنوية خارج الرسم - مشتريات خارج الرسم - مصاريف أخرى للإستغلال + تغيير في ديون الإستغلال

حيث: بطرح (2) من (1) نجد:

$$EBE - ETE = \Delta \text{prod stockée} + \Delta \text{stok} + \Delta \text{créance d'exploitation} - \Delta \text{Dettes d'exploitation}$$

مجموع التغيير في المخزونات (منتجات ومواد) والتغير في الذمم (الحقوق) يعبر عن التغير في الإحتياج في رأس المال العامل ΔBFRE وبالتالي: بطرح العلاقة 2 من 1 نجد:

$$EBE - ETE = \Delta \text{BFRE}$$

$$\Rightarrow \boxed{ETE = EBE - \Delta \text{BFRE}}$$

وبالتالي فائض الخزينة للإستغلال هو عبارة عن الفائض الإجمالي للإستغلال مطروح منه التغير في الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال.

ب- حساب ETE انطلاقا من الفائض على العمليات: ESO l'excédent sur opérations:

يعطي ESO بالعلاقة التالية:¹

¹-opcit,p241.

الفائض على المبيعات = مبيعات خارج الرسم - مشتريات خارج الرسم - مصاريف أخرى للإستغلاي (التغيير في المخزون غير متضمن).

بتعويض هذه العلاقة في علاقة ETE الرئيسية نجد:

$$ETE = ESO - \Delta \text{créance d'exploitation} + \Delta \text{Dettes d'exploitation}$$

$$\Delta \text{encours commercial}$$

$$ETE = ESO - \Delta \text{encours commercial}$$

أي:

بالمقارنة بين العلاقتين ETE نجد:

$$ETE = EBE - \Delta \text{BFRE}$$

$$(1) ETE = EBE - \Delta \text{BFRE} = EBE - \left\{ \Delta \text{Stoks} + \Delta \text{créance d'exp} + \Delta \text{Dettes d'exp} \right\}$$

$$(2) ETE = ESO - \Delta \text{créance d'exp} + \Delta \text{Dettes d'exp}$$

$$(1) = (2) = \boxed{ESO = EBE - \Delta \text{Stoks}}$$

الفائض على العمليات = الفائض الإجمالي للإستغلال - التغيير في المخزون.

وبالتالي يسمى ESO أيضا بالفائض الإجمالي للإستغلال خارج المخزونات، إن هذه العلاقة الأخيرة تسلط الضوء على الدور الرئيسي الذي تلعبه السياسة التجارية (الشراء، البيع، الديون القصيرة الأجل) في تحديد مستوى الخزينة.

ج- حساب ETO انطلاقا من التحصيلات والتسديدات (TTC) على مستوى الإستغلال:

في حالة حساب EET انطلاقا من تعريف مفهوم ETE حيث¹:

$$ETE = \text{Encaissements sur produits d'exp} - \text{Décaissements sur charges d'exp}$$

فائض خزينة الإستغلال = تحصيلات عن إيرادات إستغلال - تسديدات على أعباء الإستغلال

¹-opcit243.

إذا كان ETE سالب: فهذا يعني أن أنشطة الإستغلال إستهلكت الخزينة بدلا من تحصيلها: في هذه الحالة تكون التحصيلات أقل من التسديدات وهذا ما يدل على أن المؤسسة في وضعية حرجة يمكن أن تتعكس سلبا على مردودية المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لابد من توفر التغذية اللازمة من أجل الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل.

وهذا ما يمكن القيام به بشكل ثلاثي أو شهري من خلال إستخدام العلاقة التالية:

$$ETE = ESO - \Delta \text{créance d'exp} + \Delta \text{dettes d'exp.}$$

فائض الخزينة للإستغلال = الفائض على العمليات - التغيير في حقوق الإستغلال + التغيير في ديون الإستغلال

التي تستبعد التغيير في المخزون

- زيادة ETE مهم جدا يؤدي زيادة المردودية للإستغلال القدرة على التمويل الذاتي.

ثانيا: فائض الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار والتمويل: (ETOIF)

يمثل هذا الفائض السيولة الناتجة عن عمليات الإستثمار والتمويل حيث يمثل الفرق بين التحصيلات والتسديدات الناتجة عن عمليات الإستثمار وكذا الفرق بين التحصيلات والتسديدات الناتجة عن عمليات التمويل ويمكن حساب (ETOIF) من خلال الجزء الأول من جدول التمويل الذي يعطينا التحصيلات الناتجة عن عمليات الإستثمار والتمويل من جهة الموارد، والتسديدات من جهة الإستخدامات وتحسب بالعلاقة التالية:

$$ETOIF = \Delta FRNG - CAF$$

$$ETOIF = (\text{الموارد الدائمة} - \text{قدرة التمويل الذاتي}) - \text{الإستخدامات غير الجارية}$$

$$ETOIF = \text{الموارد الدائمة} - \text{الإستخدامات غير الجارية} - \text{قدرة التمويل الذاتي}$$

$$ETOIF = \Delta \text{رأس المال العامل الصافي} - \text{قدرة التمويل الذاتي.}$$

ثالثاً: التغيير في الخزينة الصافية

هي مجموع الفائض في الخزينة الناتجة عن العمليات الثلاثة (التسيير والإستثمار، والتمويل) وعليه إذا كان الفائض في كل دورة موجب هذا يسمح بتحقيق خزينة متوازنة.

ويمكن حساب التغيير الخزينة الصافية بالعلاقة¹:

$$\Delta TN = ETOIF + ETOG$$

$$ETOIF = \Delta FRNG - CAF$$

$$ETOG = CAF - \Delta BFR$$

$$\Delta TN = \Delta FRNG - CAF + CAF - \Delta BFR$$

$$\Delta TN = \Delta FRNG - \Delta BFR$$

المطلب الثاني: النسب المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة

تعددت أهم المقاييس والنسب المستخدمة في تحديد كفاءة الأنشطة المختلفة لجدول تدفقات الخزينة حيث يمكن توزيعها وتصنيفها إلى كئيل متجانسة وذلك لقياس جودة الأرباح، قياس السيولة، وقياس مؤشرات تقييم سياسات التمويل.

1- مقاييس تقييم السيولة: توفر السيولة لجميع الوحدات الإقتصادية جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة إلتزامات النقدية الجارية، إذ ترتبط قوة أو ضعف سيولة الوحدة الإقتصادية بمدى توفير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فهو يمثل الأساس الذي ينسب إليه توفير السيولة، ومن أهم نسبها ما يلي:⁽²⁾

1-1- نسبة تغطية سيولة النقدية: ويحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية سيولة النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الإستثمارية و التمويلية}}$$

¹-opcit, p244.

⁽²⁾- أمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة العدد 34، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2013، ص ص 348، 349.

توضح هذه النسبة مدى كفاءة صافي التدفقات التشغيلية لمواجهة التزاماتها الإستثمارية والتمويلية عن طريق الإقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال كلاهما.

1-2- نسبة التدفقات النقدية الضرورية: ويحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الديون مستحقة الأداء و مدفوعات التأجير}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة الوحدة الإقتصادية في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة إحتياجاتها التمويلية الضرورية.

1-3- نسبة المدفوعات اللازمة لتسدّد فوائد الديون: وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسدّد فوائد الديون} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{فوائد الديون}}$$

توضح هذه النسبة مدى إستفاء النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، إن إنخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبأ بمشاكل قد تواجه المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

2- مقاييس تقييم جودة الربحية:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل المعد على أساس الإستحقاق وصافي التدفق النقدي المعد على الأساس النقدي، من أهم النسب التي يمكن إستنتاجها من قائمة التدفق النقدي لتخدم أغراض تقييم أرباح المؤسسة منها:⁽¹⁾

⁽¹⁾ - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والاقتصادي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص

2-1- نسبة التدفق التشغيلي إلى المبيعات: وتحدد هذه النسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفق التشغيلي إلى المبيعات} = \frac{\text{التدفقات التشغيلية الداخلة}}{\text{صافي المبيعات السنوية}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحصيل حقوقها من الزبائن، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيد .

2-2- نسبة النقدية من الأرباح العادية : وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية من الأرباح العادية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{النتحة العملماتة}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

2-3- نسبة العائد على الأصول من تدفق التشغيلي: تحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الأصول من تدفق التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

3- مقاييس تقييم سياسات التمويل: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة

مؤشرات مناسبة، ومقارنتها للعدد من السنوات، التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية

ومن أهم هذه النسب:⁽¹⁾

3-1- نسبة التوزيعات النقدية: وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

(1)- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012، ص123.

وتوضح هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى إستمرار وإستقرار هذه السياسة.

3-2- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الفوائد و التوزيعات المقبوضة} = \frac{\text{متحصلات الفوائد و التوزيعات}}{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

وتوضح هذه النسبة الأهمية النسبية لفوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

3-3- نسبة تمويل الإستثمارات: وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تمويل الاستثمارات} = \frac{\text{الإنفاق الإستثماري}}{\text{التدفق الداخلي من الأنشطة الإستثمارية}}$$

توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق المستثمر في الأصول الإنتاجية.

خلاصة الفصل:

وفي الأخير يمكن القول أن الأداء يقصد به الوصول إلى التفوق والتميز، أما عملية تقييم الأداء المالي فهو المزيج بين الكفاءة والفعالية فهو يعتبر من العمليات التي تمكن الوصول إلى معرفة واقع الأداء داخل المؤسسة، ويعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم الوظائف التي تقوم بها المؤسسة حيث يعتبر مقياس ليس فقط لأداء الفرد فحسب بل السياسات المؤسسية وجميع الأطراف المتبعة بشكل عام.

تعد المؤشرات والنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وكذا الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وسيلة هامة في تشخيص الخزينة التي تساهم في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومعرفة مدى كفاءة المؤسسة في تنفيذ أعمالها وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الإلتزامات ومستوى النشاط فيها ومدى إمكانية إستعمالها لإتخاذ قرارات رشيدة .

الفصل الثالث: دراسة أثر سياسات تسيير الخزينة على

الأداء المالي للشركة الإفريقية للزجاج

تمهيد

المبحث الأول: تقديم الشركة الإفريقية للزجاج

المبحث الثاني: تشخيص وتسيير الخزينة وفق أساس

الإستحقاق

المبحث الثالث: تشخيص و تسيير الخزينة وفق الأساس

النقدي و أثره على الأداء المالي

خلاصة

تمهيد:

بعد التطرق إلى الإطار النظري للخزينة والأداء المالي، وتحقيقا لأهداف الدراسة المتمثلة في معرفة أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي تم إختيار الشركة الإفريقية للزجاج في الدراسة الميدانية باعتبارها مؤسسة عمومية اقتصادية تقوم كغيرها من المؤسسات الاقتصادية بتقييم أدائها المالي باستخدام مؤشرات مالية، تمكنها من معرفة وضعيتها المالية.

وعليه سنعالج في هذا الفصل واقع عملية تقييم الأداء المالي في هذه المؤسسة محل الدراسة، بدءا بالتطرق إلى الإطار النظري لهذه المؤسسة، وانتقالا إلى كيفية تشخيص الخزينة وفق أساس الاستحقاق من خلال استعراض المؤشرات المالية المستخدمة من قبل هذه الأخيرة، مع تقييم أدائها المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، و التطرق إلى تشخيص الخزينة وفق الأساس النقدي، وأخيرا التطرق إلى أثر سياسات تسيير الخزينة على الأداء المالي.

المبحث الأول: تقديم الشركة الإفريقية للزجاج

سنحاول في هذا العنصر تقديم الإطار النظري للمؤسسة محل الدراسة، من خلال التطرق إلى نشأتها ومراحل تطورها وعرض مختلف أهدافها المسطرة وبيان أهميتها مع إعطاء شرح مفصل لهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة الإفريقية للزجاج

تعد الشركة الإفريقية للزجاج إمتداد لوحدة الزجاج المسطح ثم مركب الزجاج وهي فرع من فروع مجمع المؤسسة الوطنية للزجاج والمواد الكاشطة (Groupe Enava)، لقد تم تأسيس هذه الوحدة الإنتاجية سنة 1982 وتكفلت بذلك الشركة الفرنسية (Technip)، إلا أنها عرفت بعض التأخر لأسباب تقنية ومالية وانطلقت عمليا في الإنتاج في 01 أوت 1987 حيث بدأت بإنتاج صنفين من الزجاج زجاج البناء الشفاف وزجاج السيارات الأمامي.

وفي سنة 1992 تم تسطير برنامج توسيع الوحدة إلى وحدات جديدة وهي¹:

- وحدة جديدة للزجاج الأمني (أنجز من قبل شركة فنلندية تدعى Tam Glass)؛

- وحدة الزجاج السائل (أنجز من قبل شركة بلجيكية Basse Sambre)؛

- وحدة إنتاج ومعالجة المواد الأولية (أنجز من قبل شركة بلجيكية Basse Sambre).

وفي سنة 1994 توقفت بعض المشاريع لأسباب مالية مرتبطة بالظروف الإقتصادية العامة منها: مشروع

تجديد الزجاج المسطح، مشروع الزجاج المقعر H28، مشروع الزجاج الحراري Borosilicate

وفي جانفي 1997 أخذت الشركة الإفريقية للزجاج استقلاليتها عن الشركة الأم حيث أصبح لديها ذمة مالية وشخصية معنوي.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشركة

تتمثل أهمية وأهداف الشركة الإفريقية للزجاج فيما يلي:²

أولاً: أهمية الشركة

تلعب صناعة الزجاج الدور الفعال في تطور إقتصاديات الدول بسبب الإستعمالات المتعددة لهذه المادة التي تدخل في عدة نشاطات صناعية و تجارية منها كقطاع البناء، صناعة لزجاج السيارات،الصناعات الكهرومنزلية و تبرز أهمية الشركة بصفة عامة و صناعة الزجاج بصفة خاصة، وتلعب دورا إجتماعيا واقتصاديا هاما لما لها من أثر فعال في بعض النشاطات التجارية والصناعية، إذ تعتبر مجالا خصبا

¹-مقابلة مع السيد أحسن سلولة، رئيس مديرية المالية والمحاسبة، الطاهير، يوم 2018/03/06، الساعة 10:00 صباحا.

²- بالاعتماد على وثائق الشركة.

للتشغيل خاصة في القطاع الجغرافي، كذلك لها نفس الأهمية، في المجال الصناعي حيث أن مادة الزجاج بمختلف أنواعه تدخل كمادة أولية مكتملة لبعض الصناعات الأخرى، تشكيلة منتجات الشركة الإفريقية للزجاج، تبرز أهمية الشركة في المجال الإقتصادي الوطني وذلك باعتبارها الممول الرئيسي لعدة شركات أخرى ذات أهمية بالغة مثل: الشركة الوطنية للسيارات الصناعية (روببة)، المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية (قسنطينة)، شركات التنظيف (هنكل).

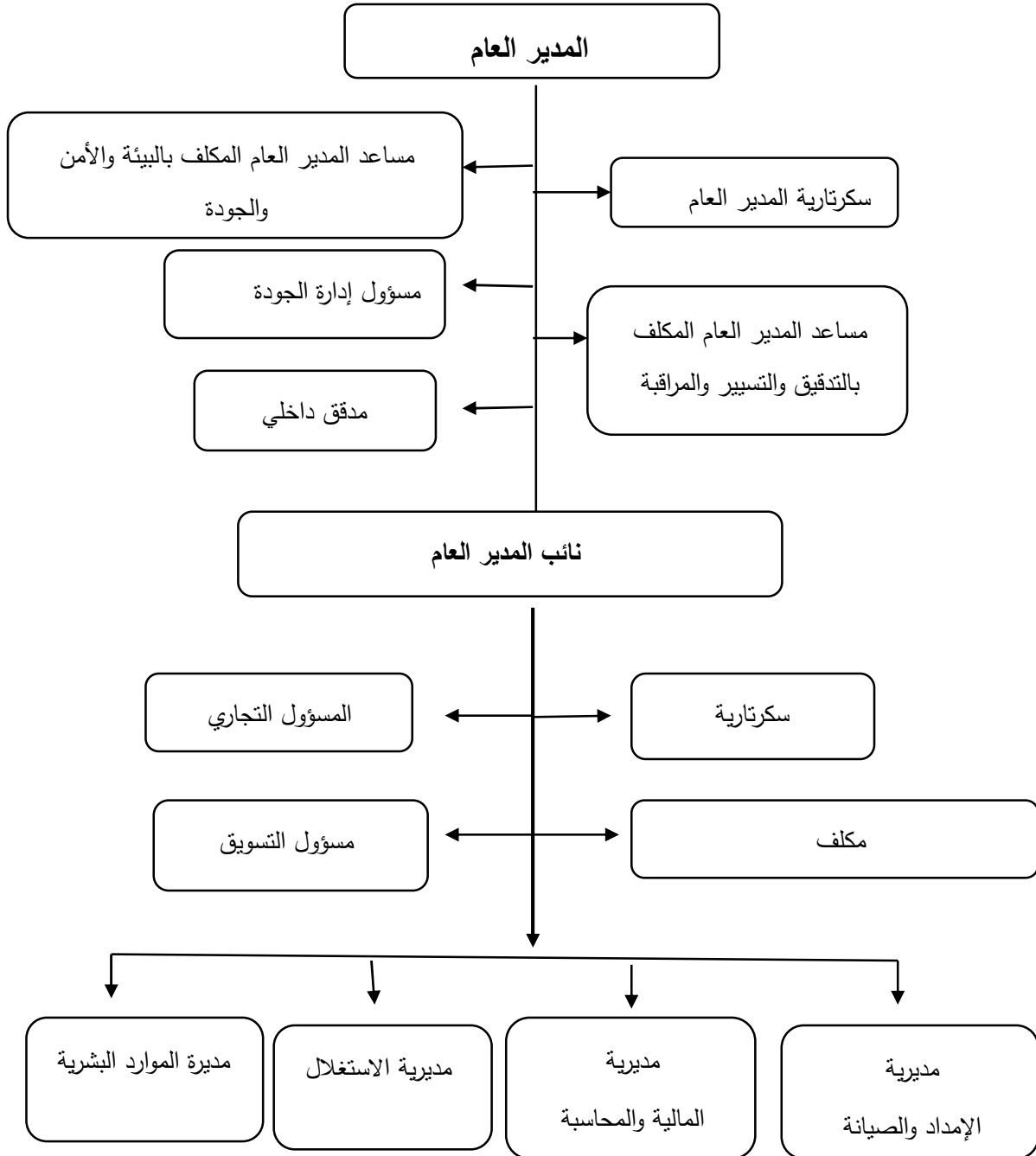
ثانيا: أهداف الشركة

تهدف الشركة الإفريقية للزجاج إلى ما يلي:

- تنمية صناعة الزجاج في الجزائر؛
- تلبية حاجيات وطلبات الإقتصاد الوطني في مواد الزجاج في قطاع البناء؛
- قطاع صناعة وتركيب السيارات، قطاع الصناعة الكهرومنزلية؛
- مواكبة التطور التكنولوجي؛
- العمل على تصدير المنتجات وإدخالها في السوق الدولية؛
- تحسين رأس مال الشركة؛
- وضع سياسة تجارية فعالة لاقتحام في السوق الوطني والدولي على حد سواء؛
- المساهمة في ترقية السوق الوطني؛
- تدعيم منتج الزجاج وفتح ورشات في مختلف أنحاء الوطن.

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للشركة:

الشكل رقم(4):الهيكل التنظيمي للشركة الإفريقية للزجاج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

أولاً: المدير العام

هو الذي يشرف على جميع المصالح في الشركة، ويترأسها في المجالس الإدارية، كما يقوم بوضع الأهداف والسياسات التي تسعى المؤسسة لتحقيقها مستقبلاً، وتتجلى مهامه في:

- إبرام الصفقات مع الموردين من المحليين والأجانب؛
- تمثيل الشركة في المحافل والمناسبات الدولية؛
- إصدار القرارات والأوامر الضرورية التي تخدم مصالح الشركة؛
- إمضاء جميع الوثائق الخاصة بالشركة؛
- تطبيق إستراتيجية الشركة وسياستها.

1. السكرتارية: هي المسؤولة عن ضمان خدمات إدارة المديرية وتتولى المهام التالية:

- استقبال البريد الخاص بالمديرية العامة؛
- ترتيب الوثائق في خزائن الأرشيف،
- تحرير المراسلات ؛
- استقبال وإرسال الفاكس؛
- استقبال وتحويل المكالمات الهاتفية الخاصة بالمدير؛

2. مساعد المدير العام المكلف بالتدقيق والتسيير والمراقبة: يشارك ويساعد في تحسين تسيير مختلف

الأعمال داخل المؤسسة ويتولى المهام التالية:

- مساعدة مسؤولي الوحدات في طرق التسيير والتنظيم؛
- الحضور مع المدير العام في مختلف اللقاءات الدورية بين المديرية؛
- الحرص على اللقاءات المبرمجة بين المدير العام ومختلف الهيئات الأخرى؛
- القيام بعمليات المراقبة دورياً أو بطلب من الإدارة العامة؛
- إنجاز مختلف التقارير وتحضير مخططات المالية؛
- إنجاز تقارير النشاطات اليومية، الشهرية، الثلاثية والسنوية؛
- تسيير السياسة العامة للشركة مع المدير العام.

3. مساعد المدير العام المكلف بالبيئة والأمن والجودة: يهتم بالدراسات المتعلقة بالمنتج والنمو، وتتمثل

مهامه في:

- تطبيق سياسة الجودة للشركة؛

- تسهيل عمل مختلف الأقسام من خلال تقديم المعلومات التقنية الخاصة ببرنامج تأهيل الشركة للحصول على شهادة ISO؛
- تطبيق مقاييس المطابقة الدولية لمنتجات الزجاج الأمني المتمثلة في معيار R43.
- إعداد الدراسات والوضعيات المتعلقة بالتخطيط لمشاريع جديدة، وتشرف على المكاتب التالية: البحث والتطوير، التخطيط والمشاريع، الأمن الصناعي، التحاليل والمراقبة، المقاييس والدراسات التقنية.
- 4. **مسؤول إدارة الجودة:** هو المسؤول عن تطبيق نظام الجودة والتنوعية، يتولى المهام التالية:
 - إيجاد الوسائل لضمان المراقبة التقنية للجودة؛
 - التعريف بالمشاكل المتعلقة بالإنتاج وطرق نظام الجودة؛
 - العلم بجميع التغيرات وتطبيقها في مجال ضمان الجودة؛
 - برمجة وتوجيه ومراقبة كل الأعمال في إطار مخطط الجودة؛
 - السهر على إجراءات المتعلقة بشهادة الجودة والتجديد الدوري لها.
- 5. **مدقق داخلي:** هو المسؤول عن تعليمات التسيير ومدى تطبيقها باستمرار، يتولى المهام التالية:
 - مراقبة تطبيق طرق وقواعد التسيير؛
 - تقديم تقرير للمسؤول المعني عن كل الأخطاء والعيوب الموجودة؛
 - إنشاء برنامج التدقيق لنظام المراقبة الداخلية؛
 - تنفيذ كل التحقيقات المطلوبة من طرف المدير العام.
- 6. **نائب المدير العام:** هو المسؤول عن تسيير شؤون الشركة بالتنسيق مع المدير العام يتولى المهام التالية:
 - إمضاء الوثائق الخاصة بالموظفين؛
 - العمل بالتنسيق مع جميع المديرات؛
 - السهر على ضمان الإنضباط العام داخل الشركة؛
 - إصدار القرارات المتعلقة بمصالح الشركة.
- 7. **المكلف بالمنازعات:** هو المسؤول عن تسيير ملفات المنازعات، يتولى المهام التالية:
 - تحويل الملفات إلى المحامي المستشار للشركة؛
 - متابعة مختلف القضايا الخاصة بالمنازعات؛
 - تكوين ملف المنازعات وتحرير عريضة من أجل الدفاع عن المؤسسة؛
 - تمثيل المؤسسة أمام مختلف الجهات الإدارية؛

- تكوين ملفات خاصة بديون المؤسسة من أجل إسترجاعها مثل إرسال إعدارات.

8.المسؤول التجاري: وهو يعمل تحت الإشراف المباشر للمديرية العامة، بحيث يضع مخططات البيع والتسويق، ويضع الإستراتيجية الخاصة بهما وذلك بالتنسيق مع باقي المديریات، كما يمثل الشركة مع باقي المتعاملين التجاريين والزبائن، ويتفاوض معهم بخصوص الإتفاقيات التجارية ويحرص على تنفيذها من خلال مجموعة من الأعوان الذين يشرف عليهم.

9.مسؤول التسويق: هذا الأخير يقوم بإعداد المخططات التسويقية من خلال القيام بدراسة السوق والمنافسة، الأسعار، الجودة وطرق التوزيع وهنا يقوم برفع تقارير في ذلك إلى المديرية العامة، كما يحضر مختلف التظاهرات التجارية والمعارض والملتقيات من أجل التعريف بمنتجات الشركة وكسب زبائن جدد، ويقوم باعداد تحقيقات عن المنتجات المشابهة والزبائن.

ثانيا: مديرية الإمداد والصيانة

مشكلة من قسم الإسناد والمشتريات وقسم الصيانة والضروريات.

1- بالنسبة للقسم الأول: تقوم بشراء المواد الأولية وقطع الغيار الصيانة من السوق المحلية أو الدولية وضمان الخدمات المرتبطة بها كالتأمين والجمركة والنقل.

2- بالنسبة للقسم الثاني: فهو ينقسم إلى فرعين هما: فرع الصيانة الميكانيكية وفرع الصيانة الكهربائية وهذين الفرعين يتدخلان لإصلاح مختلف الأعطاب في المصنع إضافة إلى الصيانة العادية للتجهيزات والعتاد، إضافة إلى تسيير مخزونات قطع الغيار والمواد الأولية المختلفة وكذا المنتجات الجاهزة.

ثالثا: مديرية المالية والمحاسبة

تهتم بنشاط المحاسبين، الميزانية المالية وأيضا مراقبة التسيير وتمثل مهامها في:

- الإشراف على تطبيق السياسة المالية للشركة؛
- توفير لوازم المالية والإدارية كالورق؛
- الإشراف على عمليات المحاسبة وإعداد التقارير الشهرية وتحليلها؛
- تسيير مختلف مداخل الشركة وتكاليف الإنتاج.

وتشرف على:

- مصلحة المالية والمحاسبة؛

- مصلحة المحاسبة التحليلية.

رابعاً: مديرية الإستغلال

وهي مديرية تنقسم إلى ثلاث وحدات رئيسية كما يلي:

1- وحدة الزجاج السائل: وينتج بها الزجاج المطبوع الموجه للبناء ووكلاء المعتمدين خواص بطاقة نظرية سنوية تقدر ب 15000 طن سنويا.

- سيليكات الصودا الصلب بطاقة إنتاج 12000 طن سنويا.

- سيليكات الصودا السائل بطاقة إنتاج 12000 طن سنويا.

2- وحدة الزجاج الأمني: تتشكل من فرعين:

- فرع الزجاج المورق بطاقة إنتاج 80000 متر مربع سنويا و 45000 وحدة من الزجاج الأمامي للسيارات.

- فرع الزجاج المنقوع بطاقة إنتاج 15000 متر مربع سنويا و 200000 وحدة من زجاج السيارات الجانبي والخلفي.

3- وحدة معالجة وإنتاج المواد الأولية: وهي وحدة تقوم باستغلال الرمل ومعالجته بالغسل والتصفية وكذا

باقي المواد التي تدخل في صناعة الزجاج والسيليكات الكالكير، الفلدسباط والدولومي الخ بطاقة إنتاج 60.000 طن سنويا من مختلف المواد.

خامساً: مديرية الموارد البشرية:

تهتم بإنجاز سياسة الشركة بخصوص شؤون الموظفين والعمال، وتتمثل مهامها في:

- الإشراف على تطبيق سياسة الشركة الخاصة بالموارد البشرية والمتمثلة في التوظيف، التكوين، الأجور تسيير المستخدمين؛

- متابعة وتسيير كل ماله صلة بالجانب البشري والمهني للشركة، وتتمثل هذه الجوانب أساسا في تسيير المستخدمين وتسيير وضعيتهم المهنية من التوظيف والترقية إلى التسريح من جهة ومن جهة أخرى إعداد الأجور وتصنيف مناصب العمل وفقا للإتفاقية الجماعية والتشريعات المعمول بها؛

- إعداد مخططات التكوين ومتابعتها؛

وتتشكل مديرية الموارد البشرية للشركة الإفريقية للزجاج من:

- رئيس مصلحة الموارد البشرية ومسير المستخدمين؛

- مسؤول الأجور والخدمات الاجتماعية.

المبحث الثاني: تشخيص وتسيير الخزينة وفق أساس الإستحقاق

سنقوم في هذا المبحث بعرض القوائم المالية الخاصة للفترة (2012-2016) من أجل دراسة تطور الأداء المالي للمؤسسة، كما سنتطرق إلى تشخيص الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الأول: تطور الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة (2012-2016)

كما سبق الذكر بأن القوائم المالية تتكون من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج اللذان سيكونان محل دراستنا في هذا المطلب.

أولاً: عرض جانب الأصول

جدول رقم (4): جانب الأصول للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	الأصول	
261966534.73	2350553439.47	1891121375.13	1876917303.62	1999962005.63	المبلغ	أصول
81.52%	79.32%	77.16%	76.64%	40.38%	نسبة الهيكلية	غير جارية
593846577.38	612490047.20	559683653.01	571932154.65	2952890627.02	المبلغ	أصول
18.47%	20.67%	22.83%	23.35%	59.61%	نسبة الهيكلية	جارية
286652069.88	358799405.17	390283380.14	377936149.42	358485660.21	المبلغ	أصول
8.92%	12.10%	15.92%	15.43%	7.23%	نسبة الهيكلية	جارية للاستغلال
227284462.57	240562881.63	156064868.32	171325926.47	2533987018.12	المبلغ	أصول
7.07%	8.11%	6.36%	6.99%	51.16%	نسبة الهيكلية	جارية خارج الاستغلال
79910044.93	13127760.40	13335404.55	22670078.76	60417948.69	المبلغ	الخزينة
2.48%	0.44%	0.54%	9.25%	1.21%	نسبة الهيكلية	
3213511812.11	2963043486.67	2450805028.14	2448849458.27	4952852632.65	المبلغ	مجموع
100%	100%	100%	100%	100%	نسبة الهيكلية	الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة لسنوات الدراسة.

من خلال الجدول السابق والشكل رقم (5) اللذان يوضحان هيكل وتطور جانب الأصول من الميزانية المالية للشركة الإفريقية للفترة (2012-2016) نلاحظ ما يلي:

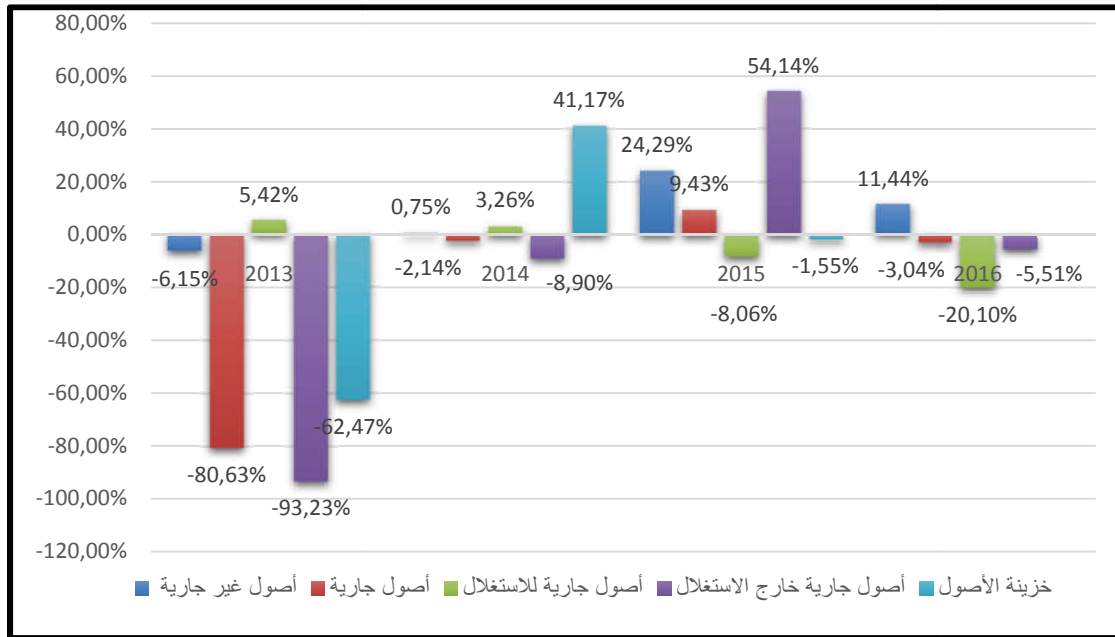
بلغت الأصول الثابتة سنة 2012 أكثر من 1 مليار و 900 مليون دج وشكلت ما نسبة 40.38% من إجمالي أصول المؤسسة لنفس السنة، أما سنة 2013 فقد عرفت تراجعاً طفيفاً بحوالي 6.15% حيث قدرت بأكثر من 1 مليار و 870 مليون دج إلا أنه خلال هذه السنة ارتفعت نسبة الأصول الثابتة في هيكل جانب الأصول مقارنة بسنة 2012 حيث بلغت حوالي 76.64% من إجمالي أصول المؤسسة وذلك بسبب انخفاض قيمة الأصول الجارية لتحافظ في سنة 2014 على نفس المستوى تقريباً مع تسجيل ارتفاع طفيف جداً بنسبة 0.75% مقارنة بسنة 2013، أما في سنة 2015 و 2016 فقد عرفت الأصول الثابتة ارتفاعاً ملحوظاً قدر بحوالي 24.3% و 11.44% على التوالي لتتجاوز قيمة 2 مليار و 350 مليون سنة 2015 و 2 مليار و 600 مليون سنة 2016، هذا الارتفاع كان بسبب زيادة التثبيتات الجارية إنجازها كما ارتفعت النسبة الهيكلية للأصول الثابتة خلال هاتين السنتين مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغت سنة 2015 أكثر من 79% و أكثر من 81% من إجمالي الأصول لسنة 2016 و ذلك بسبب الانخفاض الذي عرفته الأصول الجارية خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للأصول الجارية بلغت سنة 2012 أكثر من 2 مليار و 950 مليون دج، وشكلت ما نسبة 59.61% من إجمالي أصول المؤسسة ويعود ارتفاع الأصول الجارية في هذه السنة بسبب الزيادة في الحسابات الدائنة والإستخدامات المماثلة، أما سنة 2013 فقد عرفت تراجعاً ملحوظاً بحوالي 80.63% حيث قدرت بأكثر من 570 مليون دج وذلك بسبب انخفاض الأصول الجارية خارج الإستغلال بنسبة 93.23% أي انخفاض في المدينون الآخرون والضرائب لتحافظ على نفس المستوى تقريباً في سنة 2014 مع تسجيل انخفاض طفيف بنسبة 2.14% مقارنة بسنة 2013، أما في سنة 2015 نلاحظ ارتفاعاً في الأصول الجارية بمعدل 9.44% وهذا راجع إلى ارتفاع في الأصول الجارية خارج الإستغلال بنسبة 54.14% وذلك بسبب ارتفاع في الحسابات الدائنة حيث تجاوزت قيمة 612 مليون دج أما بالنسبة لسنة 2016 سجلت الأصول الجارية إنخفاضاً بنسبة 3.04% حيث قدرت نسبة هيكلتها إلى 18.47% من إجمالي أصول المؤسسة أي بمبلغ قدر بأكثر من 593 مليون دج ويعود سبب هذا التراجع إلى انخفاض في الأصول الجارية للإستغلال. بالنسبة لخزينة الأصول بلغت سنة 2012 حوالي أكثر من 60 مليون دج وشكلت ما نسبة 1.21% من إجمالي أصول المؤسسة، وانخفضت بشكل كبير بمعدل 62.47% سنة 2013 حيث قدرت ب 22 مليون دج كما واصلت الانخفاض سنة 2014 بنسبة 41.17% أي حوالي أكثر من 13 مليون دج، أما بالنسبة لسنة 2015 إنخفضت بشكل طفيف مقارنة بسنة 2014 أي بنسبة 1.55%، أما في سنة 2016 ارتفعت

خزينة الأصول بنسبة 5.51% حيث قدرت بأكثر من 79 مليون دج حيث شكلت ما نسبة 2.48% من إجمالي أصول المؤسسة.

الشكل الآتي: يوضح تطور جانب الأصول للشركة محل الدراسة للفترة (2012-2016)

الشكل رقم(5): تطور جانب الأصول للشركة الإفريقية للزجاج بالنسبة المئوية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات (EXCEL 2016).

ثانياً: عرض جانب الخصوم

الجدول رقم(5): جانب الخصوم لشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)

الخصوم	2016	2015	2014	2013	2012
المبلغ	1396943870.67	1622336522.40	1850226430.86	2078085424.86	4282293394.24
نسبة الهيكلية	43.47%	54.75%	75.49%	84.85%	86.46%
الديون المالية	1234962443.65	938861509.26	471122817.99	182147971.28	147964231.31
نسبة الهيكلية	38.43%	31.68%	19.22%	7.43%	2.98%
الخصوم الجارية	581605497.79	401845455.01	129455779.29	188616062.13	522595007.10
نسبة الهيكلية	18.09%	13.56%	5.28%	7.7%	10.55%
خصوم جارية للاستغلال	370297494.95	224179779.01	67296796.58	146969740.09	95951841.19
نسبة الهيكلية	11.52%	7.56%	2.74%	6%	1.93%

المبلغ	426643165.91	41646322.04	62158982.71	176403390.98	211308002.84
خصوم جارية/تأخر					
الاستغلال	8.61%	1.7%	2.53%	5.95%	6.57%
نسبة الهيكلية					
المبلغ	0	0	0	1262285.02	0
خزينة					
الخصوم	0%	0%	0%	0.042%	0%
نسبة الهيكلية					
المبلغ	4952852632.65	2448849458.27	2450805028.14	2963043486.67	3213511812.11
مجموع					
الخصوم	100%	100%	100%	100%	100%
نسبة الهيكلية					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانيات المالية لسنوات الدراسة.

من خلال الجدول السابق والشكل رقم (6) اللذان يوضحان هيكل وتطور جانب الخصوم من خلال الميزانية المالية للمؤسسة نلاحظ ما يلي:

بلغت الأموال الخاصة سنة 2012 أكثر من 4 مليار و 280 مليون دج لتشكل حوالي 86.46% من إجمالي خصوم المؤسسة، وهذا دليل على أن المؤسسة تعتمد في تمويلها بشكل كبير جدا على أموالها الخاصة، إلا أن الشيء الملاحظ أن قيمة الأموال الخاصة إنخفضت بشكل كبير خلال السنوات اللاحقة (2013-2016) حيث عرفت إنخفاض بأكثر من 51% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، أما سنة 2014 فقد عرفت تراجع بحوالي 11% مقارنة بسنة 2013 لتبلغ قيمة 1 مليار و 850 مليون دج، كما شهدت أيضا إنخفاضا سنة 2015 بحوالي 12.30% مقارنة بسنة 2014 لتواصل التراجع سنة 2016 بحوالي 13.9% مقارنة بسنة 2015 لتبلغ قيمة 1 مليار و 390 مليون دج، إن هذا الإنخفاض الذي عرفته الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة يعود سببه إلى السياسة التمويلية المتبعة من طرف المؤسسة في التوسع في إستخدام الديون طويلة الأجل والتقليل من نسب الإعتماد على الأموال الخاصة.

أما بالنسبة للديون المالية قد عرفت إرتقاعا مستمر خلال فترة الدراسة حيث إرتفعت قيمة الديون من 147 مليون دج سنة 2012 إلى أكثر من 1 مليار و 230 مليون دج سنة 2016، كما إرتفعت نسبة الديون المالية في إجمالي هيكل الخصوم من 2.98% سنة 2012 إلى غاية 38.43% سنة 2016، وهذا راجع إلى زيادة إعتماد المؤسسة على الديون المالية في تمويلها في ظل إنخفاض الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة.

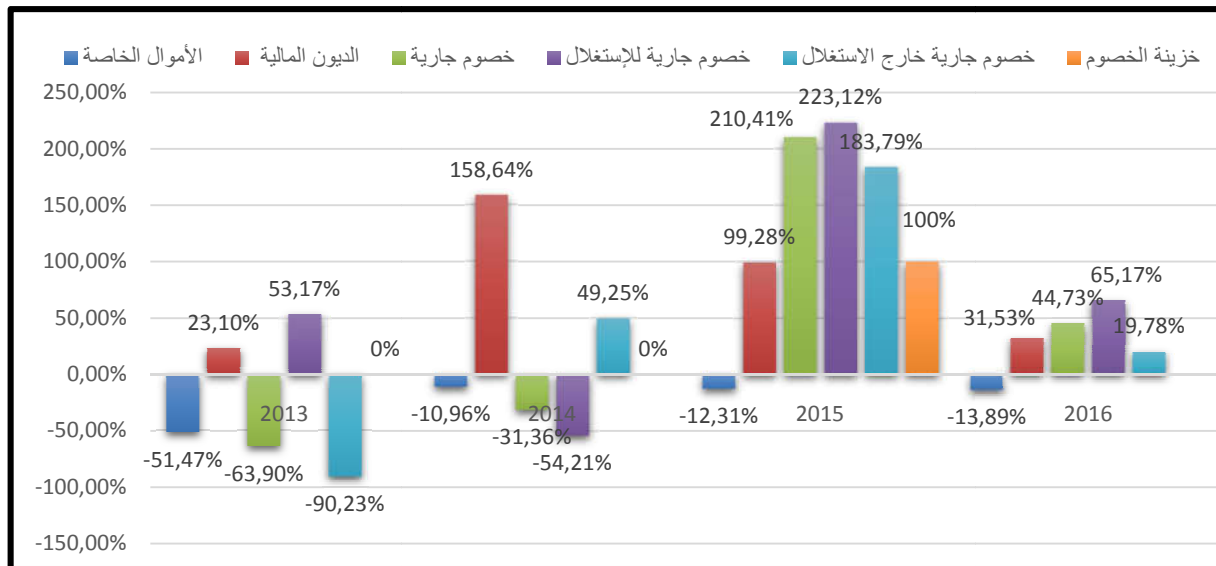
أما بالنسبة للخصوم الجارية فهي في تذبذب على طول فترة الدراسة حيث قدرت في سنة 2012 بمبلغ 522595007.10 دج وعرفت إنخفاض كبير في سنتي 2013، 2014 بمعدل 63.9%، 31.36% على

التوالي وهذا بسبب الإنخفاض في حساب الموردين والديون الأخرى، لترتفع إلى الضعف في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 حيث قدرت نسبتها ب 210.41%، أما في سنة 2016 فبلغت أكثر من 581 مليون دج لتشكل بذلك 18.09% من مجموع الخصوم .

أما بخصوص خزينة الخصوم كانت صفرية على طول الفترة ماعدا سنة 2015 حيث قدرت ب أكثر من 12 مليون دج وهذا يدل على أن المؤسسة لا تلجأ إلى الديون قصيرة الأجل مثل السلفات المصرفية إلا في حالات إستثنائية.

والشكل التالي يوضح تطور جانب الخصوم للشركة محل الدراسة للفترة(2012-2016)

الشكل رقم(6):تطور جانب الخصوم للشركة الإفريقية للزجاج بالنسبة المئوية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات (EXCEL 2016)

ثالثا: عرض جدول حساب النتائج للفترة (2012 - 2016)

الجدول رقم(6): جدول حسابات النتائج للشركة الإفريقية للزجاج للسنوات (2012-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	
251900528.25	262857990.41	325398210.19	27631444.99	426830217.78	إنتاج السنة المالية
(204219758.63)	(22265222.67)	(238854112.46)	(217176706.09)	(291396214.32)	إستهلاك السنة المالية
47680769.62	40205267.74	86544097.73	59138038.90	135434003.46	القيمة المضافة للإستغلال
(120180532.86)	(154145572.43)	(106860875.35)	(71230842.23)	(38464750.25)	الفائض الإجمالي للإستغلال
(213872320.88)	(222118602.74)	(224725691.29)	(229756653.72)	(174298958.20)	النتيجة العملياتية
(221654648.25)	(226655546.84)	(225051614.39)	(229989985.80)	(178096104.87)	النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول حسابات النتائج للفترة (2012-2016).

من خلال جدول حسابات النتائج لشركة الإفريقية للزجاج نلاحظ أن:

-إنتاج السنة المالية: بلغ إنتاج السنة المالية لسنة 2012 حوالي 426 مليون دج، وسجل تراجعاً في سنة 2013 بنسبة 35.26% بينما ارتفعت سنة 2014 لتبلغ نسبة 17.76% ويعود سبب إرتفاعها إلى إرتفاع في مبيعات المؤسسة، حيث قدرت نسبتها سنتي (2013-2014) إلى 17.84%، في حين سجل إنتاج السنة المالية إنخفاضا في سنتي 2015، 2016 بحوالي 19.21%، 4.1% على التوالي وهذا راجع إلى إنخفاض مبيعات المؤسسة.

-إستهلاك السنة المالية: بلغ سنة 2012 أكثر من 290 مليون، في حين سجل تراجع كبير بنسبة 25.47% سنة 2013، وفي السنوات اللاحقة (2014-2016) عرفت إنخفاضا ملحوظا بنسب متفاوتة تراوحت بين 9.98% سنة 2014، 8.27% سنة 2016 وهذا راجع إلى إنخفاض في الخدمات والإستهلاكات الخارجية.

-القيمة المضافة للإستغلال: بلغت سنة 2012 مبلغ 135434003.46 دج، في حين نلاحظ أنها إنخفضت في سنتي 2013، 2015 بنسبة 56.33% و 53.54% وهذا راجع إلى إنخفاض في إنتاج السنة

المالية بينما إرتفعت في سنة 2014 بنسبة 46.34% بسبب إرتفاع في إنتاج السنة المالية، بينما إرتفعت مجددا سنة 2016 بنسبة 18.59% بسبب إنخفاض في إستهلاك السنة المالية.

-إجمالي فائض الإستغلال: بلغ سنة 2012 حوالي أكثر من 38 مليون دج ليرتفع سنة 2013 حوالي 85.18% في حين نلاحظ بداية الإنخفاض في سنتي 2014، 2015 بنسبة 50.02% و 44.24% على التوالي بينما سجلت إنخفاض كبير في سنة 2016 بنسبة 22.03% ويعود سبب إنخفاض في إجمالي فائض الإستغلال إلى زيادة مصاريف المستخدمين.

-النتيجة التشغيلية: بلغت سنة 2012 أكثر من 174 مليون دج لترتفع في سنة 2013 حوالي 31.81% مقارنة بالسنوات المتبقية 2014-2016 هناك إنخفاض بنسبة 2.18%، 1.16%، 3.71% على التوالي وهذا دليل على إنخفاض منتجات التشغيلية الأخرى وزيادة الأعباء.

-النتيجة الصافية: سنة 2012 قدرت حوالي أكثر من 178 مليون لترتفع سنة 2013 ب 29.13% مقارنة بسنوات 2014-2016 هناك إنخفاض حيث قدرت نسبها ب 2.14%، 0.71%، 2.20%، هذا الإنخفاض راجع إلى الخسارة في النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

المطلب الثاني: تشخيص الخزينة باستخدام مؤشرات التوازن المالي المعدة على أساس الإستحقاق

بعد عرضنا في المطلب السابق للميزانية المالية سنقوم في هذا المطلب بحساب وتحليل مؤشرات التوازن الوظيفي المتمثلة في رأس المال العامل، إحتياجات في رأس المال العامل والخزينة الصافية وكذا تحليل الوضعية المالية بإستخدام النسب المالية.

أولاً: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام التوازنات المالية

الجدول رقم(7): مؤشرات التوازن المالي للفترة (2012-2016)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
رأس المال العامل	2460354075.94	413176867.34	449995101	230411819.63	35450223.45
معدل التغير	-	-83.20%	8.91%	-48.79%	-84.61%
إحتياجات رأس المال العامل	2399936127.25	390506788.58	436659696.61	218546344.25	(-44459821.48)
معدل التغير	-	-83.78%	11.81%	-49.45%	-120.46%
إحتياجات	292598275.04	260827184.15	342753811	154386853.6	(-60436281.21)

رأس المال العامل للإستغلال	معدل التغير	-	-10.85%	31.41%	-54.95%	-139.14%
احتياجات رأس المال	المبلغ	2107363852.21	129679604.43	93905885.61	64159490.65	15976459.73
معدل التغير خارج الإستغلال	معدل التغير	-	-93.84%	-27.58%	-31.67%	-75.09%
الخزينة الصافية	المبلغ	60417948.69	22670078.76	13335404.55	11865475.38	79910044.93
معدل التغير	معدل التغير	-	-62.47%	-41.17%	-11.02%	573.46%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانيات المالية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

1- رأس المال العامل: موجب خلال الخمس سنوات أي أن الأموال الدائمة تغطي كل الأصول الثابتة، ويبقى هامش تستخدمه المؤسسة في تغطية جزء من الأصول الجارية حيث أنه في سنة 2012 كان مرتفع نتيجة إرتفاع رؤوس الأموال الخاصة، في حين إنخفض في سنة 2013 بنسبة 83.20% لترتفع في سنة 2014 بنسبة 8.91%، وانخفض نسبته في سنوات 2015، 2016، وقدرت نسبها ب 48.79%، 84.61% وهذا راجع إلى نقص الأموال الدائمة نتيجة تسديد جزء من الديون طويل الأجل بالإضافة إلى إنخفاض قيمة الأموال الخاصة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان موجب يتمثل في رأس المال العامل.

2- الإحتياج في رأس المال العامل: فقد كان موجبا خلال الأربع سنوات الأولى من فترة الدراسة (2012-2015) مما يدل على أن هناك إحتياجات تمويلية فعلية لا بد على المؤسسة أن تقوم بتمويلها، إلا أن هذه الإحتياجات عرفت تذبذبا خلال نفس الفترة مابين الإرتفاع و الإنخفاض حيث شهدت سنة 2013 إنخفاض كبير جدا في الإحتياجات التمويلية حيث تراجعت بأكثر من 83% مقارنة بسنة 2012 وذلك بسبب الإنخفاض الكبير جدا الذي عرفته إحتياجات خارج الإستغلال وبالضبط إنخفاض في المدينون الآخرون حيث بلغت أكثر من 2 مليار دج في حين سنة 2013 كانت حوالي 10 مليون لتواصل الإنخفاض في السنوات الثلاث المتبقية (2014-2016)، لتعاود هذه الإحتياجات الإرتفاع لسنة 2014 بنسبة 11% مقارنة بسنة 2013 وقدرت بأكثر من 436 مليون دج هذا الإرتفاع يعود أساسا لزيادة إحتياجات الإستغلال المتمثلة في إرتفاع قيمة المخزونات وحسابات الزبائن، أما إحتياجات الإستغلال فقد واصلت الإنخفاض خلال نفس السنة والسنوات اللاحقة.

أما سنة 2015 فقد عرفت الإحتياجات التمويلية تراجعاً كبيراً بحوالي 49% مقارنة بسنة 2014 وذلك بسبب إنخفاض إحتياجات الإستغلال بحوالي 54% والناجم عن إنخفاض مخزونات المؤسسة وتحصيل بعض حقوقها من عند الزبائن.

أما سنة 2016 فقد كانت الإحتياجات سالبة وتراجعت بأكثر من 120% مقارنة بسنة 2015 وذلك بسبب الإنخفاض الكبير في إحتياجات الإستغلال، إن الإحتياجات السالبة تدل على أن دورة الإستغلال حققت فائض في الموارد الجارية أي أن الموارد الجارية للإستغلال غطت كافة الأصول الجارية للإستغلال وبقي فائض أكثر من 60 مليون تستخدمه المؤسسة في تغطية الإحتياجات الناتجة عن الأنشطة خارج الإستغلال المقدر بأكثر من 15 مليون دج و يبقى فائض بأكثر من 44 مليون دج تدعم به المؤسسة الخزينة الصافية. **الخزينة الصافية:** حققت المؤسسة خزينة صافية موجبة خلال فترة الدراسة (2012-2016) مما يدل على أن رأس المال العامل كان كافياً لتغطية كافة الإحتياجات التمويلية للإستغلال وخارج الإستغلال، ويبقى فائض يظهر في الخزينة الصافية الموجبة.

إلا أن مستوى الخزينة الصافية عرف تذبذباً خلال فترة الدراسة ما بين الإنخفاض تارة والإرتفاع تارة أخرى، حيث بلغت الخزينة الصافية سنة 2012 أكثر من 60 مليون دج لتعرف تراجعاً كبيراً سنة 2013 بحوالي 62%، حيث بلغت أكثر من 22 مليون دج لتتخفف أيضاً بشكل كبير سنة 2014 حوالي 41% وقد بلغت 13 مليون دج لتواصل التراجع أيضاً سنة 2015 بنسبة 11% وقد بلغت مستوى 11 مليون دج إن السبب الرئيسي لتراجع مستوى الخزينة الصافية خلال الفترة (2012-2015) يعود أساساً إلى إنخفاض في رأس المال العامل الناتج عن إنخفاض قيمة الأموال الخاصة، وبالرغم من إنخفاض الإحتياجات التمويلية إلا أن الخزينة عرفت تراجعاً خلال هذه الفترة بسبب تراجع في قيمة رأس المال العامل.

أما سنة 2016 فقد عرفت إرتفاعاً كبيراً جداً بنسبة 573% مقارنة بسنة 2015 لتبلغ حوالي 80 مليون دج ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الإنخفاض في الإحتياجات التمويلية خلال سنة 2016 حيث حققت أنشطة الإستغلال فائض في الموارد الجارية يدعم رصيد الخزينة الصافية للمؤسسة.

إن الرصيد الموجب للخزينة الصافية يدل على أن المؤسسة في توازن مالي مريح لكنه مبالغ فيه بسبب وجود سيولة مجمدة في الخزينة على المؤسسة أن تقوم بإعادة إستثمارها وتجنب تجميدها.

ثانيا: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية

سنقوم فيما يلي بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالإعتماد على مجموعة من النسب و التي تساعد في تشخيص الخزينة وتسييرها واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

1. نسب السيولة

الجدول رقم(8):نسب السيولة للشركة الإفريقية للزجاج للفترة(2012-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	نسب السيولة
1.02	1.52	4.32	3.03	5.65	نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية الخصوم الجارية
0.68	0.85	2.18	1.46	5.15	نسبة السيولة السريعة = الأصول الجارية - المخزون السلعي الخصوم الجارية
0.13	0.03	0.10	0.12	0.11	نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة الخصوم الجارية

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانيات المالية لسنوات الدراسة.

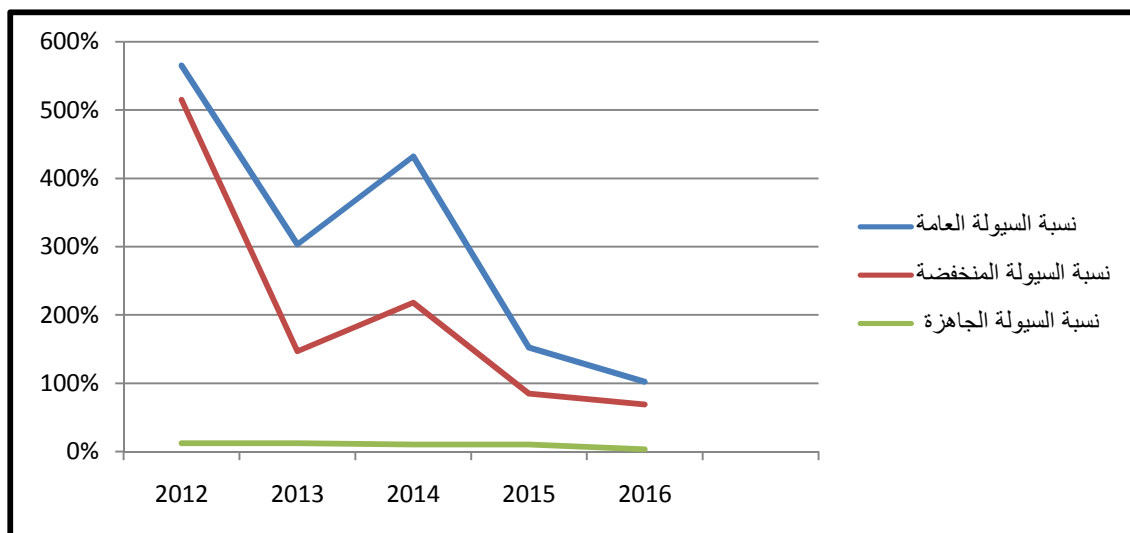
1- السيولة العامة: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة خلال فترة الدراسة أكبر من 1، مما يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل من خلال أصولها الجارية كما يدل على وجود رأس مال موجب، أي أن المؤسسة تتمتع بسيولة عالية إلا أن هذه النسب عرفت إنخفاضا مستمرا خلال فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2012 بـ 5.65 أي أن كل 1 دينار خصوم جارية يقابله 5.65 مرة أصول جارية للتسديد وهي مرتفعة مقارنة بسنة 2013 حيث قدرت نسبتها في هذه السنة بـ 3.03 مرة، أي أن هناك إنخفاض في سيولة المؤسسة بسبب تراجع قيمة الأصول المتداولة نتيجة إنخفاض قيمة المدينون الآخرون بشكل كبير وارتفاع في قيمة الموردين، في حين إرتفعت هذه النسبة خلال سنة 2014 إلى 4.32 مرة وهذا نتيجة تسديد ديون الموردين و تحصيل حقوقها من الغير، في حين إنخفضت هذه النسبة في سنوات (2015-2016) حيث قدرت في سنة 2015 بـ 1.52 مرة أما في سنة 2016 قدرت بـ 1.02 مرة أي أن هناك إنخفاض بسبب زيادة ديون الموردين، كانت النتيجة مرتفعة خلال السنوات 2012-2014 هذا ما يدل على أن المؤسسة في حالة توازن مالي قصير الأجل.

2- السيولة السريعة: تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل دون المساس بمخزونها السلعي، حيث نلاحظ خلال فترة الدراسة أن المؤسسة حققت نسبة مقبولة حيث بلغت هذه النسبة

سنة 2012 ب 5.15 مرة وهي نسبة عالية جدا تدل على القدرة الكبيرة للمؤسسة على الوفاء بالديون قصيرة الأجل مما يجنبها في الوقوع في مخاطر التوقف عن الدفع أما في سنة 2013 إنخفضت نسبتها إلى 1.46 مرة، وهذا يعني أن سيولة المؤسسة إنخفضت بشكل كبير، مع إرتفاع طفيف في سنة 2014 حيث قدرت ب 2.18 مرة، أي كل 1 دج كخصوم جارية يقابله 2.18 دج لتسديده من خلال الأصول الجارية ماعدا المخزون السلعي وهذا ما يدل على أن النقدية الجاهزة تمثل النسبة الكبيرة في الأصول المتداولة، أما بالنسبة لسنتي 2015-2016 إنخفضت نسبتها حيث قدرت في سنة 2015 ب 0.85 مرة وفي سنة 2016 قدرت ب 0.68 مرة وهذا يعني أن سيولة المؤسسة إنخفضت.

بالنسبة للسيولة الجاهزة: خلال سنة 2012 قدرت ب 0.11 مرة أي أن أموال الخزينة غطت سوى 11% من خصومها الجارية في حين إرتفعت سنة 2013 إلى 0.12 مرة وهذا ما يدل أن أموال الخزينة غطت 12% من الخصوم الجارية، كما إنخفضت سنة 2014 إلى 0.10 مرة هذا ما يدل على أن أموال الخزينة غطت 10% من الخصوم الجارية، أما بالنسبة لسنة 2015 إنخفضت نسبتها إلى 0.03 مرة وهذا ما يدل على أن أموال الخزينة غطت 3% فقط من الخصوم الجارية، في حين نلاحظ إرتفاعها في سنة 2016 حيث قدرت نسبتها ب 0.13 مرة وهذا يعني أن أموال الخزينة غطت 13% من خصومها الجارية، لذلك يمكن القول أن الشركة الإفريقية للزجاج لا يمكنها الإعتماد على أموال الخزينة من أجل تسديد خصومها الجارية.

الشكل رقم(7): تطور نسب السيولة للشركة الإفريقية للزجاج للفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية لفترة الدراسة

2. نسب النشاط

الجدول رقم (9): نسب النشاط للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)

نسب النشاط	2012	2013	2014	2015	2016
معدل دوران المخزون = $\frac{\text{المبيعات}}{\text{المخزون السلعي}}$	1.59	0.94	1.19	1.04	1.46
معدل دوران الزبائن = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الزبائن و الحسابات المماثلة}}$	4.24	3.39	2.91	3.20	3.02
معدل دوران الموردين = $\frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{الموردون و الحسابات المماثلة}}$	2.55	1.17	71,2	0.76	0.43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج للفترة (2012-2016).

تستخدم هذه النسب لقياس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء المؤسسات المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل كمؤشر على نشاط المؤسسة في تاريخ معين أو فترة زمنية محددة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن: معدل دوران المخزون في سنة 2012، قدر ب 1.59 مرة أي أن المؤسسة قامت ببيع المخزون أو إستبداله مرة واحدة، بينما في سنة 2013 انخفض معدله إلى 0.94 مرة وهذا دليل على إنخفاض نسبة المبيعات في هاته السنة مما يؤدي إلى تراكم المخزون السلعي، في حين إرتفع هذا المعدل في سنوات 2014، 2015، 2016 حيث قدر ب 1.19 مرة، 1.04 مرة، 1.64 مرة على التوالي وهذا دليل على وجود فائض في المخزون مما يجعل مواد المؤسسة عرضة إلى مخاطر إنخفاض مستوى أسعار المواد التي لديها.

بالنسبة لمعدل دوران الزبائن نلاحظ أنه في سنة 2012 كان مرتفع أي أن المؤسسة منحت 85 يوم من أجل تحصيل حقوقها، في حين أنه في سنة 2013 إنخفض المعدل إلى 3.39 أي أن المؤسسة منحت 106 يوم من أجل التحصيل أما في السنوات 2014، 2015، 2016 حيث أن المؤسسة منحت 124، 172، 119 يوما على التوالي من أجل تحصيل حقوقها، وهذا دليل على أن المؤسسة متساهلة مع زبائنها في عمليات التحصيل مما قد يؤثر عليها سلبا.

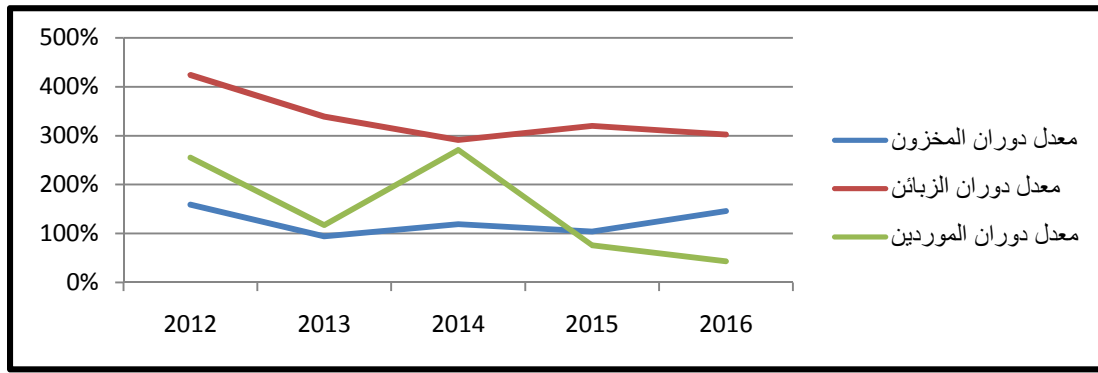
أما بالنسبة لمعدل دوران الموردين نلاحظ أنه في سنة 2012 كان مرتفع أي أن المؤسسة قد منحت 141 يوم تقريبا من أجل تسديد ما عليها من إلتزامات إتجاه مورديها، بينما في سنة 2013 انخفض معدل دوران الموردين وهذا دليل على أن المؤسسة تباطأت في تسديد إلتزاماتها حيث قدرت مدة تسديد الديون 307 يوم

مقارنة بسنة 2014 أي أن المؤسسة سارعت في تسديد إلتزاماتها حيث قدرة التسديد 132 يوم، في حين أنه في سنتي 2015 و 2016 تماطلت في تسديد ما عليها من إلتزامات حيث قدرة فترة تسديد ما عليها من إلتزامات ب 473 يوم و 837 يوم على الترتيب.

وبمقارنة معدل دورن الزبائن والموردين نجد أنه في صالح المؤسسة حيث أنها لديها الوقت الكافي لإسترجاع أموالها من الزبائن ثم القيام بتسديد الديون من الموردين.

سيتم توضيح تطور نسب النشاط للشركة الإفريقية للزجاج في الشكل التالي:

الشكل رقم (8): تطور نسب النشاط للشركة الإفريقية للزجاج للفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية لفترة الدراسة

3-نسب التمويل

الجدول رقم(10): نسب التمويل للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2016-2012)

نسب التمويل	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة التمويل الدائم = $\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	2.21	1.20	1.22	1.08	1
نسبة التمويل الخاص = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	2.14	1.10	0.97	0.69	0.53
نسبة الاستقلالية المالية = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	0.96	0.91	0.79	0.63	0.53
نسبة التمويل الخارجي = $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	0.13	0.15	0.24	0.45	0.56

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانيات المالية للفترة (2016-2012)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ : أن نسبة التمويل الدائم كانت موجبة خلال السنوات المدروسة هذا ما يدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها بإستخدام أموالها الدائمة وبنسبة فاقت 100% وهذا ما يدل

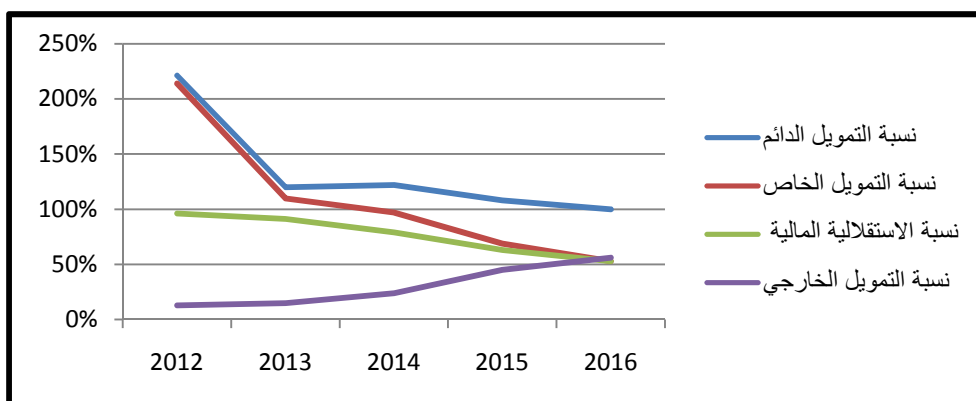
على أن المؤسسة تحقق التوازن المالي على المدى القصير، وهذه النسبة عرفت تذبذبا خلال سنوات الدراسة والتي إنحصرت بين 221%-100%، ويعود هذا الإنخفاض بسبب تناقص في قيمة الأموال الخاصة بشكل كبير و زيادة قيمة الأصول الثابتة من جهة أخرى.

أما في ما يخص نسبة التمويل الخاص فهي كانت أيضا موجبة خلال فترة الدراسة وكانت تنخفض من سنة إلى أخرى، حيث تراوحت نسبها خلال سنة 2012-2016 بـ 214%-97% وهذا دليل على أن المؤسسة أصبحت تعتمد في تمويل إستثماراتها على إمكانياتها الخاصة، حيث نلاحظ أنه في سنتي 2015-2016 أصبحت الأموال الخاصة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة أي أن الأصول الغير جارية تستهلك الأموال الخاصة.

وفي ما يخص الإستقلالية المالية فنلاحظ أنها مرتفعة خلال سنوات 2012-2014 والتي تراوحت ما بين 96%-79% ويعود ذلك إلى إرتفاع الأموال الخاصة، أي أن المؤسسة في حالة مالية جيدة أي تعتمد على أموالها في التعامل مع الدائنين، نلاحظ أن النسبة إنخفضت سنتي 2015 - 2016، وهذا راجع إلى إنخفاض في أموالها الخاصة.

بالنسبة للتمويل الخارجي نلاحظ أن النسبة كانت جيدة خلال السنوات 2012-2014 حيث تراوحت هذه النسب بين 13%-24% أي كلما كانت أقل من 50% كان ذلك جيدا وفي صالح المؤسسة أي أن الديون أقل من رأس المال، لكن نلاحظ أنها خلال سنتي 2015-2016 فهي في تزايد مستمر حيث بلغت 45%-56%، على الترتيب ومنه أصبح للمؤسسة ديون ما جعلها تعتمد على الأموال الخارجية في عملية تمويلها.

الشكل رقم(9): تطور نسب التمويل للشركة الإفريقية للزجاج للفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية لفترة الدراسة

3-نسب المردودية

الجدول رقم(11): نسب المردودية للشركة الإفريقية للزجاج للفترة(2012-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	نسب المردودية
-0.06	-0.07	-0.09	-0.09	-0.03	المردودية الإقتصادية = نتيجة الإستغلال قبل الضريبة الأصول الإقتصادية
-0.15	-0.13	-0.12	-0.11	-0.04	المردودية المالية = النتيجة الصافية الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانيات المالية لفترة الدراسة

تبين نسبة المردودية مدى قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج وذلك من خلال إستثمار الموارد في حياة الموجدات من أجل ممارسة نشاط معين وتحديد الأثر المترتب عن إستخدام أصول معينة أو خصوم. المردودية الإقتصادية: تبين قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال بيع منتجاتها خلال دورة إستغلالها، لذلك يمكن القول أن دورة الإستغلال لهاته المؤسسة لم تمكن من تحقيق أي مردودية إقتصادية، فقد كانت سالبة خلال السنوات (2016-2012) حيث قدرت نسبها على التوالي -0.03، -0.09، -0.09، -0.07، -0.06 وهذا سيؤدي حتما بهذه المؤسسة إلى زيادة الإستدانة وتدهور توازنها المالي.

المردودية المالية: تمثل ما تقدمه الوحدة المستثمرة من الأموال الخاصة من النتيجة الصافية حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن المردودية المالية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة أخذت قيمة سالبة وهذا بسبب الخسارة المتأتية من النتيجة الصافية، كما نلاحظ أن الخسارة ترفع من سنة إلى أخرى حيث بلغت 4% سنة 2012 بسبب إرتفاع الأموال الخاصة، أما في سنوات 2013-2016 فنلاحظ أنها في إرتفاع مستمر ويعود السبب إلى تراجع في الأموال الخاصة من سنة إلى أخرى.

المبحث الثالث: تشخيص وتسيير الخزينة وفق الأساس النقدي وأثرها على الأداء المالي.

سنقوم في هذا المبحث بتحليل جدول تدفقات الخزينة للشركة الإفريقية للزجاج بإعتباره قائمة من القوائم المالية الضرورية التي توضح كيفية تسيير الخزينة وذلك من خلال الإعتماد عليه في إشتقاق مجموعة من النسب و المؤشرات وتحليلها، بعدها التطرق إلى أثر سياسات تسيير الخزينة على الأداء المالي من أجل معرفة جوانب قوة وضعف المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: تحليل جدول تدفقات الخزينة

سنعرض في هذا المطلب تحليل تدفقات الخزينة للأنشطة التشغيلية، الإستثمارية و التمويلية لغرض توضيح مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة، وذلك بالإعتماد على القوائم المالية للفترة (2012-2016).

أولاً: جدول تدفقات الخزينة للفترة (2012-2016)

الجدول رقم (12): صافي التدفقات النقدية للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	صافي السنوات التدفقات النقدية	
94642601.95	34221384.9	-188787502.2	-39465751.34	-85965849.02	المبلغ	فائض الخزينة المرتبطة
176.55%	118.12%	378.35%	%-54.08	-	معدل التغير	بالأنشطة للإستغلال
-76006690.61	-48639441.78	84423235.02	-5640248.41	12616737.65	المبلغ	فائض الخزينة المرتبطة
56.26%	-157.61%	1596.79%	%-144.70	-	معدل التغير	بالأنشطة خارج الإستغلال
34.18635911	-14418056.88	-104364267.18	-45105999.75	-73343111.37	المبلغ	الأنشطة التشغيلية
229.25%	-86.18%	131.37%	-38.50%	-	معدل التغير	ETOG (أ)
-252453999.41	-467294949.81	-198062398.30	-35030176.74	-35463211.53	المبلغ	الأنشطة الإستثمارية (ب)
%-45.97	%135.93	465.40 %	% -1.22	-	معدل التغير	
302516546.60	479919259.95	292606643.65	41516000.00	5453011917.77	المبلغ	الأنشطة التمويلية (ج)
%-36.96	%64.01	%604.80	%-99.23	-	معدل التغير	
50062547.19	12624310.14	94544245.35	6485823.26	5417548706.24	المبلغ	ETOIF
296.55%	86.64%	1357.70%	-99.88%	-	معدل التغير	
68707763.31	-1740015.70	-9793213.07	-38618459.36	5344209975.99	المبلغ	تغير أموال

الخزينة للفترة (أ+ب+ج)	معدل التغير	-	%-100.72	%-74.64	%-82.23	%40.48
---------------------------	----------------	---	----------	---------	---------	--------

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول التدفقات النقدية لفترة الدراسة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن:

1-تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية: حققت خلال الفترة 2012-2015 نتيجة سالبة حيث بلغت سنة 2012 أكثر من 73 مليون دج، وهذا راجع إلى إنخفاض في فائض الخزينة المرتبطة بأنشطة الإستغلال حيث قدرت بأكثر من 85 مليون لهذه السنة، أما سنة 2013 إستمرت الأنشطة التشغيلية في الإنخفاض حيث قدرت بأكثر من 45 مليون دج وكانت نسبة إنخفاضها بـ 38.50% مقارنة بسنة 2012، وهذا راجع إلى إستمرارية إنخفاض فائض الخزينة المرتبطة بالأنشطة خارج الإستغلال بنسبة 144.70% في هذه السنة، أما في سنة 2014 حققت الأنشطة التشغيلية إنخفاض أكثر من 104 مليون حيث قدرت نسبتها بـ 131.37% وذلك بسبب الإنخفاض الكبير في العمليات المرتبطة بأنشطة الإستغلال حيث قدرت نسبتها بـ 378.35% و كانت نسبة الإنخفاض كبيرة مقارنة بسنة 2013، أما في سنة 2015 حققت الأنشطة التشغيلية نتيجة سالبة أيضا بأكثر من 144 مليون و قدرت نسبتها بـ 86.18% وذلك بسبب تراجع لفائض الخزينة المرتبطة بالأنشطة خارج الإستغلال بنسبة 147.61%، الأنشطة التشغيلية حققت نتيجة سالبة خلال الأربع سنوات هذا دليل على أن التدفقات النقدية الداخلية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أقل من التدفقات النقدية الخارجية المتعلقة بها، وهذا راجع إلى إنخفاض تحصيلات الزبائن مقارنة بتسديدات الموردين، وهذا معناه أن النشاط الإستغلالي لا يولد فائض للأنشطة التشغيلية وهذا ما يؤدي إلى استهلاك الخزينة الصافية، أما بالنسبة لسنة 2016 حققت نتيجة موجبة للأنشطة التشغيلية بأكثر من 18 مليون دج حيث قدرت نسبتها بـ 229.25% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع إلى إرتفاع تدفقات الخزينة للإستغلال حيث قدر بـ 194 مليون دج بنسبة 176.55%، وهذا يساهم في تغطية جزء من العجز الذي حققته الخزينة في السنوات السابقة.

إن هذا الأداء السيء في تسيير الأنشطة التشغيلية يؤثر سلبا على الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي على المؤسسة التحكم الجيد في تسيير تدفقات الخزينة المرتبطة بالأنشطة التشغيلية .

2-تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية: يمثل هذا التدفق السيولة الناتجة عن عمليات الإستثمار والتي تمثل الفرق بين التحصيلات والتسديدات الناتجة عن عمليات الإستثمار حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت تدفقا نقديا سالبا على مستوى التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار خلال فترة

الدراسة، حيث بلغت سنة 2012 بأكثر من 35 مليون دج في حين حققت إنخفاض ضعيف مقارنة بسنة 2012 بنسبة 1.22% سنة 2013، واستمرت هذه الأنشطة الإستثمارية في الإنخفاض خلال باقي السنوات 2014-2016 حيث قدرت نسبها بـ 465.40%، 135.93%، 45.97% وهذا راجع لعدم مساهمة الأنشطة التشغيلية في خلق فائض للخزينة في تمويل عجز الأنشطة الإستثمارية، فعلى المؤسسة البحث عن بدائل تمويلية أخرى تغطي هذا العجز وذلك من خلال اللجوء إلى الإستدانة أو التنازل عن بعض إستثماراتها.

من خلال ماسبق نلاحظ أن هناك سوء تسيير للأنشطة الإستثمارية والذي يؤثر سلبا على أداء المؤسسة .

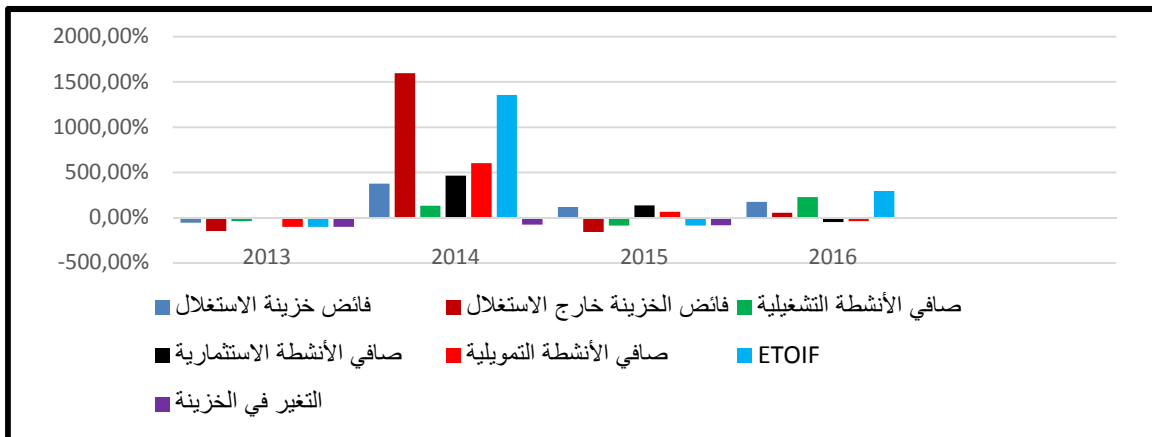
3- تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية: حققت المؤسسة صافي تدفق نقدي موجب على مستوى تدفقات الأنشطة التمويلية خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب لجوئها إلى الإستدانة أي حصولها على قروض تمويلية من أجل إستمرار نشاطها وهو السبب الرئيسي لهذه النتيجة الموجبة خلال هذه السنوات حيث نلاحظ أنها قدرت سنة 2012 بأكثر من 545 مليون دج وتراجعت بنسبة 99.23% سنة 2013، في سنة 2014 إرتفعت بنسبة 604.80% أي قدرت بأكثر من 29 مليون دج، في حين بلغت نسبتها سنة 2015 بـ 64.01% وانخفضت سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بـ 36.96% ويعود هذا التذبذب في الأنشطة التمويلية بسبب مساهمة الفائض في الأنشطة التمويلية في تدعيم الخزينة الكلية التي تستخدمه المؤسسة في تمويل العجز الذي حققته الأنشطة التشغيلية و الإستثمارية.

4- التغير في الخزينة: حققت المؤسسة نتيجة موجبة سنة 2012 حيث بلغت 534 مليون دج، أما في سنة 2013، حققت نتيجة سالبة بنسبة 100.72% مقارنة بسنة 2012، واستمرت في الإنخفاض خلال سنتي 2014، 2015 حيث قدرت نسبها بـ 74.64%، 82.23%، يعود السبب في النتيجة السالبة إلى العجز المشكل في الأنشطة التشغيلية والإستثمارية، أما في سنة 2016 حققت نتيجة موجبة بنسبة 40.48% وهذا راجع لتمويل العجز المحقق في الخزينة من طرف الأنشطة التمويلية.

وبالتالي يمكن القول أن هناك ضعف في تسيير الخزينة إذ أنها تعرف تراجعا من سنة لأخرى (ماعدا سنة 2016) وهذا يمكن أن يؤثر سلبا على الأداء المالي للمؤسسة إن لم تسرع المؤسسة في معالجة الوضع.

والشكل التالي يمثل تطور صافي التدفقات النقدية للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)

الشكل رقم (10): تطور تغير صافي التدفقات النقدية للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)

المطلب الثاني: تشخيص وتسيير الخزينة باستخدام النسب المالية

بالإضافة إلى تحليل تدفقات الخزينة لمؤسسة الشركة الإفريقية للزجاج هناك إمكانية تحليلها بالإعتماد على مجموعة من النسب المالية والتي يتم حسابها من الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج المؤسسة بالإضافة إلى جدول تدفقات الخزينة.

أولاً: تحليل مقاييس تقييم جودة السيولة للفترة (2012-2016)

تعتبر السيولة في المؤسسة شيء ضروري تسعى كل مؤسسة لتحقيقه و الحفاظ عليه، و في جدول تدفقات الخزينة فإن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يوفر السيولة للمؤسسة، ومن أهم النسب التي تقيس السيولة، نسبة تغطية الإلتزامات قصيرة الأجل، نسبة النقدية اللازمة لتسديد فوائد الديون، نسبة النقدية اللازمة لتسديد أقساط الديون، نسبة تغطية الإحتياجات النقدية ويتم توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (13): نسب تقييم السيولة للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)

نسب السيولة	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة تغطية الإلتزامات قصيرة الأجل = $\frac{\text{التدفقات التشغيلية الداخلة}}{\text{مجموع الديون قصيرة الأجل}}$	101.23%	185.70%	207.9%	77%	49.42%
نسبة النقدية اللازمة لتسديد فوائد الديون = $\frac{\text{صافي التدفقات التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$	-163.2%	-3925.02%	-1995.70%	-371.51%	-219.29%
نسبة النقدية اللازمة لتسديد أقساط الديون = $\frac{\text{صافي التدفقات التشغيلية}}{\text{الديون المسددة}}$	-18.59%	-	-7538.82%	-259.68%	-61.05%
نسبة تغطية الإحتياجات النقدية = $\frac{\text{صافي التدفقات التشغيلية}}{\text{التدفقات الخارجية للأنشطة الإستثمارية}}$	-17.06%	-128.76%	-52.29%	-3.03%	6.53%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانيات المالية لفترة الدراسة.

أ-نسبة تغطية الإلتزامات قصيرة الأجل: سنحاول من خلال هذه النسبة معرفة ما إذا كانت المؤسسة قادرة على توليد النقدية اللازمة لتغطية الإلتزامات قصيرة الأجل، حيث يتم حسابها بقسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة على مجموع الديون قصيرة الأجل.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت خلال السنوات 2012، 2013، 2014، نسبة موجبة حيث قدرت ب 101.23%، 185.70%، 207.9% على التوالي ولكنها تبقى ضعيفة وغير كافية لتغطية إلتزاماتها قصيرة الأجل لذلك يجب على المؤسسة البحث عن سبل لرفع مبلغ التدفقات النقدية التشغيلية الداخلية لتجنب المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على السداد في الأجل المحددة على العكس من ذلك فخلال السنوات 2015- 2016 حققت المؤسسة نسب ضعيفة خاصة في سنة 2016 مقارنة بالسنوات السابقة وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية كافية من أنظمتها التشغيلية الداخلية لتغطية إلتزاماتها قصيرة الأجل وهذا دليل على أن سيولة المؤسسة سيئة خلال هذه السنتين، لكن على العموم فإن مؤشر هذه النسبة كان ضعيفا ويعبر عن السيولة المنخفضة للمؤسسة.

ب-نسبة النقدية اللازمة لتسديد فوائد الديون: يتم حساب هذه النسب بقسمة صافي التدفقات التشغيلية على فوائد الديون.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشركة الإفريقية للزجاج حققت نسبة سالبة خلال السنوات 2012- 2015 وهذا راجع إلى صافي التدفقات التشغيلية السالبة حيث قدرت نسبها ب 163.2%، 3925.02%، 1995.70%، 371.51% على التوالي وهذا دليل على أن الأنشطة التشغيلية للمؤسسة لا تحقق أي فائض يسمح لها بتسديد فوائد الديون وبالتالي على المؤسسة اللجوء إلى بدائل تمويلية أخرى مثلا اللجوء إلى ديون أخرى أما خلال سنة 2016 فقد حققت نسبة موجبة قدرة ب 219.29% وهذا دليل على أن التدفقات التشغيلية حققت فائض يسمح لها بتسديد فوائد الديون.

ج- نسبة النقدية اللازمة لتسديد أقساط الديون: يتم حساب هذه النسبة بقسمة التدفقات التشغيلية على الديون المسددة .

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت سنة 2012 نسبة سالبة قدرت ب 18.59% وهذا دليل على تحقيق عجز في صافي التدفقات التشغيلية لا يسمح لها بتسديد أقساط الديون، أما خلال سنة 2013 فإن المؤسسة لم تحقق أي نتيجة فكانت صفرية، أما بالنسبة لسنتي 2014- 2015 قد حققت نسب سالبة ب 7538.82%، 259.68%، وهذا يعبر على أن التدفقات النقدية التشغيلية لم تحقق أي فائض يسمح لها

بتسديد أقساط الديون، على عكس سنة 2016 فقد حققت المؤسسة نتيجة موجبة قدرت ب 61.05% أي أن المؤسسة حققت فائض يسمح لها بتسديد أقساط الديون.

د-نسبة تغطية الإحتياجات النقدية: يتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي التدفقات التشغيلية على التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية و التمويلية.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تغطية الإحتياجات النقدية كانت سالبة سنة 2012 بنسبة 17.06%، أما خلال سنوات 2013، 2014، 2015 فكانت سالبة وضعيفة جدا خاصة سنة 2015 وهذا راجع إلى تحقيق تدفق نقدي تشغيلي سالب، أي أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي والتي من المفترض أن تكون المصدر الأساسي لنقدية المؤسسة لم تساهم في تغطية الإلتزامات الإستثمارية والتمويلية، مما يعني عدم وجود فائض نقدي لدى المؤسسة وأنها بحاجة للبحث عن مصادر التمويل لتغطية العجز إما عن طريق الإقتراض أو عن طريق البحث عن بدائل أخرى، وهنا مؤشر السيولة لا يوفر جانب أمان مما يعني وجود ضعيف في سيولة المؤسسة، لكن في المقابل حققت المؤسسة خلال سنة 2016 معدل إيجابي حيث قدر ب 6.53% وهو معدل ضعيف وغير كافي لتغطية إلتزامات المؤسسة من الأنشطة الإستثمارية و التمويلية، لكن على العموم فإن النسب تميزت بالتذبذب المستمر فإن وضع المؤسسة غير مريح فيما يخص قدرتها على تغطية التدفقات النقدية الخارجة الضرورية لعمليات الإستثمار و التمويل.

ثانيا: تحليل مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة للفترة (2012-2016)

لتقييم جودة أرباح المؤسسة هناك ثلاثة نسب يمكن إشتقاقها من جدول تدفقات الخزينة وهي: نسبة النقدية من الأرباح العادية، نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية، نسبة التدفق التشغيلي من إجمالي المبيعات.

الجدول رقم(14):نسب تقييم جودة الأرباح للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)

نسب تقييم جودة الأرباح	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة النقدية من الأرباح العادية= $\frac{\text{صافي التدفقات التشغيلية}}{\text{النتيجة التشغيلية قبل الفوائد الضرائب}}$	42.07%	19.63%	46.44%	6.49%	-8.71%
نسبة العائد على الأصول من التدفقات التشغيلية= $\frac{\text{صافي التدفقات التشغيلية}}{\text{مجموع الأصول}}$	-0.48%	-1.84%	-4.25%	-0.48%	0.57%
نسبة التدفق التشغيلي من إجمالي المبيعات= $\frac{\text{التدفقات التشغيلية الداخلة}}{\text{المبيعات السنوية}}$	111.42%	105.58%	90.71%	108.77%	96.94%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الميزانيات المالية لفترة الدراسة.

1-نسبة النقدية من الأرباح العادية: يتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية على النتيجة العملياتية (قبل الفوائد والضرائب)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة النقدية من الأرباح العادية كانت موجبة خلال السنوات (2012-2015) حيث قدرت نسبها بـ 42.07%، 19.63%، 46.44%، 6.49% على التوالي وهذا ما يدل على أن الأرباح العادية ولدت تدفقات تشغيلية خلال هاته السنوات لكن في سنة 2015 إنخفضت نسبتها إلى 6.49% واستمرت في التذبذب إلى أن وصلت إلى نتيجة سالبة قدرت بـ 8.71% وهي تعتبر نتيجة منخفضة جدا بالمقارنة مع السنوات السابقة لذلك يجب على المؤسسة أن ترفع من رقم أعمالها وتخفض من أعباء المستخدمين.

2-نسبة العائد على الأصول من التدفقات التشغيلية : سنحاول من خلال هذه النسبة معرفة ما إذا كانت أصول المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، ويتم حسابها بقسمة صافي التدفقات التشغيلية على إجمالي الأصول.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل العائد على الأصول كان سالبا وضعيف خلال السنوات (2012-2015) خاصة في السنة الأخيرة بسبب تحقيق تدفق تشغيلي سالب ومنخفض حيث قدرت نسبها بـ 1.48%، 1.84%، 4.25%، 0.48% على التوالي وهذا دليل على أن الأموال المستثمرة في جانب الأصول لا تساهم في خلق تدفقات نقدية للأنشطة التشغيلية لذلك يجب على المؤسسة أن تحسن من أدائها سواء من الزبائن، الموردين، والمخزونات، أما خلال سنة 2016 فقد كانت نسبة مساهمة الأصول في تحقيق تدفق تشغيلي بنسبة 0.57% وهي بذلك تسجل أعلى نسبة لها، وهذا يعني أن أصول المؤسسة ساهمت في النشاط التشغيلي مساهمة ضعيفة في هذه السنة، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه النسب كانت متذبذبة ومنخفضة من سنة إلى أخرى وهذا ما يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها وهذا منبه على نقص الإستثمار في المستقبل.

3-نسبة التدفق التشغيلي من إجمالي المبيعات: يتم حساب هذه النسبة بقسمة التدفقات التشغيلية الداخلة على المبيعات السنوية المستخرجة من جدول حسابات النتائج، حيث يمثل مدى كفاءة سياسة إئتمان المؤسسة في تحصيل النقدية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التدفق التشغيلي إلى إجمالي المبيعات حققت نتيجة موجبة خلال (2012-2016) حيث قدرت نسبها بـ 111.42%، 105.58%، 90.71%، 108.77%، 96.94% وهذا دليل على أن المؤسسة قادرة على تحصيل حقوقها من عند الزبائن.

أظهرت نتائج التحليل أن مؤشرات تقييم جودة الربحية في تذبذب مستمر خلال فترة الدراسة وهذا راجع أساسا في عدم قدرة الشركة الإفريقية للزجاج على توليد نقدية كافية من نشاطها التشغيلي، وهذا ما إنعكس سلبا على جودة الأرباح وانخفاض كفاءة المؤسسة مما قد يعرضها إلى خطر الإفلاس.

ثالثا: تحليل نسب تقييم سياسة التمويل

يمكن إستنتاج مجموعة من النسب من جدول تدفقات الخزينة للتعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال سياسة التمويل، ومن بين هذه النسب نجد نسبة تمويل الإستثمارات و نسبة تغطية النفقات الرأسمالية .

الجدول رقم(15):نسب تقييم سياسة التمويل للشركة الإفريقية للزجاج للفترة(2012-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	نسب تقييم سياسة التمويل
%76.47	%96.84	%67.4	%84.37	%0.6	نسب تمويل الإستثمارات = $\frac{\text{الانفاق الإستثماري}}{\text{التدفقات الداخلة من الأنشطة الإستثمارية و التمويلية}}$
%7.31	%-3.06	%-52.66	%-128.76	%-206.81	نسب تغطية النفقات الرأسمالية = $\frac{\text{صافي التدفقات التشغيلية}}{\text{التدفقات الإستثمارية و الخارجية}}$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية لفترة الدراسة.

1-نسب تمويل الإستثمارات: تستخدم هذه النسب في الحكم على مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام موارد طويلة الأجل ويتم حسابها بقسمة الإنفاق الإستثماري على التدفقات الداخلية من الأنشطة التمويلية . نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تمويل الإستثمارات كانت موجبة على طول فترة الدراسة حيث قدرت نسبها في سنة 2012 بـ0.6% وهذا دليل على أن الموارد الدائمة (التدفقات الداخلة من الأنشطة التمويلية) كافية لتغطية الإنفاقات الإستثمارية، بالمقابل حققت المؤسسة نسبة موجبة أيضا في السنوات المتبقية (2013-2016) حيث قدرت نسبها بـ84.37%، 67.4%، 96.84%، 76.47% على التوالي وهذا دليل على أن التدفقات الداخلة أي الموارد الدائمة تغطي الإنفاقات الإستثمارية خلال هذه السنوات، أي أن التدفقات الداخلة الناتجة عن الأنشطة التمويلية (الديون المالية أساسا) قادرة على تغطية كافة الإنفاقات الإستثمارية.

2-نسبة تغطية النفقات الرأسمالية (الإستثمارية): تحسب هذه النسبة بقسمة صافي التدفقات التشغيلية على التدفقات الإستثمارية الخارجة وذلك من خلال معرفة مدى مساهمت مصادر التمويل طويلة الأجل للشركة الإفريقية للزجاج في تمويل الأصول الثابتة.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت نتيجة سالبة خلال السنوات 2012، 2013، 2014، 2015، حيث بلغت نسبها سنة 2012 بـ 206.81% واستمرت هذه النسب في الإنخفاض حيث قدرت

نسبها سنة 2013-2015 بـ 128.76%، 52.66%، 3.06%، على التوالي وهذا دليل على أن التدفقات التشغيلية غير قادر على تغطية التدفقات الإستثمارية الخارجية، وهذا ما يجعل المؤسسة تلجأ للإستدانة، وبالمقابل حققت المؤسسة سنة 2016 نتيجة موجبة حيث قدرت نسبتها بـ 7.31% وهذا دليل على أن التدفقات التشغيلية غطت جزء من التدفقات الإستثمارية الخارجية .

المطلب الثالث: أثر سياسات تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة

هناك العديد من السياسات التي تؤثر في تسيير الخزينة على الأداء المالي تتمثل في ما يلي:

أولاً: طبيعة أثر مختلف تدفقات الأنشطة على تحديد مستوى الخزينة:

سنقوم بإختبار طبيعة أثر مختلف الأنشطة في تحديد مستوى الخزينة من خلال حساب معامل الارتباط (R) بين مستوى الخزينة ومختلف الأنشطة المشكلة لها، وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (16): درجة الارتباط بين الخزينة ومختلف الأنشطة

التمويلية	الإستثمارية	التشغيلية	
0.997	-0.510	-0.337	مستوى الخزينة (معامل الارتباط)
0.000	-0.080	0.079	مستوى الدلالة sig

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 24

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

هناك علاقة إرتباط عكسية بين مستوى الخزينة والأنشطة التشغيلية حيث أن معامل الارتباط يساوي -0.337 مستوى دلالة sig يساوي 0.079 وهو أقل من 0.1 أي أن معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.1، وهذه النتيجة تثبت أن الأنشطة التشغيلية للمؤسسة تستهلك الخزينة الصافية للمؤسسة خلال الفترة 2012-2016 وبالتالي على المؤسسة تحسين أداءها فيما يخص سياسة تسيير الأنشطة التشغيلية بالشكل الذي يؤثر إيجاباً على مستوى الخزينة.

بالنسبة للأنشطة الإستثمارية هناك علاقة إرتباط عكسية بينها وبين مستوى الخزينة حيث أن معامل الارتباط يساوي -0.510 بمستوى دلالة sig يساوي 0.080 وهو أقل من 0.1 أي أن معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.1 هذه النتيجة تثبت أن الأنشطة الإستثمارية للمؤسسة تستهلك الخزينة الصافية خلال الفترة 2012-2016، وبالتالي على المؤسسة تحسين أداءها فيما يخص سياسة تسيير الأنشطة

الإستثمارية بالشكل الذي يؤثر إيجابا على مستوى الخزينة من خلال التنازل عن بعض الإستثمارات الغير مجدية و القيام باستثمارات ذات مردودية عالية.

بالنسبة للأنشطة التمويلية توجد علاقة ارتباط طردية بين مستوى الخزينة والأنشطة التمويلية حيث أن معامل الارتباط يساوي 0.997 بمستوى دلالة sig يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 أي أن معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، هذه النتيجة تثبت أن الأنشطة التمويلية للمؤسسة دعمت الخزينة الصافية للمؤسسة والسبب في ذلك يعود إلى لجوء المؤسسة إلى الإستدانة بشكل متزايد من سنة إلى أخرى من أجل تغطية العجز الناتج عن الأنشطة الإستثمارية والتشغيلية.

ثانيا: أثر تدفقات الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة

سنقوم بإختبار أثر تدفقات الخزينة على الأداء المالي من خلال حساب معامل الارتباط بين المردودية المالية والسيولة لمختلف الأنشطة الثلاث وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم(17): علاقة الارتباط بين السيولة والربحية و مختلف تدفقات الأنشطة

التمويلية	الإستثمارية	التشغيلية	
0.92	-0.632	-0.563	المردودية المالية RF
0.027	0.0253	0.023	مستوى الدلالة sig
0.382	0.165	0.811	السيولة LQ
0.089	0.035	0.18	مستوى الدلالة sig

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات 24 spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- هناك علاقة ارتباط عكسية ما بين تدفقات الأنشطة التشغيلية والمردودية المالية للمؤسسة حيث بلغ معامل الارتباط -0.563، وبالتالي يمكن القول أن سياسات المؤسسة في تسيير تدفقات الأنشطة التشغيلية تؤثر سلبا على المردودية المالية.

- توجد علاقة إرتباط عكسية ما بين تدفقات الأنشطة الإستثمارية والمردودية المالية للمؤسسة حيث بلغ معامل الارتباط -0.632، وبالتالي يمكن القول أن سياسات المؤسسة في تسيير تدفقات الأنشطة الإستثمارية تؤثر سلبا على المردودية المالية.

- توجد علاقة طردية ما بين تدفقات الأنشطة التمويلية والمردودية المالية للمؤسسة حيث بلغ معامل الارتباط 0.92، وبالتالي يمكن القول أن سياسات المؤسسة في تسيير تدفقات الأنشطة التمويلية تؤثر إيجابا على

المردودية المالية، والسبب في ذلك يعود للرفع المالي الناتج عن توسع المؤسسة في الإستدانة، إلا أن ذلك قد يعرض المؤسسة للخطر في المستقبل.

- هناك تأثير موجب لسياسات المؤسسة فيما يخص مختلف الأنشطة المشكلة لمستوى الخزينة على درجة سيولة المؤسسة، وهو ما يظهره معامل الارتباط الموجب بين مؤشر السيولة ومختلف تدفقات الأنشطة فيما يخص الأنشطة التشغيلية فقد سجل 0.811، الأنشطة الإستثمارية 0.165، الأنشطة التمويلية 0.089

ثالثا: أثر سياسات تسيير الخزينة على مؤشرات الأداء المالي (السيولة والربحية)

سنقوم بإختبار أثر سياسات تسيير الخزينة على مؤشرات الأداء المالي من خلال حساب معامل الارتباط R بين مستوى الخزينة والمردودية المالية والسيولة وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (18): علاقة الارتباط بين مستوى الخزينة ومؤشرات الأداء المالي

السيولة	المردودية المالية	
0.459	-0.541	الخزينة الصافية TN
0.041	0.059	مستوى الدلالة sig

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS 24

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- هناك علاقة ارتباط عكسية ما بين مستوى الخزينة والمردودية المالية للمؤسسة، وهو ما يظهره معامل الارتباط السالب ($R=0.541$)، هذا يعني أن سياسات تسيير الخزينة تؤثر سلبا على المردودية المالية للمؤسسة، وبالتالي على المؤسسة أن تقوم بتحسين أداءها فيما يخص تسيير الخزينة وتجنب تجميد النقدية في الخزينة وإعادة إستثمارها بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق إيرادات تدعم بها المردودية المالية.

كما يظهر الجدول أنه توجد علاقة طردية بين مستوى الخزينة ودرجة سيولة المؤسسة ($R=0.459$)، أي أن لسياسات تسيير الخزينة تأثير موجب على درجة سيولة المؤسسة، وهذا راجع أساسا للتدفقات المتأتية من الأنشطة التمويلية والتي تساهم بشكل إيجابي في دعم الخزينة الصافية كما رأينا في التحليل السابق، وهو ما يجعل المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها على الأقل في الأجل القصير.

خلاصة الفصل

بعد إجراء الدراسة التطبيقية على الشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016) بالإعتماد على القوائم المالية الأساسية والمتمثلة في جدول حسابات النتائج، الميزانية و جدول تدفقات الخزينة، قمنا بتحليل الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و بعدها حساب مؤشرات التوازن الوظيفي و مختلف النسب المالية تبين أن المؤسسة تحقق نتائج مقبولة، بعدها قمنا بتحليل جدول تدفقات الخزينة كما دعمنا النتائج المتوصل إليها بحساب مجموعة من المؤشرات المشتقة منه وذلك لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث سجلت تذبذبا لهذه المؤشرات خلال سنوات الدراسة وأغلبها كانت سالبة، بالإضافة إلى وجود صافي تدفق نقدي سالب من الأنشطة التشغيلية مما أثر سلبا على هذه المؤشرات، وهذا دليل على أن المؤسسة في وضعية مالية غير مريحة، كما لاحظنا في وجود تأثير موجب لسياسات تسيير الخزينة على درجة سيولة المؤسسة، وعلى العكس من ذلك لاحظنا وجود تأثير سالب على المردودية المالية خلال فترة الدراسة.

خاتمة

يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمراً ضرورياً، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، لقد إختارنا في بحثنا هذا أحد أهم الوسائل المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة والتي تخص الجانب المالي ألا وهي الخزينة، حيث يعد تسيير الخزينة إنشغالا دائما للمؤسسة كما أن الإهتمام الأول لمسير الخزينة وشغله الشاغل هو ضمان إستمراريتها الذي لا يتم إلا بتسديد الديون في مواعيدها، والسير الجيد للخزينة لا يكمن فقط في عمليات التحصيل والإنفاق، بل يتعدى ذلك ليصبح مجموعة من القرارات والإجراءات التي تحافظ على التوازن المالي للمؤسسة.

من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج تم تقسيمها إلى نتائج نظرية ونتائج تطبيقية، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الإقتراحات كما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1- نتائج الدراسة النظرية

- ❖ تعد الخزينة أداة فعالة للتحكم في تسيير المؤسسة وكشف نقاط القوة والضعف، وكذا الإختلالات المالية فيها والأسباب الحقيقية المؤدية لها؛
- ❖ يعتبر تقييم الأداء المالي أمراً ضرورياً في مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات الصائبة لمعرفة حالة الخزينة؛
- ❖ يسعى مسير الخزينة جاهداً لتمويل عجز خزنته، وتوظيف الفائض منها في حالة وجوده وذلك من أجل تحقيق الإستقرار والتوازن المالي للمؤسسة؛
- ❖ يعد جدول تدفقات الخزينة بمثابة أعمال المؤسسة التي تحدد إتجاهاتها وتساعد في دعم إنتاجية أصولها وخلق نقدية تشغيلية تساعد في تغطية أنشطتها الإستثمارية والتمويلية؛
- ❖ يمكن إستنتاج العديد من المؤشرات والنسب المالية من جدول تدفقات الخزينة من أجل تقييم جودة أرباح المؤسسة، وذلك لتزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تمكنهم بمعرفة قدرة المؤسسة على توليد النقدية؛
- ❖ مؤشرات التوازن المالي والسيولة و المردودية، تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل الوضعية المالية في المؤسسة.

2- نتائج الدراسة التطبيقية

- ❖ حققت الشركة الإفريقية للزجاج رأس مال عامل موجب خلال فترة الدراسة وهذا يعني أن الشركة الإفريقية للزجاج قادرة على تغطية إستخداماتها عن طريق أموالها الدائمة مع بقاء فائض مالي؛
- ❖ المؤسسة حققت توازن مالي على المدى قصير الأجل؛

- ❖ إرتفاع إحتياج رأس المال العامل بسبب إرتفاع الأصول الجارية (المخزونات والزيائن)؛
- ❖ من خلال دراستنا لمؤشر الخزينة، وحسب النتائج المتوصل إليها نجد أن الخزينة كانت موجبة خلال الفترة المدروسة، وهذا راجع إلى رأس المال العامل أكبر من الإحتياج في رأس المال العامل؛
- ❖ نسب السيولة المتحصل عليها كانت مقبولة عموماً، وهذا يعني أن القيم الجاهزة ومختلف الأصول الجارية قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل؛
- ❖ تحقق المؤسسة مردودية سالبة طوال فترة الدراسة، وهذا يعني أن النتيجة الصافية للمؤسسة لا تساهم في زيادة الأموال الخاصة؛
- ❖ من خلال جدول تدفقات الخزينة للشركة وبعد تحليله إتضح لنا أن التدفقات المتأتية من الأنشطة العملياتية كانت سالبة خلال فترة الدراسة بسبب إنخفاض التحصيلات مقارنة بالتسديدات وهذا دليل على أن النشاط الإستغلالي لا يولد فائض للأنشطة التشغيلية؛
- ❖ حققت المؤسسة نتيجة سالبة من التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار وهذا يعني أن المؤسسة لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة لإدارة حسابات الإستثمار وأن الأنشطة التشغيلية لا تساهم في خلق فائض للخزينة يستخدم في تمويل عجز في الأنشطة الإستثمارية؛
- ❖ أما بالنسبة للأنشطة التمويلية حققت صافي تدفق نقدي موجب خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى حصول المؤسسة على قروض تمويلية.

3- إختبار صحة الفرضيات

- ❖ نصت الفرضية الأولى على "تنوع أدوات تسيير الخزينة ما بين أدوات مبنية على أساس الإستحقاق وأدوات مبنية على الأساس النقدي" وبعد الدراسة تبين لنا أن أدوات تسيير الخزينة المبنية على أساس الإستحقاق تتمثل في الأدوات والمؤشرات المستخرجة من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للذان يساعدان على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المتعلقة بها، أما أدوات تسيير الخزينة المبنية على الأساس النقدي فتتمثل في المؤشرات المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة لما له من أهمية بالغة في إعطاء الصورة الواضحة والدقيقة حول الأداء المالي للمؤسسة إذ يعتبر مكملاً لباقي القوائم المالية الأخرى وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- ❖ نصت الفرضية الثانية على أن "الشركة الإفريقية للزجاج في وضعية جيدة خلال الفترة 2012-2016 وفقاً لمؤشرات تسيير الخزينة" وبعد الدراسة تبين لنا أن الشركة حققت رأس مال عامل موجب خلال فترة الدراسة وهذا معناه أن المؤسسة قادرة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة مع بقاء هامش

تستخدمه المؤسسة في تغطية جزء من الأصول الجارية، كما أن المؤسسة حققت أيضا إحتياج في رأس المال العامل موجب وهذا ما يدل أن هناك إحتياجات تمويلية للمؤسسة، أما بالنسبة للخزينة فكانت موجبة أيضا وهذا يدل على أن رأس المال العامل كان كافيا لتغطية كافة الإحتياجات التمويلية مع بقاء فائض في الخزينة أي أن المؤسسة في وضعية جيدة وفقا لمؤشرات تسيير الخزينة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

❖ نصت الفرضية الثالثة على أن "السياسات تسيير الخزينة أثر موجب على المردودية المالية للشركة الإفريقية للزجاج" ومن خلال حسابنا لمعامل الارتباط والدراسة الإحصائية كان سالبا وأن هناك علاقة إرتباط عكسية ما بين مستوى الخزينة والمردودية المالية، وهذا معناه أن سياسات تسيير الخزينة تؤثر سلبا على المردودية المالية وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

❖ نصت الفرضية الرابعة على أن "السياسات تسيير الخزينة أثر موجب على درجة السيولة للشركة الإفريقية للزجاج" وبعد دراستنا وحسابنا لمعامل الارتباط ما بين السيولة والخزينة تبين لنا أنه كان موجب أي وجود علاقة طردية بين مستوى الخزينة ودرجة السيولة، وهذا معناه أن لسياسات تسيير الخزينة تأثير موجب على درجة السيولة وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

ثالثا: الإقتراحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن طرح مجموعة من الإقتراحات التي يمكن من شأنها أن تحسن من تسيير الخزينة مما ينعكس بالإيجابيات على الأداء المالي وتتمثل في:

❖ على المؤسسة أن تقوم باستثمارات فعالة واستغلال الموارد المتاحة لديها بالشكل الأمثل؛

❖ ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة بشكل مستمر؛

❖ على المؤسسة البحث في سبيل تحقيق تدفقات نقدية موجبة ومحاولة رفعها، وتجنب الأساليب التي تؤدي

إلى تحقيق صافي تدفق نقدي تشغيلي سالب؛

❖ التخفيض من الإحتياجات في رأس المال العامل وذلك من خلال التحكم في دورة الإستغلال؛

❖ تحديد الحجم الأمثل للنقدية حتى تستطيع مواجهة التزاماتها إتجاه الغير؛

❖ على المؤسسة توظيف الموارد البشرية المؤهلة للإشراف على عملية تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات

المالية المناسبة.

رابعاً: أفاق الدراسة

في الأخير يمكن القول أن بحثنا لم يلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع، إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها بعض النقائص لعلها تكون منطلق لبحوث أخرى في المستقبل منها:

- ❖ خزينة المؤسسة ودورها في إتخاذ القرار
- ❖ الأساليب العلمية الحديثة في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل.



قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1-إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006
- 2-أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 3-أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 4-بايس بن يحيى بوخلوة، الأمثلية في تسيير الخزينة، الطبعة الأولى، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 5-جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللوح، الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات، الدار الجامعية، 2007.
- 6-وسام ملاك، النقود و السياسات النقدية الداخلية، المنهل اللبناني، لبنان، 2000.
- 7-زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 8-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 9-طاهر محسن منصور الغالبي، وائل صبحي إدريس، أساسيات أداء بطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- 10-طارق حردان، أساسيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2012.
- 11-طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 12-طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- 13-طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات و المصاريف، الدار الجامعية، مصر، 2012.
- 14-كامل دريد آل شبيب، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثالثة، دار المسير للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 15-مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 16-محمد صالح الحناوي وآخرون، أساليب الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 17-محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 18-محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

- 19- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإقتصادي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 20- محمود حمزة الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000.
- 21- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 22- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 23- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- 24- محمد عزة اللحام وآخرون، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 25- مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ الإدارة المالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 26- مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجندين للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 27- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 28- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011.
- 29- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأ المعارف، مصر، 1999.
- 30- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003.
- 31- محمد فركوس، الموازنات التقديرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 32- منير شاكر وآخرون، التحليل المالي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- 33- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الثانية، دار المسير للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
- 34- مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.

- 35- ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية، الجزائر، 1999.
- 36- نضال محمود الرمحي، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 37- نور الدين خبابة، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان، 1997.
- 38- عبد الله الطاهر، علي الخليل موفق، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، 2006.
- 39- عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 40- عبد القادر متولي، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2009.
- 41- علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتب آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، فلسطين، 2011.
- 42- علاء طالب فرحان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي، دار صفاء، الأردن، 2011.
- 43- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، الطبعة الرابعة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، 2011.
- 44- حسن الحسيني فلاح، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 45- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إيطار نظري ومحتوى عملي، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.
- 46- فيصل محمود الشواورة، الإستثمار في بورصة الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 47- صلاح حواس، المحاسبة العامة، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 48- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 49- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 50- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية، الجزء الأول، الجزائر، 2008.
- 51- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

52- خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

ب-المجلات

1- أمال محمد نوري، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة العدد 34، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2013.

2- إبراهيم سحر طلال، تقويم أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 35، 2013.

3- حسين الصديق، تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، العدد 1، 2012.

4- عبد الغني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 4، 2006.

5- عبد الرحمان معتصم فضل وآخرون، بطاقة الأداء المتوازن ودورها في تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السعودية للعلوم والتكنولوجيا، العدد 2، 2015.

ج- الرسائل الجامعية

1- محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012.

1- سارة قيسوم، صبرينة مخالفة، تشخيص آلية تسيير الخزينة لدى شركة التأمين، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة و إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، 2011.

2- عبد المالك زين، القياس والإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2013.

3- عبد القادر حدبي، تسيير خزينة المؤسسة في ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2011.

4- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

د- الملتقيات

1-فاتح سردوك وآخرون،مداخلة بعنوان جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي SCF،ملتقى وطني واقع وآفاق المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

هـ-القوانين والجرائد الرسمية

1-القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد تقييم المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 46/19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 .

و- المقابلات

1- مقابلة مع السيد أحسن سلولة رئيس مديرية المالية والمحاسبة بالطاهير.

2-المراجع باللغة الأجنبية

أ- الكتب

1-jean barreau et autre,**gestionfinancière (manuel et application)** édition 13,dunod,paris,2014

ب- المجلات والجرائد والملتقيات

2-Nathalie Gardes, **gestion de trésorerie** ,conférence ,2006

3- Miller and orr, **model of cachmanagmentfinance**,article.

4- Aicha,**tope 2 cachmanagmentmodel, financiermanagment**,article.

ملخص

قمنا من خلال هذا البحث بدراسة أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للشركة الإفريقية للزجاج للفترة (2012-2016)، وذلك من أجل الحكم على وضعيتها المالية، ومن خلال إستخدامنا لمجموعة من أدوات التحليل المالي، من أجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيمها إلى قسمين نظريين وآخر تطبيقي، في القسم النظري فقد تناولنا فيه خزينة المؤسسة وأسس تسييرها بالإضافة إلى أدوات تسيير الخزينة ودورها في تقييم الأداء المالي، أما الجانب التطبيقي فقد قمنا بإجراء دراسة ميدانية بالشركة الإفريقية للزجاج من أجل معرفة كيفية تأثير سياسات تسيير الخزينة على أدائها المالي للحكم على الوضعية المالية، واستنادا إلى النتائج المتوصل إليها نجد أن الشركة الإفريقية للزجاج سجلت نتائج إيجابية من حيث رأس المال العامل خلال الفترة المدروسة، هذا ما جعلها متوازنة ماليا على المدى القصير، بالإضافة إلى تحقيق المؤسسة لخزينة موجبة الناتجة عن أنشطة التمويل التي غطت الفائض على مستوى هذا الأخير العجز على مستوى خزينة الإستثمار والتشغيل وبالتالي تحقيق خزينة موجبة تعكس على الأداء المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية

الخزينة، الأداء المالي، رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل، تدفقات الخزينة.

Abstract

In this study, we examined the impact of treasury management on the financial performance of the African Glass Company during 2012 to 2016; this is in order to judge its financial position. In order to achieve the objective of the study, we used a set of financial analysis tools; in addition to that, we divided the research into two theoretical parts and another practical one. In the theoretical sections, we dealt with the company treasury and the bases of its management; this is in addition to the treasury management tools and its role in the evaluation of financial performance. Concerning the practical part, we conducted a field study in the African Glass Company to find out how the treasury management policies affect the company financial performance to judge its situation. Based on the results obtained, the Company recorded positive results in terms of working capital during the studied period which made it financially balanced in the short term. Besides, the company achieved positive treasury resulting from its financing activities; this gained surplus covered the deficit at the level of the investment and operating treasury and thus achieving a positive treasury reflecting on the company financial performance.

Key Words: Treasury, Financial Performance, Working Capital, Working Capital Requirement, Treasury Flows.